

# مبادئ الإقتصاد



ECONOMY

الأستاذ الدكتور

عون خير الله عون

أستاذ الإقتصاد

جامعة الإسكندرية





**مبادئ الاقتصاد**



# مبادئ الاقتصاد

أستاذ الدكتور

عون خير الله عون

أستاذ الاقتصاد — جامعة الإسكندرية





اسم الكتاب: مبادئ الاقتصاد  
المؤلف: عون خير الله عون

الطبعة الثانية: ٢٠١٤

رقم الإيداع: ٢٠١٣ / ٢١٩٧

التسجيل الدولي ١٧٩-٢-١٧٩٢-٣٩٢-٩٧٧-٩٧٨

الفهرسة: : مبادئ الاقتصاد عون ، خير الله عون

بستان المعرفة ٢٠١٤

٢٥٠ ص ١٧,٥ \* ٢٥

كدمك ٩٧٨-٩٧٧-٣٩٢-١٧٩-٢

أ. العنوان-

ديونى: ٣٣٠

النشر

مكتبة بستان المعرفة

ج. م. ع. - كفر الدوار - الحدائق - ش. مور المصنع أمام  
إبراج الحلوانى

٤٥/٢٢٠٢٦٢٩ :ع

الإسكندرية ٠١٢٢١١٥١٢٢٧

E-mail: bostan\_elma3rafa@yahoo.com

الطباعة و التجهيزات الفنية:

دار الجامعيين لطباعة والتجليد الإسكندرية

جميع حقوق النشر محفوظة للنشر

ولا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو إنتاج هذا المصنف أو أى  
جزء منه بغير صورة من الصور

بدون تصريح كتابى مسبق ومن يخالف ذلك يتعرض للمساءلة  
القانونية المتخصص عليها فى القانون المصرى

٤٩	..... الفصل الثاني: نظرية المنفعة التقليدية
٤٩	..... مفهوم المنفعة
٤٩	..... أنواع المنافع
٥٧	..... شروط تعظيم المنفعة
٥٩	..... اشتقاق دالة الطلب وفقاً لمنهج المنفعة
٦٢	..... الأحوال التي لايسرى فيها قانون تناقص المنفعة
٦٣	..... نقد نظرية المنفعة
٦٤	..... الفصل الثالث: نظرية منحنيات السواء
٦٤	..... خصائص منحنيات السواء
٦٦	..... شروط توازن المستهلك وفقاً لمنهج السواء
٦٨	..... اشتقاق دالة الطلب وفقاً لمنهج السواء
٧١	..... الباب الثالث: نظرية الإنتاج
٧١	..... الفصل الأول: عناصر الإنتاج
٧٤	..... الموارد الطبيعية (الأرض)
٧٧	..... العمل
٨٢	..... رأس المال
٨٣	..... التنظيم
٨٤	..... الفصل الثاني: دالة الإنتاج
٨٥	..... فروض نظرية الإنتاج
٨٦	..... دالة الإنتاج في الفترة القصيرة
٨٨	..... قانون تناقص العلة
٨٨	..... المرونة الإنتاجية
٨٩	..... مراحل قانون تناقص العلة
٩٤	..... تحديد نقطة أقصى ربح
٩٥	..... دالة الإنتاج في الفترة طويلة الأجل
٩٦	..... الفصل الثالث: منحنيات الناتج المتساوى
٩٦	..... مفهوم منحنيات الناتج المتساوى

٩٨	المعدل الحدى للإحلال الفنى .....
١٠١	تتأصل المعدل الحدى للإحلال الفنى .....
١٠٢	خصائص منحنيات النتائج المتساوى .....
١٠٥	الفصل الرابع: إختيار توافقة الموارد والمنتجات ..
١٠٦	خط التكاليف المتساوية .....
١٠٩	المسار التوسعى .....
١١١	الباب الرابع: نظرية التكاليف .....
١١١	الفصل الأول: دالات التكاليف .....
١١٥	منحنيات التكاليف فى المدى القصير .....
١١٩	متوسطات التكاليف .....
١٢١	الحجم الأمثل للإنتاج فى المدى القصير .....
١٢٢	التكاليف الحدية .....
١٢٤	العلاقة بين منحنيات الإنتاج ومنحنيات التكاليف .....
١٢٧	وفورات السعة .....
١٢٨	الفصل الثانى: نظرية العرض .....
١٢٨	العوامل المؤثرة والمحددة للعرض الفاتجى .....
١٢٩	العوامل المؤثرة والمحددة للعرض من الكميات المخزونة .....
١٢٩	قانون العرض .....
١٣١	العرض الفردى وعرض السوق .....
١٣١	إنكماش وتمدد العرض .....
١٣٣	تغير العرض .....
١٣٤	مرونة العرض .....
١٣٥	حالات مرونة العرض .....
١٣٩	الباب الخامس: نظرية النقود والتضخم والدورات الإقتصادية ..
١٣٩	الفصل الأول: نظرية النقود .....
١٣٩	نشأة النقود وتطورها وأنواعها .....
١٤٥	وظائف النقود .....



١٤٧	النظم النقدية .....
١٥٠	قيمة النقود .....
١٥١	الطالب على النقود .....
١٥٤	عرض النقود .....
١٥٩	سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه .....
١٦٦	الفصل الثاني: التضخم .....
١٦٧	أنواع التضخم .....
١٦٩	أسباب التضخم .....
١٧٢	آثار التضخم .....
١٧٥	التغلب على التضخم .....
١٧٧	تيسر التضخم النقدي .....
١٧٨	الفصل الثالث: الدورات الاقتصادية .....
١٧٨	مراحل الدورة الاقتصادية .....
١٨٠	أسباب الدورة الاقتصادية .....
١٨١	النظريات التقنية والدورة الاقتصادية .....
١٨٣	عوامل التجديد والإبتكار .....
١٨٦	الفصل الرابع: الجهاز المصرفي .....
١٩٠	وظائف وعمليات البنوك التجارية .....
١٩٤	الباب السادس: البنيان الاقتصادي والدخل القومي .....
١٩٤	الفصل الأول: البنيان الاقتصادي .....
١٩٨	الفصل الثاني: الإطار الحسابي للنتاج الكلي .....
٢٠٢	إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي .....
٢٠٤	الناتج بسعر السوق والناتج بتكلفة عناصر .....
٢٠٥	قيمة الناتج الإجمالي وقيمة الناتج الصافي .....
٢١١	الفصل الثالث: الدخل القومي وطرق حسابه .....
٢١١	الناتج المحلي من حيث مصادره .....

٢١٢	..... الناتج المحلى من زاوية مساهمة عناصر الإنتاج
٢١٤	..... الناتج المحلى من ناحية إنفاق
٢١٦	..... الدخل القومى تبعا لحسابات هيئة الأمم المتحدة
٢١٨	الباب السابع: العلاقات الاقتصادية فى المقتصد القومى والسياسات المالية....
٢١٨	..... الفصل الأول: العلاقات الاقتصادية فى المقتصد القومى
٢١٩	..... الدالة الاستهلاكية
٢٢٣	..... الدخل التوازنى
٢٢٦	..... المضاعف
٢٢٨	..... الدالة الإنفاقية
٢٣٣	..... مضاعف الاستهلاك
٢٣٤	..... العوامل المحددة للاستثمار
٢٤٢	..... الفصل الثانى: السياسة المالية
٢٤٤	..... الإنفاق الحكومى
٢٤٤	..... الضرائب والمدفوعات التحويلية
٢٤٦	..... أنواع المضاعف
٢٤٩	..... تأثير أنواع المضاعفات على الدخل
٢٥٢	..... الضرائب والإنفاق
٢٥٥	..... المرونة الذاتية
٢٥٨	..... الميزانية المتوازنة
٢٦١	..... المراجع

## الباب الأول

### علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

#### الفصل الأول

##### علم الاقتصاد

(ماهيته - علاقته بالعلوم الأخرى - فروعها - أدواتها)

##### ماهية علم الاقتصاد

ينتمي علم الاقتصاد إلى مجموعة العلوم الاجتماعية، أى تلك العلوم التى تعنى بدراسة السلوك الإنسانى مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم السياسة... إلخ. حيث أنه يختص بذلك الجانب من السلوك الإنسانى الذى يتصل بإنتاج، وتبادل، وإستهلاك السلع والخدمات، وهذه المجالات ليست منفصلة تملأ عن بقية النواحي الأخرى للسلوك الإنسانى، ويجب على الاقتصادى فى دراسة أى مشكلة ألا يهتم فقط بالجوانب الاقتصادية للمشكلة، ولكن عليه أيضاً الإهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية.

ولعلم الاقتصاد تعاريف كثيرة تتباين باختلاف الوسائل ومناهج البحث العلمى فيه وقد درج الاقتصاديون التقليديون الأوائل على أنه علم الثروة وكان رائدهم الاقتصادى الإنجليزى آدم سميث (Adam Smith) الذى كتب مرجعاً فى علم الاقتصاد وهو للبحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم، وإذا كان هؤلاء اتفقوا على وصف علم الاقتصاد بأنه علم الثروة إما كانوا يركزون الضوء على سلوك الفرد من أجل تجسيم مصلحته الفردية بغض النظر عن أى من الاعتبارات الأخرى الأخلاقية أو الإنسانية لذا لم يكن غريباً أن ينتقد هذا التعريف على أساس أنه جعل من علم الاقتصاد علماً مفحماً بالأناثية والقيم

الفردية البحتة إذ يجعل هدف الفرد في المجتمع تجميع أكبر قدر من الثروة دون النظر إلى الاعتبارات الأخرى - يضاف إلى ما سبق من نقد قصر نظرة على ذلك الجزء المادي منها حيث لم يعتبر أصحاب هذا التعريف بأن الخدمات جزء من الثروة مما أدى بهم إلى تعريف الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية والرائد في هذا التعريف هو الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال ( Alfred Marshall ) حيث عرفه بأنه العلم الذي يدرس نشاط الفرد في المجتمع من أجل الحصول على الأشياء المادية أو استعمالها من أجل المعيشة الطيبة، ويعاب على هذا التعريف أنه أغفل الإشارة إلى الخدمات حيث لا يمكن قياس الرفاهية الإنسانية بقياسات مادية فالكثير من مسببات الرفاهية كالحب والعاطفة والهوى النفسى وحب المناظر الطبيعية الجميلة وحب الأسرة.. كلها أمور لا يمكن أن تدخل في دراسة الاقتصاد على الرغم من كونها من العناصر التي لاغنى عنها لإستكمال مفهوم رفاهية الفرد ومعيشته السعيدة الطيبة وكان يتزعم الناقدين لتعريف الرفاهية الاقتصادي الإنجليزي روبرت ( Lord-Robbins ) حيث عرفه بأنه علم الندرة أو الاختيار فيقول روبرت "إن علم الاقتصاد هو دراسة سلوك الأفراد لحل المشكلة الاقتصادية في شكل العلاقة بين الموارد النادرة أو المحددة ذات الإستعمالات البديلة بالنسبة للحاجات المتعددة" عن طريق إجراء عملية المبادلة في الأسواق.

ويمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه علم اجتماعي يجمع بين دقتيه جميع الحقائق والآراء والمذاهب، والقوانين والنظريات التي يجرى عليها إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية وتوزيعها وتناولها وإستهلاكها، نتيجة للمجهودات التي تبذل لإشباع الرغبات الإنسانية وقد وضعت تلك الآراء والمبادئ والقوانين والنظريات نتيجة للإستقصاء والمراقبة والبحث والدراسة.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه علم اجتماعي يستهدف دراسة تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تنظيم وتغيير موارده الثروة الإنسانية والطبيعية غير الكافية في المجتمع الإنستى لإشباع الرغبات الإنسانية بالسلع والخدمات الاقتصادية المختلفة، وهذه السلع منها ما هو غير كاف لإشباع كل الرغبات للندرة أو لإعتماده على موارد غير كافية ولذا فدراسة وسائل إستغلال هذه الموارد وتنظيمها وإدارتها هو أساس دراسة علم الاقتصاد.

ولعلم الاقتصاد تعاريف أخرى كثيرة منها:

- علم الاقتصاد هو العلم الذى يبحث فى المشاكل الاقتصادية.
- علم الاقتصاد هو العلم الاجتماعى الذى تتناول مباحثه النشاط الإنسانى (الإنتاجى والإستهلاكى)
- علم الاقتصاد هو العلم الذى تتناول مباحثه الظواهر الاجتماعية الناتجة عن النشاط الإنسانى فيما يتعلق بالحصول على الثروة.
- علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذى يتناول بالبحث مختلف الروابط والعلاقة الاجتماعية المتعلقة بتنظيم إستغلال توجيه الموارد الاقتصادية بهدف الوصول بالرغبات البشرية إلى أقصى حد ممكن من الإتياع.
- علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذى يدرس الأنشطة المتعلقة بعمليات التبادل فيما بين الناس بعضهم البعض سواء بإستخدام أو عدم إستخدام النقود.
- علم الاقتصاد هو العلم الذى يدرس الكيفية التى يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التى يستخدمون بها مواردهم النادرة (الأرض - الممل - السلع الرأسمالية كالألات والمعدات والمعارف التكنولوجية) لإنتاج المبلغ المختلفة على مدى الزمن وكيفية توزيع السلع لغرض الإستهلاك على مختلف الأفراد والجماعات فى المجتمع.

وفى الوقت الحاضر إتفق الاقتصاديون على تعريف علم الاقتصاد تعريفاً شاملاً

كما يلى:

علم الاقتصاد علم اجتماعى يتضمن مجموعة من الآراء والأفكار والقروض والنظريات والقوانين التى يهتدى بها الإنسان فى إستخدام الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع والخدمات المختلفة على مدى الزمن وكيفية توزيع هذه السلع والخدمات لغرض الإستهلاك سواء فى الوقت الحاضر أو المستقبل على مختلف أفراد المجتمع.

### علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

نظراً لأن علم الاقتصاد كما سبق بيانه يهتم بالإنتاج والإستهلاك والتوزيع وإشباع الحاجات ونظراً لأن الذى يقوم بذلك هو الإنسان من خلال وسط اجتماعى محدد

فإن علم الاقتصاد مرتبط بغيره من العلوم الإنسانية الأخرى ويمكن بيان هذا من خلال دراسة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: يقوم علم الاجتماع على دراسة النظم والوقائع ونظواهر الاجتماعية دراسة علمية منهجية بقصد الوصول إلى المبادئ العامة التي تخضع لها هذه الظواهر. والتي تجمعها سمة واحدة في أنها لا تقوم إلا على مجتمع وبالمجتمع. وبما أنها ناتجة عن الحياة الاجتماعية أو عن جسم اجتماعي واحد فسن كلاً منها تتأثر بالأخرى وتؤثر فيها. فهناك تكثير متبادل بين الظواهر الاقتصادية وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى.

أما علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي يشرح ويصف لنا سلوك الأفراد في الاستهلاك والإنتاج والأثر المترتبة على هذا السلوك.. إلخ. وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن علم الاجتماع يقدم لنا تفسير للدوافع المختلفة التي دفعت الأفراد مثل هذا السلوك وبالتالي تظهر الأهمية التي تربط كل من دراسات علم الاجتماع والدراسات الاقتصادية عند رسم السياسات الاقتصادية المختلفة التي تهدف إلى تحقيق نتائج اقتصادية محددة في مجتمع محدد بعينه، ومراعاة كافة المعطيات الاجتماعية السائدة.

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة: يانصب موضوع السياسة كعلم على دراسة الحكم والسلطة، وتنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع وبعضهم البعض، وبينهم وبين الحكومة، وبين المجتمع (أو الدولة) والمجتمعات (أو الدول) الأخرى. وبالتالي فهو يتناول دراسة أشكال وهيكل المؤسسات والتنظيمات العامة والخاصة ونور كل منها في منظومة الحكم داخل المجتمع بمستوياته المختلفة بدءاً من القواعد الشعبية وصولاً إلى قمة السلطة.

فإذا ما تنقنا من الطبيعة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك وإخار واستثمار إلى غير ذلك، لأدركنا مدى أهمية أن يلقى التنظيم على مستوى المجتمع بمختلف طبقاته وفئاته معبراً عن رغبة الغالبية من الأفراد، ولذا على تحقيق صالحهم.

من هنا لا يمكن للاقتصاد إلا أن يكون سياسياً. لكل القرارات الاقتصادية التي تؤثر على مصالح أفراد المجتمع في إنتاجهم واستهلاكهم وإخارهم وإشباع حاجاتهم

اليومية وتُصيب كل منهم في توزيع الدخل القومي، إنما تصدر عن مؤسسات ميسامية من المفروض أنها تابعة منهم وتعمل بكفاءة بإسهم ولصالحهم. فكل قرار إقتصادي إنما يصدر من مؤسسة سياسية، ويمكن رؤية محددة ومصلحة محددة لتلك المؤسسة التي يفترض أنها اتخذت قرارها بوعي بمداه وتأثيره. وإن كان ذلك لا يمنع غياب العلم الكافي ومحدودية الكفاءة الإدارية من أن يؤدي إلى إتخاذ العديد من القرارات دون تحسب لأثارها المالية.

وإذا كان الوضع الإقتصادي في المجتمع يلعب الدور الأكبر في تركيبة الطبقة وتشكيل مؤسساته الحاكمة، فلا غرابة إذن أن تأتي قرارات تلك المؤسسة عاكسة لمدي تصورهما لمصالحها دون أن تؤدي بالضرورة إلى تحقيقها.

علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون: يقوم علم القانون على مجموعة القواعد العامة المجردة المتممة بصفة الإلزام والتي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، سواء بين الأفراد وبعضهم البعض، أو بينهم وبين السلطة العامة. ولا يقتصر دور التنظيم القانوني على العلاقات الداخلية، بل يمتد أيضاً إلى العلاقات الدولية.

وبما أن العلاقات الاقتصادية (علاقات الملكية والبيع والشراء والإيجار والعملية.. إلخ) تمثل ركناً أساسياً في مجموع العلاقات بين أفراد المجتمع، فإن التنظيم القانوني يعد عنصراً من العناصر المكونة للنظام الإقتصادي. فإذا كان النظام الإقتصادي الرأسمالي يقوم على الملكية الخاصة ونموذج الإنتاج، فمن الضروري وضع التنظيم القانوني الكفيل بحماية هذه الملكية وإحترام الحرية الفردية والحرية التعاقدية.

ومن ثم فإن النظام الإقتصادي والتنظيم القانوني يؤثر كلاهما في الآخر بشكل بالغ. فتتخذ أية سياسة إقتصادية في نظام إقتصادي محدد يحتاج إلى وضع تنظيم قانوني معين ييسر ويسهل إمكانية التنفيذ بعيداً عن المشاكل والعراقيل (فيما يعرف بالبيروقراطية والروتين). كذلك فإن طبيعة النظام القانوني السائد، من حيث مرونته ومسايرته للتطورات السريعة المتلاحقة في المجال الإقتصادي (وغيره)، تؤثر بشكل بالغ على مستوى أداء النظام الإقتصادي ككل وقدرته على تحقيق أهدافه.

لذلك لم يكن من الغريب أن يظهر فرع جديد بإسم القانون الإقتصادي ينصب على دراسة كافة التنظيمات القانونية الخاصة بالنشاط الإقتصادي (المشروعات بصفة

خاصة). وأصبح محور اهتمام المتخصصين في هذا الفرع الجديد، هو البحث عن أفضل صيغ التنظيم القانوني الأكثر على تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق: لايعنى العالم الاقتصادي بما إذا كانت دوافع السلوك الاقتصادي للفرد أو للجماعة تتمشى مع مبادئ الأخلاق أم لا. فالتمييز بين ماهو أخلاقي، وبين ماهو غير أخلاقي في أى سلوك اقتصادي لا يدخل في دائرة إختصاص العالم الاقتصادي بل هو مجال دراسات إجتماعية أخرى. وبعبارة أخرى فالعالم الاقتصادي لايعنى إلا بالوسائل التي تشبع الرغبات الإنسانية، بغض النظر عن طبيعة هذه الرغبات أو دوافعها. فقد تكون الرغبة في شرب الخمر باعثة على الإحتلال الخلقى، وقد يكون الفش والخداع في عمليات المبادلة، أو الربا للفاش في عمليات الإقراض أمراً يجالى مبادئ الأخلاق، ومع ذلك فكل هذه النواحي الأخلاقية لاتهم العالم الاقتصادي في كثير أو قليل. وليس معنى ذلك أن العالم الاقتصادي لاقيم وزناً لكل هذه الإعتبارات الأخلاقية في حد ذاته، بل أن كل مايمتنع هو أن هذه الإعتبارات جميعاً لا تدخل في دائرة إختصاصه أصلاً. فهو يترك مجال البحث فيها لغيره من الباحثين الإجتماعيين.

وخلاصة القول أن مايرهم العالم الاقتصادي - بوصفه إقتصادياً - هو البحث في مختلف الطرق التي يمكن بواسطتها إستخدام الوسائل النادرة على أفضل صورة لتحقيق أهداف معينة طالما لما يتم إختيار هذه الأهداف بمعرفة أفراد الجماعة، ولكنه لا يهتم بما يجب إختياره من أهداف، وما لايجب فهو أخصائى في وسائل تحقيق الأهداف لا في إختيارها.

علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس: لايعنى العالم الاقتصادي بعلم النفس كدراسة إجتماعية أخرى تدرس الأحاسيس للفرد وكأداة لتفسير سلوكه الخارجى العام. فالعالم الاقتصادي يأخذ السلوك الخارجى للأفراد كما هو وعلى علاقته دون أن يبحث فيما يكمن وراء هذا السلوك من دوافع داخلية. فإذا ارتفع ثمن سلعة معينة في السوق مثلاً، فكل مايمكن أن يستخلصه العالم الاقتصادي من نتائج هو أن إستهلاك هذه السلعة سيهبط إلى حد معين مع كل ارتفاع معين في ثمنها. وهو يبنى هذه النتيجة على أسس الحقائق المشاهدة، والمعرفة



العامة يزد الفعل الذى يحدثه ارتفاع الثمن فى سلوك الأفراد كمستهلكين لهذه السلعة، أما حالاتهم النفسية عند ارتفاع الثمن فلا إعتبار لها فى نظر العالم الإقتصادى.

علاقة علم الإقتصاد بالتاريخ: أن تسجيل الأحداث الإقتصادية أمر فى غاية الأهمية للتحليل الإقتصادى. وكلمة "التاريخ" هنا لا يجب أن توحى خطأ للدارس أننا نهتم بأحداث قديمة أو بأحداث تاريخية بارزة فى النشاط الإقتصادى. أن المقصود فى المجال الحالى بالتاريخ الإقتصادى هو سجل الأحداث الإقتصادية فى أى فترة زمنية سابقة للفترة الزمنية التى تنور فيها عملية البحث والتحليل.

وترجع أهمية العلاقة بين علم الإقتصاد والتاريخ إلى الأتى:

- أن الأحداث الإقتصادية فى حد ذاتها أمور ذات طابع مميز تتوالى أمامنا فى تسلسل تاريخى. ولذلك فإن محاولة فهم ظاهرة إقتصادية معينة فى الحاضر أو فى الماضى لابد أن تعتمد على إمتلاك الحقائق التاريخية وفهم وإدراك لمبتدئ التاريخ أو التجربة التاريخية.

- أن التقرير التاريخى بطبيعته لايسجل لنا العوامل الإقتصادية بصفة مستقلة وإنما يربطها بالعوامل الأخرى غير الإقتصادية التى تترج معها فى واقع الحياة. ولهذا فإن التقرير التاريخى يتيح لنا فرصة فريدة فى فهم كيفية ارتباط العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية معاً. وهكذا نستطيع أن نحدد بدقة ارتباط الإقتصاد بالعلوم الإجتماعية الأخرى... وبلاحظ أن هذه النقطة الأخيرة شديدة الأهمية فقط لمن يراعون أهمية الروابط بين الإقتصاد وبقية العلوم الإجتماعية الأخرى، ولكنها تعتبر ثانوية أو حتى عديمة الأهمية بالنسبة للذين يتصورون إمكانية عزل الظاهرة الإقتصادية عزلاً تاماً عن كل مايحيط بها.

- أن كثيراً من الأخطاء التى يرتكبها رجال الإقتصاد فى وقتنا الحاضر ترجع فى عديد من الحالات إلى عدم الإلمام بالتجربة التاريخية ودراستهم لها.

## فروع علم الاقتصاد

ينقسم علم الاقتصاد إلى قسمين رئيسيين هما:

١- النظرية الاقتصادية: وتنقسم النظرية الاقتصادية بدورها إلى فرعين رئيسيين هما:

أ- الاقتصاد التحليلي الجزئي: الاقتصاد الجزئي يشغل بمشاكل وحدة اقتصادية واحدة كالمستهلك الفرد أو رجل الأعمال أو إحدى الصناعات أو المنشآت أو أحد الأسواق ... إلخ، حيث يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة كيفية اتفاق الفرد لدخله، والعوامل التي تتحكم في الكمية المطلوبة أو المعروضة من إحدى السلع، والعوامل التي تتحكم في قرار المنظم بالاستثمار وكيف يحدد ثمن السلعة، وكيفية تنظيم الأسواق والصناعات الفردية وكيف يجري التفاعل بينها، وكيف يؤثر ذلك على الكفاءة والرفاهية الاقتصادية.

ب- الاقتصاد التحليلي الكلي:

ويعنى نوع الاقتصاد التحليلي الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي ككل

حيث يهتم بالآتي:

- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنتج الكلي في المجتمع والدخل القومي والعمالة والمستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور كما يدرس العلاقة بين الدخل والاستهلاك والإنفاق والاستثمار.

- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ويعاود تقديم حلول لها، كما يدرس المشكلات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.

- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية (مثل زيادة أو تخفيض عرض النقود) والسياسات المالية (عن طريق الإنفاق والضرائب) وهي سياسات تتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

- يتناول الاقتصاد الكلي الطلب الكلي في المجتمع ويمثل الإنفاق الكلي خلال فترة معينة والعرض الكلي ويمثل جميع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة معينة.

٢ - الإقتصاد التطبيقي: وهو الذى يقوم بإستخدام أسس ومبادئ علم الإقتصاد فى حل المشاكل التى تواجه فروع الإقتصاد القومى وينقسم الإقتصاد للتطبيقي إلى العديد من الأقسام، منها على سبيل المثال:

- ١ - إقتصاديات الزراعة
- إقتصاديات الصناعة
- إقتصاديات النقل
- إقتصاديات السياحة
- إقتصاديات المناطق
- إقتصاديات المعلوماتية
- إقتصاديات البيئة والمحافظة عليها
- إقتصاديات الخدمات
- إقتصاديات الأمن ومخاربة الجرائم على المستوى المحلى والدولى
- إقتصاديات التكاليف والإبداع الفكرى والإعلان والطباعة والنشر.
- إقتصاديات القضاء والأعمال الصناعية.
- الإقتصاد الدولى (العلاقات الإقتصادية الدولية)
- الإقتصاد النقدى والمصرفى

### أدوات التحليل فى علم الإقتصاد

لعلم الإقتصاد مجموعة من الأدوات التحليلية التى تستخدم فى البحث وأهم هذه

الأدوات مايلى:

- ١- النظرية الإقتصادية .
  - ٢- الإحصاء .
  - ٣- التاريخ الإقتصادى .
- وتعد النظرية الإقتصادية من أشهر وأهم أدوات التحليل الإقتصادى، والنظرية الإقتصادية كنظرية عمية لها أركان معينة نعرضها فيما يلى:

أ- التعريفات: أول شيء في بناء النظرية هو إرساء معاني محددة لكافة المصطلحات الجديدة التي سوف تستخدم في النظرية. وبدون تحديد تعريف للمصطلحات يثار الجدل حولها وتصبح النظرية مبهمه أو غير محددة المعنى ومن ثم تقل فائدتها أو تنعدم من الناحية العلمية.

الفروض الأساسية: تحتوي كل نظرية على عدد من الفروض الأساسية أو البديهية عن الملوك الإنمائي للمؤسسات التي تعمل في دائرة في دائرة النشاط الإقتصادي. هذه الفروض الأساسية عبارة عن تمثيل أو تصوير مبسط وعم لواقع الحياة

ج- الفرض المفسر: تحتوي أي نظرية علمية على ملبس بالفرض المفسر وهو أداة النظرية في تفسير الظاهرة التي تتعرض لها. وصاحب النظرية يستنتج الفرض المفسر أو يستدل عليه إجتهداً وذلك بإستخدام المناهج العلمية للبحث المنطقي (وهي الاستنباط أو الإستقراء). ويلاحظ أن صاحب النظرية لابد وأن يتقيد بالفروض الأساسية للنظرية خلال عملية الاستنباط أو الإستقراء التي يستخرج من خلالها فرضه المفسر.

أما بالنسبة للإحصاء والذي يمد تائي أدوات التحليل التي تستخدم في علم الإقتصاد قد تبين للإقتصاديين أهميتها كأداة من أدوات التحليل الإقتصادي، وتعتبر درجة نجاح إستخدام الإحصاء كأداة التحليل الإقتصادي على درجة الإعتماد على بيانات إحصائية صحيحة ودقيقة حيث تظهر خطورة كبرى متزايدة من جراء الإعتماد على بيانات إحصائية غير صحيحة أو غير دقيقة. كما أن هناك خطورة كبيرة أيضاً في محاولة إستخدام أساليب غير علمية أو غير دقيقة في عرض البيانات الإحصائية أو في طرق إستخدامها لإستنتاج الفروض أو لإختبار النظرية. ولا تقصد بهذا التقرير الأخير أن نقلل من أهمية الأسلوب الإحصائي في التحليل الإقتصادي بإثارة الشكوك حول قواعده الأساسية أو الطريقة إستخدام، وإنما القصد هو التحذير من إعتماد الإقتصادي على هذا الأسلوب دون إلمام كاف بتفاصيله. بعبارة أخرى أن الإلمام بالطرق الإحصائية المستخدمة في عملية تجميع البيانات وكيفية إستخدامها، والتحقق في مصادر البيانات الإحصائية وتحديد درجة الثقة في هذه المصادر لمسائل كلها في غاية الأهمية لرجل الإقتصاد الذي يريد أن يعتمد على الأسلوب الإحصائي في البحث.

وحيث تعتمد الأعمال الإحصائية على الرياضيات فإن هذه الأخيرة قد أصبحت جزء لا يتجزأ من الأسلوب الإحصائي. ومن ثم فقد أصبحت للمهارة الخاصة في إستخدام الإحصاء والرياضة معاً مسألة في غاية الأهمية في عملية التحليل الإقتصادي.

أما بالنسبة لثالث الأدوات التحليلية لعلم الإقتصاد وهو التاريخ الإقتصادي حيث توثائق والمستندات أهمية كبيرة في إثبات الأحداث الاقتصادية وبالتالي فإن التاريخ كأداة في التحليل الإقتصادي دوراً كبيراً لا يقل أهميته في تفسير وتحليل الظواهر الإقتصادية عن أهمية النظرية الإقتصادية.

## الفصل الثاني المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية

### المشكلة الاقتصادية وخصائصها

يعكس تاريخ الفكر الإقتصادي محاولات الإنسان المتعددة والمستمرة لعلاج مسا إصطلاح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية والتي تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على إختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها فهي محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار وبذلك تبقى المشكلة قائمة نظراً لمحدودية الموارد المتاحة.

وللمشكلة الاقتصادية عدة خصائص من أهمها مايلي:

#### ١ - الندرة:

تعتبر الندرة من أهم خصائص المشكلة الاقتصادية فلو توافرت الموارد الاقتصادية بكميات كبيرة وكافية لإشباع الرغبات البشرية المختلفة لما نشأت أصلاً أي مشكلة اقتصادية ، وعلى سبيل المثال فلن للهواء رغم أهميته الحيوية للإنسان لا يمثل الحصول عليه أي مشكلة اقتصادية على الإطلاق وذلك نظراً لكفايته لإحتياجات البشر.

والندرة في لغة الإقتصاد تعني الندرة النسبية أي العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها. فقد توجد كميات كبيرة من مورد معين ولكنه يعتبر في نفس الوقت مورداً نادراً نسبياً إذا ما قيس بالرغبات الإنسانية التي ينبغي أن يشبعها أي أنه نادراً بالنسبة للحاجة إليه.

ومشكلة الندرة تطبق على الفرد وعلى المجتمع. فالفرد لا يستطيع أن يشبع كل رغبته بسبب موارده المحدودة وخاصة وأن هذه الرغبات تتعدد وتتجدد باستمرار وحتى مع تزايد قدرة الفرد المادية فإنه لا يستطيع أن يفي أو يشبع كل رغبته. إذ باستمرار تنشأ رغبات جديدة مع تقدم العلوم وإستمرار الحياة. وتبقى دائماً الموارد محدودة بالنسبة للرغبات البشرية. وعلى ذلك يجب أن يرقب الإنسان رغبته تنزلياً حسب أهميتها بالنسبة

له بحيث يشبع أولاً الرغبات الملحة والأكثر أهمية ويلبى ذلك الأكل أهمية بالأكلة أهمية  
وهكذا، والمجتمع أيضاً يجب أن يرتب رغباته بنفس الطريقة لأن موارده أيضاً محدودة  
بالنسبة لهذه الرغبات المتعددة والمتجددة باستمرار.

وجدير بالذكر أن الأهمية بالنسبة للرغبات البشرية تختلف من مجتمع إلى آخر  
ومن فترة زمنية معينة إلى فترة أخرى في نفس المجتمع وذلك حسب درجة التطور  
الاقتصادي والاجتماعي.

## ٢ - الاختيار:

نظراً لأن الموارد الاقتصادية لل فرد والمجتمع محدودة والرغبات متعددة ومتجددة  
باستمرار ولاستطيع هذه الموارد الوفاء بإشباع كافة هذه الرغبات فإنه يتعين على الفرد  
وكذلك على المجتمع أن يختار بين أي من رغباته يقوم بإشباعها أولاً وأياً يضعى بها  
ويتخلى عن إشباعها ولو مؤقتاً فالمشكلة الاقتصادية والأمر كذلك تنشأ من الحاجة إلى  
الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة.

## ٣ - التضحية:

أن من صفات وخصائص الموارد الاقتصادية لها ذات إستعمالات بديلة مختلفة  
لكل مورد من الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهي من أهم الموارد منافع عدة فالأرض  
مثلاً وهي من أهم الموارد الاقتصادية يمكن زراعتها بحاصل مختلفة ومن الممكن  
إستخدامها في البناء السكنى أو إقامة المشروعات المختلفة وهكذا، فإذا إستخدمنا الأرض  
للبناء فيكون ذلك على حساب المساحة المزروعة بالحاصل المختلفة حتى ولو أردنا  
زيادة المساحة المزروعة قطعاً مثلاً فيكون ذلك على حساب المساحات التى ستزوع  
ببالحاصل والحديد كنورد اقتصادى هل يستخدم فى التشييد مثلاً أم فى  
الصناعة أى صناعة هل السيارات أم القاطرات أم الأسلحة وما إلى ذلك، أى أن توجيه  
أى مورد اقتصادى نادر لإستعمال معين يكون نتيجة للتضحية بكل الإستعمالات الأخرى  
البديلة لهذا المورد. تخلص من ذلك إلى أن تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجة معينة  
أما يتضمن فى ذات الوقت التضحية بإشباع حاجة أخرى.

وكد أنفتت الآراء على أن حل المشكلة الإقتصادية يمر بالخطوات الآتية:

١- ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات؟

٢- كيف ينتج المجتمع هذه السلع والخدمات؟

٣- لمن تنتج هذه السلع والخدمات؟

وهذه التساؤلات الثلاثة هى التى تواجه أى إقتصاد فى العالم، ماذا؟ وكيف؟

ولمن؟

**ويعنى السؤال الأول: ماذا ينتج؟** إن على المجتمع أن يختار من بين قائمة

طويلة جداً من السلع والخدمات تلك التى ينبغى عليه إنتاجها وبأية كمية. وتختلف بالطبع هذه القائمة من مجتمع لآخر كما تختلف داخل المجتمع نفسه من وقت لآخر وذلك طبقاً حسب كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوفرة الإنتاج المتوفرة بالمجتمع. كما تعتمد على أسلوب إدارة الإقتصاد نفسه والأولويات التى يضعها المجتمع بالنسبة لإنتاج هذه السلع والخدمات طبقاً لإحتياجاته.

**أما السؤال الثانى. كيف تنتج؟** فعندما تقرّر الإجابة على السؤال الأول،

يبدأ المجتمع فى إختيار الأسلوب أو الوسيلة التى يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات وهى الكيفية التى سيتم عن طريقها مزج وإستغلال عناصر الإنتاج المتوفرة بالمجتمع. ويعتمد ذلك على درجة التقدم التقنى الذى وصل إليه المجتمع ومدى توافر كل عنصر من عناصر الإنتاج فالمجتمع الذى تتوفر لديه أعداد كبيرة من السكان سيعمل على إختيار أسلوب إنتاجي يعتمد على اليد العاملة، والمجتمع الذى تتوفر لديه رأس المال سيعمل على إختيار أسلوب إنتاجي يعتمد على رأس المال وهكذا.

**أما السؤال الثالث. لمن ينتج؟** فيقصد به على من يتم توزيع السلع

والخدمات التى تم إتخاذ القرار بإنتاجها؟، وتجب على هذا السؤال نظرية التوزيع. وإذا تركت الإجابة لألية السوق أى لألية العرض والطلب، فهذا يعنى أن القدرة الشرائية لاسدى الأفراد الممثلة فى دخولهم هى التى تؤهلهم للحصول على هذه السلع والخدمات. ولكن فى كثير من الأحيان تجد النولة أن هذا الأسلوب يحرم كثيراً من أفراد المجتمع من الحصول على بعض السلع والخدمات فتتدخل عن طريق سياساتها المختلفة لإعادة الدخل لمصالح الطبقات الفقيرة.



٠ هذه التساؤلات - كما أسلفنا - تواجه أى إقتصاد فى العالم ومن ثم تختلف الإجابة عليها تبعاً للنظام الإقتصادى المتبع لإختلاف الأساليب والسياسات التى يتخذها كل نظام للقيام بوظائفه نحو تحقيق الأهداف المحددة.

### النظام الإقتصادى

**النظام الإقتصادى:** عبارة عن مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وقنون وتنظيم النشاط الإقتصادى التى تصود فى وقت ومكان معينين بالمجتمع. والنظام الإقتصادى ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين فى إطار قانونى وسياسى يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجى ولكل نظام إقتصادى مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه نحو هذا الغرض.

وكد إختلف الإقتصاديون فى تحديد المقصود بالنظام الإقتصادى وإتخذوا أسساً مختلفة متباعدة للفرقة بين النظام الإقتصادية، يمكن حصر أهمها فى خمسة أسس رئيسية هى: (١) طبيعة النشاط الإقتصادى ، (٢) وسيلة التبادل الإقتصادى، (٣) نطاق مجال النشاط الإقتصادى، (٤) شكل الإنتاج وصور التوزيع، (٥) الإنتاج والإستهلاك والتوزيع والتبادل.

### عناصر النظام الإقتصادى :

النظام الإقتصادى الذى يوجد فى مكان محدد ووقت معين تكون له ثلاثة عناصر أساسية تشكل وتبين على النشاط الإقتصادى الذى يمد فيه هى: (١) هدف، (٢) فن، (٣) تنظيم.

**الهدف:** يعتبر هدف النشاط الإقتصادى أحد عناصر النظام الإقتصادى إذ يتجلى هذا الهدف فى الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع هى السعى المباشر لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل وقد يكون الدافع أيضاً هو البحث عن أكبر كسب نقدي ممكن.

الفن: يستعان بأسلوب معين فى تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل للمادى للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق أى الفنون من نظام إقتصادى إلى آخر.

التنظيم: لكل نظام إقتصادى تنظيم ميسى وإجتماعى يهتء المناخ اللازم لتحقيق الهدف تمصود بواسطة الفن الموجود. وهذه التنظيمات لها تأثير حيوى على شكل ملكية قوى الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادلات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المحلى والقومى والعالمى.

### النظام الرأسمالى

الرأسمالية: يمكن تعريف للرأسمالية بأنها تنظيم النشاط الإقتصادى فى المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالى، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هى الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمساود الأولية التى يشترونها وقوة العمل المستأجرة فى شكل مشروع، هو المشروع الصناعى، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجى وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على أرباح يحفظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار.

وللنظام الرأسمالى عدة خصائص تميزه عن النظم الأخرى وهذه الخصائص

هى:

١- الملكية الفردية (الملكية الخاصة): حيث يعتبر الفرد فى النظام الرأسمالى هو مصدر النشاط الإقتصادى فهو الذى يقوم به، ويكفل النظام الرأسمالى للفرد حرية إمتلاك سلع الإنتاج وبيع الإستهلاك دون حدود. وعلى ذلك فلا توجد حدود لملكية الفرد من الأرضى أو المبنى أو المصانع أو الأوراق المالية أو الأموال النقدية وغيرها من سلع الإنتاج. وكذلك الأمر بالنسبة لبيع الإستهلاك سواء استخدم فى ذلك مخدراته أو حصل عليها عن طريق شرعى آخر كالمرث أو الهبة.

٢- **حافز الربح:** حيث يعتبر السعى وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الحافز الأول للنشاط الإقتصادي للفرد في النظام الرأسمالي. فمُصاحب رأس المال يتجه إلى استثماره في نوع النشاط الذي يحقق له أكبر ربح ممكن. «كأن ذلك النشاط صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو لإنتاج سلع أو خدمات كمالية أو ترفيهية. وهو يسئل كل جهد ممكن في مشروعه كي يزيد من الأرباح. كذلك الأمر بالنسبة للعامل حيث أنه يتجه نحو العمل الذي يدر عليه أكبر أجر ممكن.

٣- **الحرية الإقتصادية:** حيث يتمتع الفرد في النظام الرأسمالي بحرية إختيار نوع النشاط الإقتصادي الذي يرغب في ممارسته دون تدخل الحكومة، سواء كان ذلك المشروع صناعياً أو زراعياً أو تجارياً مادام ذلك النشاط شرعياً ولا يخالف القانون. كذلك للفرد أن يمارس أي نشاط مهني يرغب في أدائه كلن يكون طبيباً أو مهندساً أو محامياً أو محاسباً. وكما أن الفرد يتمتع بحرية الإنتاج فإنه يتمتع بحرية الاستهلاك، فله الحرية في أن ينفق دخله على مختلف السلع والخدمات دون حدود أو قيود. وليس للحكومة حق التدخل لتحديد حرية الفرد الإقتصادية بأن توجه نشاطه نحو إتجاه معين أو أن تضع المزايل أمام تصرفاته مادامت هذه التصرفات شرعية وقانونية.

٤- **المنافسة الحرة:** تعتبر المنافسة الحرة شرطاً أساسياً للتقدم الإقتصادي وارتفاع درجة الإثباع لأفراد المجتمع، فهي الطريق الذي يكفل تحقيق الرفاهية. ويرجع ذلك لأن المنافسة الحرة تجعل كل من المنتجين يعمل جاهداً على تخفيض تكاليف الإنتاج لكي يخفض من ثمن السلعة أو السلع التي يقوم بإنتاجها وبذلك يستطيع مواجهة منافسة الآخرين ويزيد من حجم مبيعاته وبالتالي من أرباحه، هذا علاوة على أن المنتج يحرص في ظل هذا النظام على تقديم السلع الجيدة التي ترضى المستهلك كي يجذب مزيداً من العملاء نحوه. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعين بوسائل التقدم العلمي ويستخدم أفضل طرق الإنتاج ويعمل على التجديد والإبتكار. فالمنافسة الحرة إذا تكفل توفير الرفاهية كما أنها تكفل تحقيق التقدم الإقتصادي.

٥- **التدخل الحكومي في أضيق الحدود:** حيث تلزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود في نشاطها حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة على وجه الخصوص، أما بالنسبة للنشاط الإقتصادي فيقتصر على المشروعات التي لايقبل الأفراد على إقامتها لضلّة مآثره من ربح أو لأنها لا تدر

ربحاً أى المشروعات الخدمية. فالنظام الرأسمالى يرمز : "زد وبيع به، ويزر نفسه قادر على حل المشكلة الاقتصادية. ولذلك يتركه يحلها بنفسه دون حاجة لتدخل الحكومات إلا فى أضيق الحدود.

٦- حل المشكلة الاقتصادية من خلال جهاز الثمن: حيث تتم كافة العمليات الاقتصادية من إنتاج وإستهلاك وتوزيع من خلال قوى السوق وجهاز الأثمان فى النظام الاقتصادى الرأسمالى. فلما كانت وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، ويخضع توظيفها لسلطان الإدارة الحرة لملائها، أصبحنا بصدد كم هائل من التفرقات الفردية التى تحتم وجود كيفية ما للتعميق بينها. وهذا مايقوم به جهاز الأثمان وقوى السوق وتفاعل قوى المرض والطلب فيه.

للمنتج يحدد ماينتجه ، والكمية التى سينتجها، وكمية عناصر الإنتاج التى سيستخدمها، والأثمان التى سيبيع بها، والأمكن التى سيبيع فيها وفقاً لمستويات الأثمان (أو المتوقعة) فى السوق والتفاعل بين قوى المرض والطلب.

وبالتالى فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة سبحانه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الأثمان التى ستتحدد وفقاً لها. ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المختلفة سيتحدد أيضاً وفقاً لقوى العرض والطلب فى الأسواق الخاصة بها.

وأخيراً فإن الإستهلاك من حيث حجمه وأنواعه إما يتحدد أيضاً وفقاً لمستويات الأثمان، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديدها وفقاً لقوى السوق على النحو السابق ذكره.

ولهذا النظام شعار هو:

"دعه يعمل دعه يمر"

غير أن النظام الرأسمالى به كثير من المساوئ أهمها ماالى:

١- عدم تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد: لو كانت قطرات الأثمان تمير دائماً عن الحاجات الجماعية لكان جهاز الثمن كفيلاً بتحقيق أفضل إستخدام ممكن للموارد الاقتصادية. إلا أنه قد يشهد طلب الأغنياء على السلع الكمالية والترفيحية. فيرتفع ثمنها وتنتج الموارد نحو إنتاجها فى سبيل الحصول على أكبر ربح ممكن. وهكذا قد

يحدث أن تنجده الموارد الإنتاجية المحدودة والندرة نحو إنتاج السلع الكمالية منصرفة عن إنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها السواد الأعظم من المجتمع. ويعنى ذلك سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة ويتضمن إسرافاً فى إستخدامها. وبذلك قد لا يكفل جهاز الثمن إستخدام الموارد أفضل إستخدام ممكن لإشباع الحاجات الجماعية.

٢- **جهاز الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية:** من البديهي أن تنقل عناصر الإنتاج من نوع معين من النشاط إلى نوع آخر ليس بالأمر الهين، فإن الآلات التي تستخدم فى إنتاج سلعة ما آلات متخصصة أعدت خصيصاً لإنتاج هذه السلعة ولا يمكن توجيهها لإنتاج سلعة أخرى بالصورة التلقائية والقورية التي يضعها أنصار النظام الرأسمالي، بل لابد من إدخال بعض التعديلات فيها لتصلح لإنتاج السلع الجديدة مما يحتاج لإقتضاء بعض الوقت لإتجاز هذه التعديلات. كذلك العمال الذين يقومون بإنتاج سلعة معينة هم عمال متخصصون متوافرون بشروط معينة من جهة التعليم والتدريب والخبرة على الأكل ولا يمكن أن نتصور أنهم يتحولون بسرعة لإنتاج سلعة أخرى قد تحتاج إلى تعلم وتدريب خاص. ومعنى ذلك ضرورة إقتضاء فترة من الزمن قد تطول أو تقصر لتدريبهم وتعليمهم للوصول إلى درجة الخبرة اللازمة ليستطيعوا إنتاج السلع الجديدة.

والنتيجة أن الموارد الإنتاجية لابد وأن تبقى عاطلة لفترة من الزمن كى تصد لإنتاج السلع الجديدة. أى أن الإعتماد على جهاز الثمن كأساس لتوجيه الموارد الإنتاجية نحو سد الحاجات قد يؤدي إلى تعطيل هذه الموارد وعدم تحقيق التوظيف الكامل لها.

٣- **الإقصاء على المنافسة الحرة وسيادة الإحتكار:** لكى تعود المنافسة الحرة لابد من توافر حد كبير من الباعين والمشتريين بحيث لا يكون لأى منهم أية قدرة على التحكم فى السعر ويتنافس مجموع المنتجين بين بعضهم البعض فى تقديم أجود السلع بأرخص الأثمان. غير أنه قد يتاح لبعض المنتجين الأفراد بمعرفة الأسرار الصناعية أو السيطرة على مصدر المادة الخام اللازمة لإنتاج السلعة أو الإستئثار بمعرفة إختراع معين، مما يضع هؤلاء المنتجين فى ظروف أفضل من المنتجين الآخرين. وقد يتوافر لدى البعض رأس مال نقدي أكثر من غيره وبذلك كل منهم

الإنتاج بوفورات الإنتاج الكبير من حيث استخدام أحسن الأدوات وأفضل طرق الإنتاج والخبرات التنظيمية والإدارية العالية مما يمكن من إنتاج أجود السلع بأقل التكاليف ومما لا يمكن المشروعات الصغيرة من مجاراة.

وفي هذه الحالات تنتهى المنافسة الحرة ويسود الاحتكار. حيث تتحكم فئة محدودة من المحتكرين فى إنتاج السلعة أو أداء الخدمة وتسيطر على مبيعاتها وتقرض السعر المرتفع. كما يلجأ المحتكر إلى فرض الأجور المنخفضة على العمال الذين لا يجدون سبيلاً أمامهم سوى قبولها لإنفراد المحتكر بإنتاج السلعة، وكثيراً ما يتطلع المشروعات الكبيرة المشروعات الصغيرة لعدم قدرتها على منافستها بتدبير عجوزها عن خفض تكاليف الإنتاج أو البيع بسعر منخفض. وعليه فإن المنافسة الحرة غالباً لا تظل بكيفية فى النظام الرأسمالى بل أنها لا تلبث أن تزول ويحل محلها المشروعات الاحتكارية.

٤- **تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة الاجتماعية:** إن الشريعة القرآنية تشدّد على أن المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع كثيراً ما تكفى الأفراد نحو الحصول على منفعة شخصية سريعة بدلاً من تحقيق نفع كبير يعود على المجتمع مع طول الأثر. إن المجتمع لا يحقق النفع الذاتى. ولذلك قد تتجه الإستثمارات فى الدول المتقدمة نحو الصناعات ذات العائد السريع وإن قل دون الإهتمام نحو الصناعات ذات العائد البطيء. وبعد أن تزول المنافسة الحرة ويسود الاحتكار فإن المشروعات الكبيرة تتوسع الأسعار المرتفعة على المستهلكين والأجور المنخفضة على العمال، الأمر الذى يترك كل من الطائفتين، هذا علاوة على عدم عناية المحتكر بالتجديد والإبتكار وإنتاج السلع الجيدة التى يرغب المستهلك فيها.

٥- **التوزيع غير العادل للثروة:** لقد إستطاعت الطبقة الرأسمالية التى تمتلك وسائل الإنتاج من مضاعفة دخولها وثروتها بينما بقيت النسبة الكبرى من المجتمع تعاني من الفقر والحرمان. ولقد ساعد على وضوح التفاوت فى توزيع الثروة والدخل تمتع الأغنياء بحق الملكية وسيادة الاحتكار وحق الميراث والحرية الاقتصادية والسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن. ولأنه أن وجود هذا التفاوت فى توزيع الثروة والدخل يبين أفراد المجتمع لا يضمن لهم تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

٦- **الحرية الاقتصادية محدودة للغاية:** لا تمتع بالحرية الاقتصادية فى الواقع سوى الطبقة الرأسمالية فحرة بإنتقال رأس المال بين أوجه النشاط المختلفة لا تمتع بها إلا

من يملكون رأس المال هذا. أما غيرهم ممن لا يملكون المال فلا جدوى لتسليمهم بالحرية الاقتصادية وهم الذين يشكلون الجانب الأكبر من المجتمع الرأسمالي. كما أن حرية إختيار العمل قد تنفد أمامها عقبات تقيد هذه الحرية قد تقضى عليها. وبذلك فإن ملكية المال هي الأساس في تمتع الفرد بالحرية الاقتصادية سواء بالنسبة لنفسه أو للنشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته أو بالنسبة للمهنة التي يود ممارستها.

٧- **الكرسات والبطالة:** من أهم مبادئ النظام الرأسمالي تعرض النشاط الاقتصادي لهزات عنيفة نتيجة لحدوث الأزمات الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي يسير بطريقة تلقائية دون أن يخضع لتخطيط دقيق يكفل توازن الإنتاج مع الاستهلاك، وبذلك يخضع النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية لفترات متعاقبة من الرواج والكساد. ففترة يسود المنظّمون ورجال الأعمال موجة من التفاؤل فيندفعون نحو زيادة إستثماراتهم فيزيد الإنتاج وترتفع الأثمان ويحقق التوظيف الكامل وتزول البطالة وتتضاعف الأرباح. ولكن ذلك الإنفراج وراء زيادة الإستثمارات وزيادة الإنتاج كثيراً ما يعقبه إفراط في الإنتاج وتجاوز حاجة الإستهلاك فتحدث الأزمة والكساد والبطالة.

### النظام الإشتراكي

**الإشتراكية:** يمكن تعريف الإشتراكية بأنها تنظيم اقتصادي يعنى إشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعاً عادلاً ولفظ الإشتراكية من الألفاظ التي يستخدمها الميسايون والإقتصاديون للتعبير عن كثير من المعاني المختلفة. فهو يطلق أحياناً على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بآلة صورة من الصور فتكون الإشتراكية بذلك تعريضاً "المباشرة الحرية الاقتصادية". كما يستعمل أحياناً للدلالة على تدخل الدولة لتصين حالة العمال والطبقات الفقيرة، بسن تشريعات إجتماعية "إشتراكية" تخفف عنهم وتمنحهم بعض المزايا.

ولكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الإشتراكية هي أنها النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أسواق الإنتاج كالأراضي والآلات

والمصانع . فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية .  
حرية تلك الأفراد لكافة أنواع الأموال .

وللنظام الاشتراكي عدة خصائص تميزه عن النظام الرأسمالي .  
الخصائص هي :

١- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج: يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وهي لا تتحقق إلا في ظل الإنتاج الكبير الذي يتم في وحدات إنتاجية ذات سمات اقتصادية كبيرة . وقد يقتضى ذلك تأمين وسائل الإنتاج وتأمين وحدات الإنتاج الكبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج . وتتخذ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهي ملكية الدولة وتظهر في شكل مزارع عمالية وصوب ملكية تعاونية وهي ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين .

٢- الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج: تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات في شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تريد من قوة وفؤاد القطر العام، وهذا يعطى للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية للقومية لخدمة المجتمع .

٣- التوجيه الاقتصادي للموارد القومية: يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن إطار خطة اقتصادية قومية شاملة وتوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كفاءة من الملائمة بين الإنتاج كماً نوعاً وبين الاستهلاك أى حاجات الأفراد بالمجتمع وبين موارد الدولة ومواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعاً يقرر وحاجات الإنتاج، بغية التغلب على مشكلات البطالة والأزمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها النظام الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

٤- توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل: يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور وموتوبات نقدية حسب عمل كل فرد أخذاً في الحسبان ظروفه الأسرية وذلك لتوخى عدالة التوزيع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أدنى للدخل الفردي يسمح له بحصوله على ضروريات الحياة .

٥- هدف النظام الاقتصادي الاشتراكي: يستهدف النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضرورة هذه الحاجات



وأهميتها زليست حسب القدرة الثرائية للأفراد ولذلك فإن الدولة تقوم بتحديد السلع التي سيجرى إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضرورتها وتحدد أثمانها بحيث يكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجته الأساسية في حدود دخله.

٦- التخطيط الاقتصادي الشامل لحل المشكلة الاقتصادية: يقصد بالتخطيط الشامل حصر الموارد الإنتاجية التي في حوزة المجتمع وتعبئتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بعد ترتيبها حسب درجة أهميتها من خلال هيئة التخطيط المركزي. ويتطلب ذلك المقارنة بين السلع والخدمات من حيث مدى إشباعها لحاجات الأفراد، ثم وضع أولويات لها تبعاً لدرجة أهميتها وبعد ذلك توجه الموارد الإنتاجية من موارد مالية وبشرية وطاقات لإنتاج السلع والخدمات حسب أولويتها وتهدف الخطة بذلك نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خلال فترة زمنية محددة (سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات مثلاً). كذلك يهدف التخطيط نحو زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد وزيادة حجم العمالة، كما يرمى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ويقضى التخطيط على الإحرفات التي يترتب لها جهاز الثمن في النظام الرأسمالي بإتجاه المنتجين نحو إنتاج السلع للكمالية والترفيهية وضياع الموارد الإنتاجية أو سوء استخدامها في إنتاج هذه السلع وبالتالي التعرض للكرمات الاقتصادية، كما يمكن بواسطة التخطيط توجيه الاقتصاد القومي نحو الطريق الذي يكفل تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن للاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي. والمقصود بالنمو المتوازن النمو الاقتصادي ليس جميع قطاعات النشاط الاقتصادي.

ولهذا النظام شعار هو:

**"من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله"**

غير أن النظام الاشتراكي تكلفه عدة مساوئ أهمها مايلي:

١- أن حل المشكلة الاقتصادية بهذا الشكل في ظل هذا النظام إنما يتم بطريقة تحكمية حيث أن الهيئة أو الإدارة المركزية للتخطيط مهما أوتيت من حكمة فإن تستطيع بأي حال أن تلم بكل حاجات أفراد المجتمع، وبالأهمية النسبية لكل منها ولذلك فهي لايمكن أن توجه موارد المجتمع النادرة توجيهها سليماً يتفق مع مايرغب أفراد الجماعة في إشباعه من حاجات بكل دقة.

٢- يميز هذا النظام عن تحقيق الإقتصاد في استخدام موارد النادرة، أى استخدام تلك الموارد بحيث يمكن الحصول منها على أكبر عائد ممكن، وذلك على أساس أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تلقى بعيداً بسوق المولد الإنتاجية، وبذلك لا يكتفى هناك ثمن صحيح لها. وبدون تلك الأثمان التي تبين الأهمية النسبية للموارد الإنتاجية، يكون الحساب الإقتصادى قليل الأهمية فى مثل تلك الأحوال.

٣- يعتقد البعض أن أثمان الموارد الإنتاجية ستكون تحكمية فى ظل هذا النظام على أساس أنه لن تكون هناك أسواق لها. وعلى ذلك يجوز أن تخطئ الإدارة المركزية لتخصيص قيمة لمورد من الموارد أقل مما ينبغى بحيث تكون منخفضة للغاية ويحيث تتطوى على إشراف لا يبرر له فى استخدام هذا المورد.

### النظام الشيوعى

تعتبر الشيوعية صورة من صور الاشتراكية المتطرفة والتي لها صفات وخصائص خاصة بها تجعلها مميزة عن بقى صور الاشتراكية بل وتجعلها نظاماً اقتصادياً مستقلاً وأهم هذه الخصائص هي:

١- ملكية جميع المشروعات الإنتاجية تقع فى يد الهيئة المركزية أو الحكومة التي تقوم بإدارتها.

٢- عند توزيع الدخل القومى لا يعطى عنصرى الأرض ورأس المال نصيباً، أما عنصر العمل فيحصل على الأجر بالمقدار الذى تراه الحكومة مناسباً حيث أنها المستخدم الوحيد له.

٣- تقوم الحكومة أو الهيئة المركزية بتوزيع الدخل القومى تبعاً للمعايير الموضوعية لذلك، وتكون فئات الأجور فى الملة واحدة لجميع أنواع العمل المتشابهة. وتنسخ الأجور بواسطة بطاقات أو كوپونات تعطى العامل حقه الحصول على السلع والخدمات الإستهلاكية المقررة له أى بمعنى أن الحكومة أو الهيئة المركزية تكون بهذه الطريقة متحكمه فى حرية الفرد الإستهلاكية.

٤- تضمن الشيوعية تحقيق المساواة بين الأفراد - وهذه هي القاعدة - وعلى الأفراد أن يقدموا خدماتهم إلى المجتمع كل بحسب طاقته الإنتاجية أما الأجر فيحصل الفرد عليه بقدر ما يحتاج إليه.

٥- ييطل إستخدام النقود كوسيلة من وسائل المبادلة ويقوم الأفراد بإستبدال خدماتهم التي يقدمونها للحكومة مقابل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة لهم:

ولهذا النظام شعار هو:

**"من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته"**

وهذه هي الخصائص الهامة للنظام الشيوعي ويجب أن نتذكر أنها ليست مطبقة بهذه الصورة في الدول التي تستخدم هذا النظام.

### النظام المختلط

في المجتمعات التي تتبع نظاماً اقتصادياً مختلطاً أي ذلك الذي يجمع بين الحرية والتوجيه كما كان الحال في النظام الإقتصادي المصري يتم حل المشكلة الإقتصادية جزئياً عن طريق جهاز الثمن ، وجزئياً عن طريق إدارة التخطيط المركزية.

فهذا النظام لا يلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاء يقضى على مظاهر المشروع أو القطاع الخاص قضاءً مبرماً لما في ذلك من خطورة على الإقتصاد القومي كما أنه لا يهدف إلى تركيز تلك الوسائل في يد المشروع الخاص كلية وإبعاد الدولة عن أى تدخل في النطاق الإقتصادي، لما في ذلك من قيام للإحتكارات الكبيرة التي تعمل جاهدة على زيادة أرباحها عن طريق فرض ثمن إحتكارية لا تقبل فيها المناقشة ولكن يهدف إلى الإبقاء على المشروع الخاص، وعلى مظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الميادين التي تكون فيها المنافسة نافعة وفعالة، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للصناعات الصغيرة الحجم، والزراعة - على أساس أن تطبيق نظام الإنتاج الوفير على هذه الميادين ليس أكثر إقتصاداً بدرجة كبيرة من الوحدات الصغيرة - مع التخلص في نفس الوقت من العيوب التي تنجم من الإحتفاظ بمظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في هذه الحدود

بفرض رقابة حكومية على الإنتاج والاستثمار بفرض منع الاحتكار والقضاء على الممارسات التقليدية.

وينبغي أن يكون مفهوماً هنا أنه ليس المقصود بالرقابة للتدخل في صميم حياة المشروعات الخاصة، وإجبارها على تنفيذ أمور تتعارض وطبيعتها الخاصة بقصد منع المغالاة في تحقيق الأرباح، لأن هذا إنما يؤدي إلى إضطراب هذه المشروعات مثل حركتها وإعاقبة نموها. بل أن الرقابة التي يقصد بها هنا هي الرقابة النسبية المعنوية، والواعية التي تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على السواء.

أما الصناعات الاحتكارية، والأسلحة، وصناعات الموارد الطبيعية، والبترول فهذه تنتقل ملكيتها إلى يد الدولة، وذلك لأن هذه المشروعات بما تتمتع به من مركز احتكاري، ومزايا الإنتاج الكبير، تستلوع القضاء على المشروعات الصغيرة والإحلال محلها في جزء كبير من قطاعات الاقتصاد القومي، وتكون النتيجة أن تضيق قوى المنافسة بدرجة خطيرة قد تصل إلى حد الإفقار التام وذلك تفتشى حاجة المشروع الخاص إلى إسهال للتجديدات إلا بعد أن يتم استهلاك رأس المال القديم، اللهم إلا إذا كان إسهال هذه التجديدات سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة بحيث تكفى لتعويض الانخفاض الذي يحدث لرأس المال المستثمر حالياً.

وبذلك يقتصر تطبيق النظام الاشتراكي في ظل هذا النظام على نوع خاص من الملكية الخاصة، وهو ذلك النوع الذي لا يوضع القيود في طريق التقدم والنمو الإقتصادي. أما بقية وسائل الإنتاج فتهدف إلى ضمان النفع العام، وينبغي الإبقاء على النظام الرأسمالي فيما يختص بها. ويجب أن تتمتع بحماية الدولة وإعانتها وليس هناك خوف من وجود ذلك الجزء من الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج إذ لا يمكن له أن تقيم إحتكارات على النمو المعروف وذلك للرقابة الشديدة المفروضة عليه من جانب الدولة.

وميزة هذا النظام أنه تفتى في ظله تلك الصعوبات التي تواجه الإدارة المركزية في المجتمعات ذات النظام الإقتصادي الموجه توجيهاً شاملاً كاملاً فما يتعلق بمشكلة تقييم الموارد الإنتاجية، حيث يتمكن هذا النظام من الإبقاء على الأسواق الخاصة الإنتاجية، فتحدد أسعارها عن طريق عرض وطلب هذه الموارد في ظل هذه الأسواق التنافسية الحرة.

... يتعلق بذلك الجزء من وسائل الإنتاج الذي طبق عليه النظام الإشتراكي  
... به يصبح ميسوراً بعد أن أصبح محدوداً، وواضح المعالم، وبذلك نضمن  
... زرعاً للموارد الإنتاجية، أى نضمن الاقتصاد فى إستخدامها.

## النظام الإسلامى

النظام الاقتصادى فى الإسلام هو نظم فريد ولا يجب أن ينظر إليه كما يحلو  
أبداً. الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والإشتراكية لأنه نظام من لدن حكم  
عليم جاعت تشريعاته لتتناسب وطبيعة البشر الذين إستظلهم الله فى الأرض لعمارتها  
وإستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التى وضعها الإسلام، ويقوم النظام  
الاقتصادى الإسلامى على عدة دعائم وأسس اقتصادية واجتماعية تمثل خصائص هذا  
النظام وهذه الخصائص هى:

١- مبدأ الملكية الفردية أو الخاصة: الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويعتبرها حق فطرى  
للإنسان، وحق الملكية فى الإسلام ليس حقاً مطلقاً وإنما حقاً مقيداً بتحقيق مصلحة  
الجماعة وهذه القيود يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات هى:

- قيود على الملكية من حيث إكتسابها.
- قيود على الملكية من حيث تملكها والإنتفاع بها.
- قيود على الملكية من حيث نقلها إلى الآخرين.

٢- مبدأ الملكية العامة: الملكية العامة هى التى يقصد بها تخصيص المال للمصلحة العامة  
وتشمل :

- الملكية الشائعة الإنتفاع.
- الأراضى الموقوفة للمصلحة العامة والتى تقع تحت حماية الدولة.
- كافة المعادن الموجودة فى باطن الأرض والتى تتوقف عليها المصلحة العامة.

وحين يقرر الإسلام حق الفرد في الملكية الخاصة تحقيقاً للمصلحة الشخصية واحتراماً لقرنته التي خلق عليها لا يخل مصلحة الجماعة فتكون هناك الملكية العامة على أن يتحقق توازن بين المصلحتين الخاصة والعامة.

٣- مبدأ إحترام وتقدير العمل: ينظر الإسلام إلى العمل نظرة إحترام وتقدير، كما أن العمل في الإسلام يستهدف تنوع الإنتاج لكي يشمل كافة الحاجات الإنسانية.

٤- مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا.

٥- مبدأ عدم التفاوت الشديد في الثروات: وضع الإسلام التشريعات الكفيلة بالحد من تضخم الملكية والتفاوت الشديد في الثروات الناجم عن سريان مبدأ الملكية الخاصة من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة .... إلخ.

٦- مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحل المشاكل الاقتصادية: فنور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد في تصرفاته وفي تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد في التصرف وفي إتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع احتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم. وذلك عن طريق اللجوء إلى المختلفة التي حددها الإسلام من تكافل بين الأفراد وصدقات وزكاة ومسئوليات على أولى الأمر وغيرها.

## الباب الثاني

### نظرية سلوك المستهلك

#### الفصل الاول

##### نظرية الطلب

في البداية يجب ان نفرق بين الرغبة في الحصول على سلعة معينة وبين القدرة على شراء هذه السلعة فمجرد الرغبة في الحصول على شيء ما لا يمثل من وجهة نظر الاقتصاديين اي معنى ولا يمثل طلبا على هذا الشيء على الاطلاق ولكنه فقط مجرد تمني ولكن الرغبة المدعومة بالقوة الشرائية اللازمة للحصول على هذه السلعة هي ما تمثل نية رأى الاقتصاديين الطلب الحقيقي على هذه السلعة.

ويعرف الطلب على سلعة أو خدمة معينة بأنه مقدار ما يطلبه الفرد من هذه السلعة أو الخدمة عند سعر معين وفي فترة زمنية محدودة أو معينة .

ويتضح من التعريف السابق أن الطلب يقوم على الاسس الآتية :

١ - تحدد الكمية المطلوبة عند سعر معين وذلك لأن الكمية تختلف من سعر إلى آخر إما بالزيادة أو النقص ولابد من اقرار الكمية المطلوبة بسعر معين ، فلا معنى على الإطلاق لأن نقول الكمية المطلوب مثلا ١٠٠ أردب من القمح فقط وحتى يكتفل المعنى لأبد وأن نذكر عند سعر كذا .

- ٢- تحديد الطلب خلال فترة معينة ، فلا شك أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة في اليوم مثلا تختلف عن الكمية المطلوبة من نفس السلعة في أسبوع وفي عام مثلا .
- ٣- لا بد من أن يكون الطلب مدعم بقوة شرائية قادرة على تحقيق هذا الطلب والا فإنه سيتحول إلى مجرد رغبة وتمنى وهذا خارج عن مجال علم الاقتصاد .

نستنتج مما سبق أن الطلب على سلعة أو خدمة معينة لا بد وأن يكون مقترنا بسعر معين وأن يحدد بفترة زمنية معينة وأن يكون مصحوبا بقوة شرائية .

### قانون الطلب

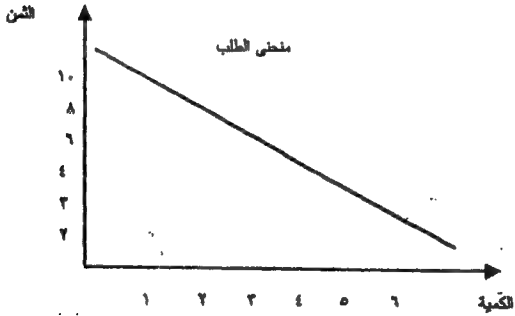
ينص قانون الطلب على أن هناك علاقة عكسية بين التغير في ثمن السلعة أو الخدمة والتغير في الكمية المطلوبة منها أي كلما ارتفع ثمن السلعة أو الخدمة كلما قلت الكمية المطلوبة منها . والعكس صحيح عند ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على الطلب وهي : ( الدخل - نوق المستهلك - ثمن السلع البديلة والمكملة - عدد المستهلكين ) .

وعند وضع العلاقة بين الكميات المشتراة من سلعة أو خدمة عند الأسعار المختلفة لها في صورة جدولية فإننا نطلق عليه جدول الطلب ، ويوضع تلك العلاقة في صورة بيانية وكما جرى العرف يستعمل المحور الأفقي للدلالة على عدد الوحدات المطلوبة أو المشتراة من السلعة أو الخدمة ، كما يستعمل المحور الرأسي للدلالة على الأسعار المقابلة لتلك الكميات ، فإن المنحنى المعبر عن تلك العلاقة يطلق عليه منحنى الطلب . ويمكن توضيح كل من جدول ومنحنى الطلب كالآتي :



## جدول الطلب

الكمية المطلوبة	ثمن السلعة
١	١٠
٢	٨
٣	٦
٤	٤
٥	٣
٦	٢



### دالة الطلب

يتأثر الطلب على سلعة أو خدمة معينة بعدة عوامل أهمها سعر السلعة أو الخدمة، دخل المستهلك وذوق المستهلك ، وأسعار السلع البديلة والمكملة ، ..... الخ من العوامل . ويطلق على العلاقة الرياضية بين الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة كمتغير تابع ، والعوامل الأخرى كمتغيرات مستقلة دالة الطلب وتأخذ هذه الدالة الصورة التالية :

$$Q = f(P, I, C, S, \dots) \quad (1)$$

حيث :  $Q$  : الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة .

$P$  : سعر السلعة أو الخدمة .

$I$  : دخل المستهلك

$C$  : ذوق المستهلك

$S$  : أسعار السلع البديلة والمكملة .

وتتمثل للكمية التي يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين إلى الزيادة إذا حدث الآتي :

- زاد دخله .
- زاد تفضيله لهذه السلعة أو الخدمة .
- ارتفعت أسعار السلع البديلة .
- انخفضت أسعار السلع المكملة .

- وتميل الكمية التي يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين إلى الانقضاء إذا حدث الآتي :
- إنخفاض دخله .
- قل تعنيته لهذه السلعة أو الخدمة .
- انخفضت أسعار السلع البديلة .
- ارتفعت أسعار السلع المكملة .

### أنواع الطلب

يمكن تصنيف الطلب على النحو التالي :

#### ١- الطلب الفردي والطلب الإجمالي :

##### الطلب الفردي :

يمكن تعريف الطلب الفردي بأنه الكميات التي سيتم شراؤها من سلعة أو من خدمة معينة بواسطة وحدة اقتصادية واحدة عند مختلف الأسعار المحتملة لها في السوق .

##### الطلب الإجمالي :

يمكن تعريف الطلب الإجمالي والذي يطلق عليه طلب السوق للدلالة على المجموع الكلي لمختلف الكميات التي تشتريها جميع الوحدات الاقتصادية من أية سلعة أو خدمة وذلك عند مختلف الأسعار المحتملة لها في سوق معينة .

ويوضح الجدول التالي العلاقة بين الطلب الفردي والطلب الإجمالي .

الطلب الاجمالي	الكمية المطلوبة			المعر
	الفرد جـد	الفرد ب	الفرد أ	
٢	١	١	صفر	٦
٧	٢	٣	٢	٥
١٣	٤	٥	٤	٤
١٩	٦	٧	٦	٣

أي أن الطلب الاجمالي هو مجموع طلب الأفراد عند مستويات المستهلكين النمرية .

## ٢ - الطلب المباشر والطلب غير المباشر :

### الطلب المباشر

يستعمل للدلالة على طلب المستهلك النهائي، الذي يشتري السلع وذلك مباشرة بغرض أو بهدف تدمير منافعها أثناء استهلاكها واحتياجاته الامتدادية المباشرة، وبعبارة أخرى نقول ان الطلب المباشر هو طلب المستهلك او هو الطلب الناتج عن ممارسة الوحدات الاقتصادية لنشاط ذو طابع استهلاكي بحت . مثل هذا النوع من الطلب يقابله نوع اخر يعرف باسم الطلب الغير مباشر او الطلب المشتق .

### الطلب الغير مباشر :

الطلب الغير مباشر يمثل الرغبة المقرونة بالقدرة على شراء السلع والخدمات وذلك بغرض او بهدف استخدامها او استغلالها في إنتاج سلع او في تقديم خدمات اخرى اي هو يمثل الطلب على السلع والخدمات لأغراض إنتاجية بحتة وليس لأغراض استهلاكية فمن الطلب المباشر على الطعام لإتباع الجوع مثلا ينبثق طلب هو لشبك غير مباشر على المزارع وعلى العمال الزراعيين ومستهلكات الإنتاج وعلى غير

ذلك من السلع والخدمات اللازمة لإنتاج المواد الغذائية وتقديمها إلى المستهلك النهائي في الشكل والمكان والزمان المناسبين .

### ٣- طلب المنتج وطلب المستهلك :

يقسم الطلب على أساس الطابع الاقتصادي لنشاط الوحدة التي يبيع أو يشتري منها الطالب إلى طلب المنتج وطلب المستهلك وذلك حسبما كان الطالب نافع أو منيفاً من الوحدة الاقتصادية لأنهاب تتعلق مباشرة بوضعها كوحدة إنتاجية أو لأسباب متعلقة بوضعها كوحدة استهلاكية .

### ٤ - الطلب المشترك :

الطلب المشترك يمثل الطلب على سلعتين مرتبطتين أي تستهلكان معاً كالشاي والسكر ، والخبز والزبد ، وتلك السلع المرتبطة عادة ما يكون الطلب عليها متناسباً - بمعنى أن الزيادة في الطلب على أحدها سوف ينتج عنه تغير في نفس الاتجاه في الطلب على السلعة الأخرى .

### ٥ - الطلب المشتق :

في بعض الأحيان يكون التغير في الطلب على سلعة معينة ما هو إلا نتيجة للتغير في الطلب على سلعة أخرى وهذا ما يسمى بالطلب المشتق .

### ٦ - الطلب المتناقص :

قد توجد سلعتان يمكن أن تحل إحدهما محل الأخرى بمعدل مقبول كالزبد الطبيعي والزبد الصناعي ففي تلك الحالة فإن الزيادة في الطلب على أحدها سوف ينتج عنه نقص في الطلب على السلعة الأخرى وبالتالي خفض سعرها .

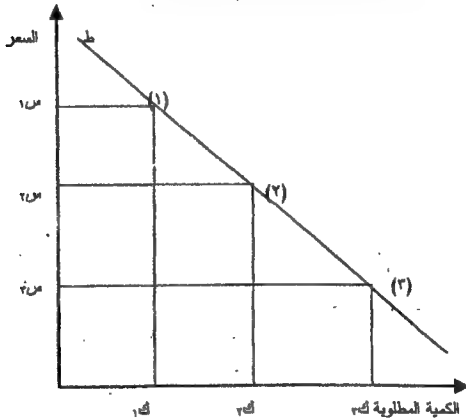
### ٧ - الطلب المركب :

إن الطلب المركب ما هو إلا نتيجة لمقدرة سلعة ما على إشباع العديد من الرغبات أو أن يكون لها العديد من الاستخدامات . كالصوف للملابس أو السجاد فإن

الزيادة في الطلب على الملابس الصوفية سوف ينتج عنه تدنٍ في الكمية المتاحة من الصوف لإنتاج السلعة .

إنكماش وتعدد الطلب :

يطلق على الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب نتيجة لتغير السعر بإنكماش أو تعدد الطلب والرسم التالي يوضح ذلك

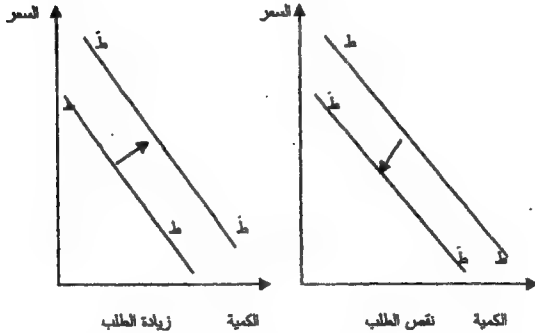


ومن الرسم يتضح أنه إذا كان السعر ١س فإن الكمية المطلوبة من السلعة في هذه الحالة هي ١ك ، وإذا انخفض السعر إلى ٢س فإن الكمية المطلوبة من السلعة تزداد إلى ٢ك ، أي يحدث انتقال على منحنى الطلب من النقطة (١) إلى النقطة (٢) وهذا الانتقال هو ما يطلق عليه تعدد الطلب . أما إذا كان سعر السلعة ٣س فتكون الكمية المطلوبة من السلعة هي ٣ك ، فإذا ارتفع سعر السلعة إلى ٢س فإن ذلك من شأنه أن يقلل

الكمية المطلوبة من السلعة إلى ك أي يحدث إنتقال على منحنى الطلب من النقطة (٢) إلى النقطة (٧) وهذا الإنتقال هو ما يطلق عليه انكماش الطلب .

### تغير (إنتقال) الطلب :

يتغير الطلب على سلعة ما من وقت لآخر وبالتالي ينقل منحنى الطلب نتيجة لتغير الطلب . وتغير الطلب اما أن يكون بنقص الطلب أو زيادة الطلب .  
والشكل التالي يوضح ذلك :



حيث أن نقص الطلب يعني إنتقال منحنى الطلب من مكانه إلى مكان آخر جديد إلى يسار وإلى أسفل المنحنى الأصلي ، هذا في حين أن زيادة الطلب تعني إنتقال منحنى الطلب من مكانه إلى مكان جديد إلى اليمين وإلى أعلى المنحنى الأصلي، ويحدث نقص الطلب أي إنتقال منحنى الطلب بشكل مواز إلى يسار منحنى الطلب الأصلي في حالات كثيرة منها إنخفاض دخل المستهلك أو تحول ذوق المستهلك في غير صالح السلعة أو إرتفاع أسعار السلع المكملة أو إنخفاض أسعار البديلة، كل ذلك في ظل ثبات سعر السلعة ذاتها،

كما يحدث إنتقال لمنحنى الطلب على سلعة ما بالكامل إلى اليمين في حالة زيادة دخل المستهلك أو تحول ذوق المستهلك في صالح السلعة أو انخفاض أسعار السلع المكملة أو ارتفاع أسعار السلع البديلة، وذلك أيضاً في ظل ثبات سعر السلعة.

### مرونة الطلب

#### تعريف المرونة:

يعد تعبير " المرونة " أحد الإصطلاحات الهامة في علم الاقتصاد ، والمرونة مقياس يبين مدى إستجابة متغير معين للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر فكما سبق أن رأينا فالكمية التي يشتريها المستهلك من سلعة ما تتأثر بعدة متغيرات كالدخل والمعر مثلاً الا أن مدى إستجابة الكمية للتغيرات الداخلية والسعرية يختلف من سلعة إلى أخرى إذ أننا نبينا وعلى ذلك أجا الإقتصاديون إلى تمييز دوال الطلب بعضها من بعض باستخدام مقاييس المرونة.

#### أنواع مرونة الطلب

- ١- مرونة الطلب السعرية : تقيس مرونة الطلب السعرية مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات في سعرها .  
هذا وقد يخطر ببال البعض أنه يمكن إتخاذ ميل منحنى الطلب كمقياس جيد لمدى الإستجابة الكمية للتغيرات السعرية ، إلا أن هناك اعتبارين رئيسيين يميزان الميل كمقياس لإستجابة الكمية المطلوبة ولولى عيوب الميل أن ميل المنحنى يتأثر بالوحدات التي يقلس بها كل من الكمية والسعر وعلى مسيل المثال إذا مترتب على إتخفاض قدرة عشرة قروش في سعر الوحدة من سلعة معينة ازدياد الكمية المستهلكة بما مقداره ١٠٠ وحدة فإن ميل منحنى الطلب يكون (١٠٠/١) أو (١٠/١) أما إذا كان السعر مقاساً بالجنيهات بدلا من القروش فإن ميل منحنى الطلب في هذه الحالة يكون:



$$\left( \frac{100}{1000} \right) \text{ أو } \left( \frac{100}{1000} \right)$$

وبمعنى آخر فإن تغيير وحدة قياس السعر من قروش إلى جنيهات أدى إلى تغيير كبير في ميل المنحنى رغم أن منحنى الطلب لم يتغير على الإطلاق ، هذا ويظهر عيب استخدام الميل كمقياس عند عقد المقارنات بين إستجابة مختلف السلع كالقمح والسيارات مثلا ، فإذا أردنا أن نقارن أية سلعة من هاتين السلعتين أكثر إستجابة للتغيرات السعرية فإن ميلى دالتى الطلب لاكدلان على شيء فى هذا الشأن وعلى مسيل المثال فقد يودى إنخفاض قدرة جنيه فى سعر أردب القمح إلى لزيادة الكمية المطلوبة بما يقرب من ألفى أردب شهريا بينما يودى نفس القدر من الإنخفاض فى سعر السيارة إلى لزيادة المباع منها شهريا بحوالى خمس سيارات إلا أن هذا لايعنى على الإطلاق أن الكمية من القمح أكثر إستجابة للتغيرات السعرية من الكمية المطلوبة من السيارات . وللتغلب على هذه المشكلة تستخدم المرونة كمقياس بدلا من الميل حيث أن قيمة المرونة لن تتغير بين نقط معينة على دالة الطلب بغض النظر عن وحدات التماس سواء بالنسبة للسعر أو الكمية .

ولمرونة الطلب السعرية نوعان :

أ- مرونة النقطة :وهى التى تقيس المرونة عند نقطة معينة على منحنى الطلب.

التغير النسبى فى الكمية المطلوبة

= مرونة النقطة

التغير النسبى فى السعر

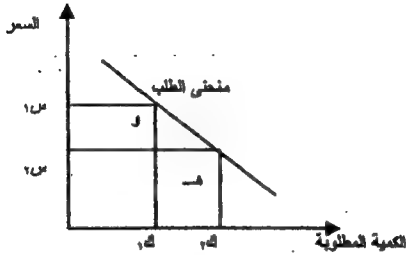
بفرض أن سعر السلعة قد تغير من س إلى س + Δ س فإن الكمية المطلوبة

من السلعة ستتغير من ك إلى ك + Δ ك

وفى ضوء ذلك تكون :

$$\begin{aligned} \text{مرونة النقطة} &= \frac{\frac{\Delta ك}{ك}}{\frac{\Delta س}{س}} \\ \text{مرونة النقطة} &= \frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{س}{\Delta س} \end{aligned}$$

ب- مرونة القوس : وهي التي تقيس المرونة بين نقطتين على منحنى الطلب .



$$\text{مرونة القوس} = \frac{\frac{١٠س - ٢س}{١٠س + ٢س}}{\frac{١ك - ٢ك}{١ك + ٢ك}}$$

وتعتبر مرونة النقطة مقياس أدق من مرونة القوس ، وتعتبر مرونة النقطة هي نفسها مرونة القوس عندما تقترب النقطتان من بعضهما البعض حيث يتلاشى الفرق بينهما .

ومعامل مرونة الطلب السعرية تكون إشارة سالبة لأن الكمية المطلوبة تتغير عكسيا للتغير الذي يحدث في السعر .

والمثل التالي يوضح كيفية حساب مرونة الطلب السعرية

مثال : إذا علمت أن جدول طلب سلعة معينة كالآتي :

النقطة	أ	ب	جـ
سعر السلعة ( س )	٣	٢	١
الكمية المطلوبة ( ك )	٤٠	٨٠	١٢٠

احسب كل من :

- مرونة النقطة إذا انتقلنا من النقطة أ إلى النقطة ب
- مرونة القوس بين النقطتين أ ، ب

حساب مرونة النقطة :

الحل

عدد الانتقال من النقطة أ إلى النقطة ب فإن

التغير في الكمية المطلوبة  $\Delta$  (ك) =  $40 - 80 = 40$

التغير في السعر  $\Delta$  (س) =  $3 - 2 = 1$

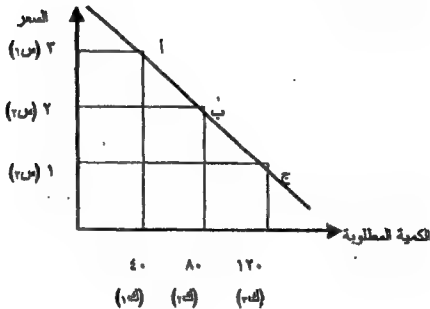
السعر الأصلي (س) = 2

الكمية الأصلية (ك) = 80

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\frac{\Delta \text{ ك}}{\text{ك}}}{\frac{\Delta \text{ س}}{\text{س}}} =$$

$$= \frac{40}{80} \times \frac{2}{1} = 1$$

حساب مرونة القوس :



$$\begin{aligned}
 & \text{مرونة القوس} = \frac{\frac{\Delta K - K}{K}}{\frac{\Delta M - M}{M}} \times \frac{\frac{\Delta K + K}{K}}{\frac{\Delta M + M}{M}} \\
 & = \frac{\frac{40 - 80}{80}}{\frac{3 - 2}{2}} \times \frac{\frac{40 + 80}{80}}{\frac{40}{120}} \\
 & = \frac{1}{2} \times \frac{120}{20} \\
 & = 1,6
 \end{aligned}$$

٢- مرونة الطلب الدخلية : تقيس مرونة الطلب الدخلية مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في الدخل .

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

وبفرض أن

دخل المستهلك زاد من د إلى د + Δ د

فإن ذلك يتبعه زيادة في الكمية المطلوبة من ك إلى ك + Δ ك

وفي ضوء ذلك تكون :

$$\text{م} = \frac{\Delta K}{K} \div \frac{\Delta D}{D}$$

$$\frac{\Delta K}{K} \div \frac{\Delta D}{D}$$

وتبدو أهمية مرونة الطلب الدخلية في تحديد كيفية توزيع المستهلك لما يطرأ على دخله من تغيرات على مختلف أوجه الإنفاق .

فإذا كانت مرونة الطلب الدخلية أكبر من صفر أي موجبة فهذا يعني أن السلعة تنسب بأنها سلعة عادية حيث تزداد الكمية المطلوبة بزيادة الدخل وهنا يجب أن نفرق بين حالتين هما:

الحالة الأولى: إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة وأقل من واحد صحيح فهذا يعني أن السلعة ضرورية حيث أن زيادة الإنفاق على السلعة تكون بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلعة بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل .

الحالة الثانية: إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة وكبيرة من واحد صحيح فهذا يعني أن السلعة كمالية حيث أن زيادة الإنفاق على السلعة تكون بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل .

بالمثل إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أقل من صفر أي سالبة فهذا يعني أن السلعة رخيصة حيث تقل الكمية المطلوبة من السلعة بزيادة الدخل .

والمثال التالي يوضح كيفية حساب مرونة الطلب الدخلية :

مثال: إذا علمت أن الكميات المطلوبة لأحد الأفراد لدى مستويات دخله كالاتي :

الدخل ( جنيه )	١٠٠	١٢٠
الكمية المطلوبة ( وحدة )	٣٠	٤٠

ليصنّب مرونة الطلب الدخلية لهذه السلعة وحدد نوع هذه السلعة .

عند تغير الدخل من ١٠٠ جنيه إلى ١٢٠ جنيه تبعه تغير في الكمية المطلوبة من السلعة من ٣٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة

.. التغير في الدخل  $(\Delta D) = 20$  جنيه

التغير في الكمية المطلوبة  $(\Delta Q) = 10$  وحدة

وحيث أن : الدخل الأصلي (د) = ١٠٠ جنيه

الكمية الأصلية (ك) = ٣٠ وحدة

لأن

$$\text{مرونة الطلب الدخلى} = \frac{\frac{\Delta ك}{ك}}{\frac{\Delta د}{د}} = \frac{\frac{\Delta ك}{٣٠}}{\frac{\Delta د}{١٠٠}} = \frac{\Delta ك}{٣٠} \times \frac{١٠٠}{\Delta د}$$

وحيث أن مرونة الطلب الدخلى = ١,٦ وهى أكبر من الواحد الصحيح وموجبة فهذه السلعة سلعة كمالية .

٣- مرونة الطلب التقاطعية ( العكسية ) : تقيس مرونة الطلب التقاطعية مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير فى سعر سلعة أخرى

مرونة الطلب التقاطعية = التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة أ  
التغير النسبى فى سعر السلعة ب

بفرض أن السلعة ب تغير سعرها من س ب إلى س ب +  $\Delta س ب$  فإن هذا يتسبب تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة أ من ك أ إلى ك ب +  $\Delta ك ب$  وفى ضوء ذلك يكون :

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\frac{\Delta ك أ}{ك أ}}{\frac{\Delta س ب}{س ب}} = \frac{\Delta ك أ}{ك أ} \times \frac{س ب}{\Delta س ب}$$

ويمكن استخلاص ٤٠ إشارات علمية من مرونة الطلب التقاطعية توضح طبيعة العلاقة بين عامتين من حيث كونهما علم إيجابى أو سلبى تكاملية .

● إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية موجبة وأكبر من الصفر فهذا يعنى أن العلاقة بين السلعتين علاقة إيجابية أى أن هاتين السلعتين بديلتين لبعضهما مثل البوتاجاز والكثيرومين فارتفاع سعر أحدهما يودى إلى زيادة الكمية المستهلكة من السلعة الأخرى .

● إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية سالبة أى أقل من صفر فهذا يعنى أن العلاقة بين السلعتين تكاملية مثل البنزين والسيارات ، الشاي والسكر حيث أن الزيادة فى سعر سلعة منهما تودى إلى نقص فى الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى .

والمثال التالى يوضح كيفية حساب مرونة الطلب التقاطعية .

مثال ١ : إذا علمت أن سعر السلعة ب انخفض من ٤ جنيه إلى ٣ جنيه وتبع ذلك زيادة فى الكمية المطلوبة من السلعة أ من ٢٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة .

احسب مرونة الطلب المبرورة بين السلعتين أ ، ب وحدة العلاقة بين السلعتين .

الحل

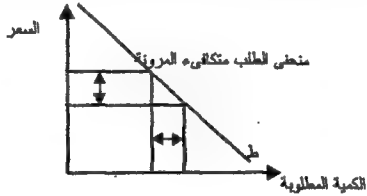
$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\Delta \text{ ب}}{\text{ب}} \times \frac{\Delta \text{ أ}}{\text{أ}}$$

$$= \frac{20}{40} \times \frac{1}{3} = \frac{1}{6}$$

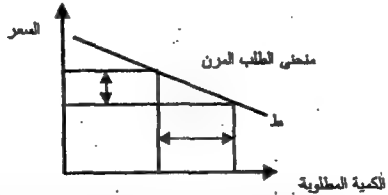
وفى ضوء ذلك تكون العلاقة بين السلعتين تكاملية .

حالات مرونة الطلب : يمكن من خلال مقياس مرونة الطلب السعرية إستعراض خمسة حالات هي :

١- الطلب متكافئ المرونة : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساوياً الواحد الصحيح ، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة من السلعة بنفس النسبة ، وفي هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالي :

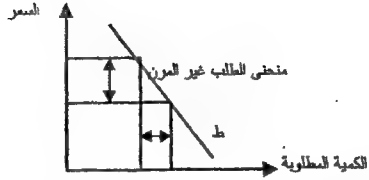


٢- الطلب المرن : حيث يكون معامل مرونة الطلب أكبر من الواحد الصحيح ، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أكبر ، وفي هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالي :

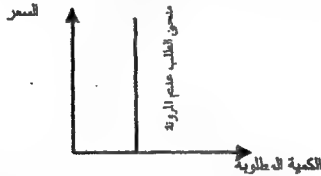


٣- الطلب غير المرن : حيث يكون معامل مرونة الطلب أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أقل ، وفي هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالي :

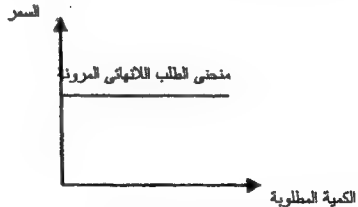




- ٤- الطلب عديم المرونة : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا للصفر وذلك لأن أى تغير فى السعر لا يودى إلى حدوث أى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



- ٥- الطلب لانهائى المرونة ( كامل المرونة ) : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا مالا نهاية وفى هذه الحالة يكون السعر ثابت ويأخذ منحنى الطلب الشكل الآتى كما بالشكل التالى:



العوامل التي تؤثر في مرونة الطلب : تتوقف مرونة الطلب على العوامل التالية :

- ١- ضرورة السلعة : فكلما كانت السلعة ضرورية في نظر المستهلك كان الطلب عليها غير مرن . وكلما كانت كمالية كان الطلب عليها مرنا . فالخبز مثلا لا يتغير المقدار الذي يستهلكه فرد ما منه بتغير سعر الخبز ، إلا أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن السلعة الواحدة قد تكون ضرورية لفرد ما في الوقت الذي تكون فيه غير ضرورية لفرد آخر .
- ٢- وجود سلع بديلة : فكلما وجد السلعة بديلا كان الطلب عليها مرنا ، فمثلا أي ارتفاع في أسعار نوع من أنواع الفاكهة يؤدي إلى اتجاه للمستهلكين إلى شراء نوع آخر .
- ٣- عمر السلعة الاستهلاكية : فالسلع المعمورة مثل الثلاجات والسيارات التي يمكن استعمالها عدة سنوات يكون مستهلكوها أقل حساسية وتأثرا بالتغير النسبي في سعرها .
- ٤- تنوع استعمال السلعة : فكلما زادت أوجه واستعمالات السلعة زادت مرونة الطلب عليها .
- ٥- النمط الاستهلاكي : فكلما تعود المستهلكون على استهلاك قدر معين من سلعة معينة كان طلبهم غير مرن ، مثل الطلب على بعض أنواع السلع في الأعياد والمواسم الدينية .
- ٦- الأهمية التي تحتتها السلعة في ميزانية أو إنفاق المستهلك : فإذا كان الإنفاق على سلعة ما يمثل نسبة ضئيلة من ميزانية المستهلك وإنفاقه على مختلف السلع والخدمات فإن الطلب على هذه السلعة يكون غير مرن . فالإنفاق على الكبريت مثلا يمثل نسبة بسيطة من الإنفاق على الإستهلاك ، ولذلك فإن ارتفاع ثمن علبة الكبريت لن يؤدي إلى تخفيض كبير في الكميات المطلوبة من الكبريت ، وبالتالي يكون الطلب على الكبريت طلبا غير مرن .

## الفصل الثاني

### نظرية المنفعة التخليدية

#### مفهوم المنفعة:

المنفعة: تنقسم كل السلع والخدمات بصفة مشتركة هي المنفعة التي تعني اقتصادياً قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة أو إشباع رغبة يشعر بها الإنسان بغض النظر عما إذا كان إشباع هذه الحاجة ضرورياً أو غير ضرورياً.

وتتوقف قيمة الشيء على مقدار منفعته أى قدرته على إشباع الحاجات الإنسانية، وحيث أن الحاجة إلى الشيء يختلف تقديرها من شخص لآخر، فهذا تعتبر المنفعة نسبية فهي تختلف من شخص لآخر لنفس الشيء الواحد حسب حاجته إليه ورغبته فيه. وإذا كان المجتمع يقدر خدمة معينة بثمن معين فإن ذلك يتوقف إلى درجة كبيرة على مدى منفعتها، وعليه فإن درجة منفعة الشيء تقاس بالثمن الذى يقبل معظم المستهلكين دفعه لحيازة هذا الشيء سواء كان سلعة أو خدمة.

#### أنواع المنافع:

١- المنفعة الشكلية: هي تغيير شكل المادة أو السلعة من شكل إلى آخر بتطبيق وطبيعة الاستهلاك كتحويل لقطن الزهر إلى قطن شعر والقطن إلى غزل ثم الغزل إلى منسوجات بكل شكل من هذه الأشكال قابل للإستخدام أو للإستهلاك فى وجه معين.

للاشياء التى نستعملها أو نستهلكها فى حياتنا اليومية إن هى إلا منتجات الطبيعة غير أنها قد تختلف قليلاً أو كثيراً عن حالتها الأصلية وفقاً لمدى وطبيعة عمليات الإنتاج التى أجريت عليها لإكسابها مواصفات شكلية تجعلها صالحة أو أكثر صلاحية لإشباع الرغبات أو الحاجات الإنسانية.

**٢- المنفعة المكانية:** يعتبر نقل السلعة من مكان لأخر عبلاً منتجاً مادام هذا النقل يزيد من منفعتها أو يخلق مثل هذه المنفعة، فإذا نقلت السلعة من مكان توجد فيه بكثرة غير أنها ليست مطلوبة فيه أو مطلوبة بكميات أقل نسبياً عن حجم توأجدها إلى مكان آخر يكثر فيه الطلب عليها فإن هذا النقل يعتبر عبلاً منتجاً. ويطلق على المنفعة التي تضاف إلى السلعة نتيجة لنقلها من مكان إلى آخر المنفعة المكانية.

**٣- المنفعة الزمنية:** هي المنفعة التي تحدث نتيجة صلية تخزين السلعة، ويعتبر ذلك عبلاً نافعاً ومنتجاً وبالتالي يضيف إلى تلك السلعة ما يعرف بالمنفعة الزمنية. فبعض المنتجات الزراعية كالطماطم والخضروات والفواكه والحبوب والمنتجات الصناعية الموسمية توجد بوفرة في زمن إنتاجها فيكون المعروض منها أكبر بكثير من الطلب عليها في هذه الفترة مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها. ومن الواضح أن تخزين هذه السلع عن طريق حفظها في العلب أو تجفيفها أو الاحتفاظ بها في شون لتوزيعها على مدار السنة سعياً إلى موازنة عرضها بالطلب عليها طوال العام يعتبر عبلاً نافعاً ومنتجاً لأنه لو لم يخزن الفائض منها عن حاجة الطلب عليها أو استهلكها لأصابه التلف أو أصبح عديم المنفعة. ويطلق على منفعة التخزين اسم المنفعة الزمنية.

فالمنفعة الزمنية إذاً هي تغير زمني بالتخزين يسمح بتنظيم عرض السلعة على مدى الزمن في الأسواق عن طريق تخزين السلعة حين يقل الطلب عليها بالنسبة للكمية الموجودة منها إلى أن يزيد الطلب عليها في وقت لاحق كما هو الشأن في الإنتاج الزراعي الموسمي وقد يكون للمنفعة الزمنية أثران: أو دوراً اقتصادياً آخر غير ذلك، كما هو الشأن في حالة تخزين المول لفترة قصيرة نسبياً حتى يكتمل بضجه أو تخزين بعض أنواع الجبن لنفس الغرض. ففي هذه الحالة أنت المنفعة الزمنية إلى منفعة شكلية مما يدخل على أنه ليس هناك حدوداً فاصلة ودقيقة بين المنافع المختلفة.

**٤- المنفعة التملكية:** يقوم الوسطاء والتجار بعمليات التبادل أي نقل ملكية السلع بين الأفراد فهم يخلقون هذا النوع من المنافع عندما يقومون بنقل ملكية السلع بين المنتجين إليهم ثم منهم إلى مستهلكيها، فهو عمل منتج أدى إلى نقل السلع من الأفراد الذين ليسوا في حاجة إليها مقابل إمدادهم بالنقد أو بسلع أخرى هم في حاجة إليها وذلك إلى

المستهلكين الذين هم في أشد الحاجة إلى الاستفادة بهذه السلع مقابل مايقدمونه من جـود أو نقود. فإذا إنتقلت ملكية هذه السلع عن طريق التبادل إلى الشخص الذى ينتفع بها ففى إشباع حاجاته أصبحت لها منفعة تسمى المنفعة التملكية.

فالمنفعة التملكية أو الحيازية على هذا النحو تعنى نقل ملكية أو حيازة الأشياء من شخص إلى آخر طبيعى أو معنوى عن طريق عملية التبادل أى البيع والشراء فهى عمليتان إقتصاديتان يقوم بهما البائع والمشتري بفرض نقل ملكية أو حيازة الشيء من الأول إلى الثانى بعد الإتفاق على الثمن وتسديده.

٥- المنفعة الخدمية : يوجد نوع آخر من المنافع هو المنفعة الخدمية أو المنفعة الشخصية كالتي يوفرها الطبيب لمرضاه والمحامى لموكليه والمعلم لتلاميذه والأديب لقرأوه والموسيقى لمستمعيه وغيرهم من الأفراد يقدمون خدمات للمجتمع. فالمنفعة الخدمية تمثل نوعاً آخر من المنافع ليس له علاقة إطلاقاً بتغيير صور المادة أو نقلها أو تخزينها أو نقل ملكيتها وإن كانت مثل هذه الخدمات لاغنى عنها فى تسهيل جميع العمليات الإنتاجية بما توفره للمنتجين من صحة وعلم وثقافة وترفيه. وتسمى هذه المنافع بالمنفعة الشخصية أو المنفعة الخدمية.

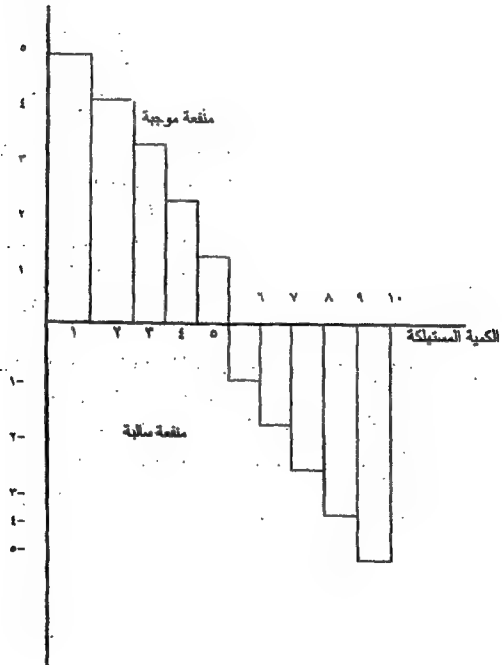
٦- المنفعة الأولية: وأخيراً تظهر المنافع الأولية أو الإنتاجية المباشرة فى عمل الزارع فى حقله حيث يستطيع من خلال توليفة من الموارد إنتاج أو إيراد نواتج جديدة لم تكن موجودة من قبل وذلك من خلال إنتاجه لكثير من الزروع النباتية والحيوانية وكذلك تظهر فى جهود الصيادين عندما يسعون إلى إستخراج كنوز كثيرة من أحجار كريمه وأصداف، والأسماك وغيرها من البحر. وكذلك تبدو فيما يستخرجه عمال المناجم من مختلف المعادن. وكلها جهود تؤدى إلى إضافة منافع جديدة لمواد لم يكن لها منفعة من قبل وهى فى جوف البحر أو فى باطن الأرض وهذه تعرف بالمنافع الأولية.

ويجدر التتويه بأن تقسيم المنافع على هذا النحو تقسيماً ظاهرياً أى غير حقيقى فى حياتنا العملية بل أن الإنتاج بطبيعته يخلق أو يضيف معظم إن لم يكن جميع هذه المنافع للأشخاص، فصناعة الخبز مثلاً مرت عدة مراحل إنتاجية من الزراعة حتى جـصاد

القمح وتخزينه ثم طحن الحبوب ونقلها إلى المخازن ثم عمليات التصنيع كل هذه العمليات تمت خلالها عمليات إنتاج من شأنها تغيير الشكل والمكان والزمان، والذائبة والخدمات، ويمكن أن يقوم الشخص بعمليات إنتاج معينة يضيف منافع متنوعة للأشخاص. فالشخص مثلاً الذي يعمل في مصنع ملابس يمكن اعتباره خالقاً للمنفعة الشكلية وإذا عمل في إدارة النقل فإنه يضيف منفعة مكانية وأن عمل في المخازن فإنه يضيف منفعة زمنية وأن عمل في قسم المبيعات أو المشتريات فإنه يضيف منفعة تملكية ولن. عمل في قسم الدعاية والإعلان فإنه يضيف منفعة خدمية وهكذا. وبالمثل بالنسبة للأشخاص المعنويين مثلاً شركة التأمين تنتج منافع زمنية إذ أنها تأخذ أقساط التأمين من الأفراد ثم تدفع لهم قيمة التأمين أو لورثتهم في ميعاد أجل حين تكثر الحاجة إليه، وفي نفس الوقت فإن شركة التأمين تضيف منافع تملكية أو حيائية إذ تضع الأموال في حوزة المؤمن عليه كذلك تنتج منافع خدمية أخرى للجمهور تفيده في حياته العملية.

**لبنون تناقص المنفعة:** بنص قانون تناقص المنفعة على أنه بزيادة إستهلاك الفرد لوحدة متتالية متماثلة بن سلعة معينة فإن المنفعة الكلية التي يحصل عليها تزيد بمعدل متناقص، فعندما يستهلك فرد ما سلعة معينة، فإنه يشعر دائماً برغبة شديدة للوحدة الأولى من هذه السلعة، وتبدأ بعد ذلك رغبته في إستهلاك وحدات متتالية في التناقص، وتلاحظ هذه الظاهرة يومياً عند إستهلاك السلع والخدمات المختلفة، فالفرد المظلم يشعر برغبة شديدة إلى إستهلاك الكوب الأول من الماء ونقل هذه الرغبة بإستهلاك الكوب الثاني وهكذا إلى أن يصبح إستهلاك الماء ضاراً، ولو فرض أنه يمكن قياس المنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة إستهلاكه وحدات متتالية من سلعة أو خدمة ما فإنه يمكن في هذه الحالة صيغ فكرة تناقص المنفعة بالرسم التوضيحي المبين في الشكل التالي:

وحدات المنفعة



وفي الواقع فإن الإنسان يستمر في إستهلاك تلك السلعة إلى الحد الذي لا يضيف  
أي زيادة جديدة إلى منفعة الكلية، ولكنه يستمر في العادة في إستهلاك تلك السلعة إلى  
الحد الذي يشعر عنده أنه يستهلك وحدة أولى من سلعة أخرى فيها متشبع رغبة أشد  
إلحاحاً وتزيد منفعتها على مكان ينتظر أن يتحصل عليه من الوحدة التالية من السلعة  
الأولى.

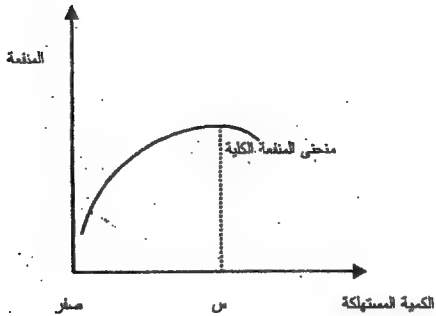
### ويتلخص قانون تناقص المنفعة في الآتي:

تقل المنفعة لأي سلعة كلما زاد إستهلاك الفرد منها خلال فترة زمنية معينة بعد  
إستهلاك الوحدة الأولى من السلعة تبدأ المنفعة الناتجة عن إستهلاك وحدات متتالية منها  
في التناقص، بمعنى أن الوحدة الثانية تضيف عدد إستهلاكها منفعة أقل مما أضافته الوحدة  
الأولى وهكذا فإن الوحدة الثالثة تضيف منفعة أقل من الوحدة الثانية.

وترجع أهمية قانون تناقص المنفعة إلى أنه فتح المجال أمام الاقتصاديين لتفسير  
وتفسير كثير من العلاقات الاقتصادية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتصرفات الإنسان  
الاجتماعية والاقتصادية، فقد ساعد قانون تناقص المنفعة في إستنتاج وتفسير العلاقات  
العكسية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة والأسعار التي يقبل أن يدفعها المستهلكون  
في فترة معينة.

**المنفعة الكلية:** يقصد بالمنفعة الكلية إجمالي عدد وحدات المنفعة التي يحصل عليها  
المستهلك نتيجة لإستهلاكه مقدراً من سلعة أو خدمة ما خلال فترة زمنية محددة، وهي  
مجموع المنافع الحدية للوحدات المستهلكة من السلعة، ومن الطبيعي أن يزداد القدر الكلي  
للإشباع أي المنفعة الكلية بزيادة الوحدات المستهلكة من السلعة حتى يبلغ المستهلك حد  
الإشباع الكامل وإذا بقي عندهما يصبح المستهلك غير قادر على إستهلاك المزيد من  
وحدات هذه السلعة ويعني آخر فإن الإشباع الكامل هو ذلك المستوى من الإشباع الذي  
عنده لا يترقب على إستهلاك الفرد لمزيد من وحدات السلعة أي زيادة في المنفعة الكلية،  
بل والعكس قد يترقب على إستهلاك الفرد لعدد أكبر من حد الإشباع من السلعة المزيد من  
الضرر، والشكل التالي يوضح المنفعة الكلية لسلعة.

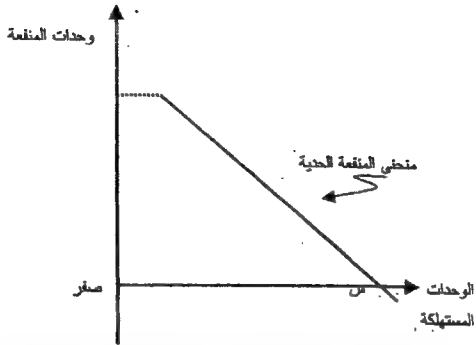




ومن الشكل يتضح أن المنفعة الكلية تزداد بزيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة وتصل إلى أقصىها عند الكمية (س) من السلعة وعند هذا الحد يكون المستهلك قد وصل إلى درجة تعظيم الإشباع ثم تبدأ المنفعة الكلية بعد ذلك في التناقص.

**المنفعة الحدية:** يقصد بالمنفعة الحدية لسلعة ما بأنها التغير الذي يحدث في المنفعة الكلية نتيجة للتغير في الكميات المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة خلال فترة زمنية معينة ويبين الشكل التالي منحنى المنفعة الحدية.

ومن الجدول التالي والشكل المرافق يتضح أن المنفعة الحدية تتناقص كلما زاد استهلاك وحدات السلعة من الصفر إلى الكمية (س) وهذا يعني أن كل زيادة في الاستهلاك مقدارها وحدة واحدة ستضيف منفعة أقل فأقل إلى المنفعة الكلية، وأخيراً يلاحظ أن الوحدة رقم (٧) لم تضيف شيئاً إلى المنفعة الكلية، كما أن الوحدة رقم (٨) المستهلكة من السلعة تؤدي إلى تخفيض المنفعة الكلية لأن منفعتها الحدية سالبة.



ويتم حساب المنفعة الحدية من المنفعة الكلية وذلك بقسمة التغير في المنفعة الكلية على التغير في عدد الوحدات المستهلكة من السلعة، والجدول التالي يوضح ذلك:

وحدات السلعة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	٦	٦
٢	١١	٥
٣	١٥	٤
٤	١٨	٣
٥	٢٠	٢
٦	٢١	١
٧	٢١	صفر
٨	٢٠	١-
٩	١٩	٢-

### شروط تعظيم المنفعة:

أولاً: في حالة سلعة واحدة:

يتحقق توازن المستهلك في حالة إستهلاك سلعة واحدة عندما يصل إلى نقطة تعظيم المنفعة الكلية (أي تصل المنفعة الكلية إلى أقصاها)، وتصل المنفعة الحدية إلى الصفر.

ثانياً: في حالة سلعتين أو أكثر:

يتحقق توازن المستهلك في حالة إستهلاكه لسلعتين أو أكثر بتحقيق الشرطين

التاليين:

$$1- \frac{MC_1}{P_1} = \frac{MC_2}{P_2} = \dots = \frac{MC_n}{P_n} = \lambda \quad (\text{الشرط الضروري})$$

$$2- \text{الدخل} = S_1 K_1 + S_2 K_2 + \dots + S_n K_n \quad (\text{الشرط الكافي})$$

حيث :

MC<sub>1</sub> : المنفعة الحدية للسلعة الأولى

MC<sub>2</sub> : المنفعة الحدية للسلعة الثانية

MC<sub>n</sub> : المنفعة الحدية للسلعة ن

S<sub>1</sub> : سعر السلعة الأولى

S<sub>2</sub> : سعر السلعة الثانية

S<sub>n</sub> : سعر السلعة ن

λ : قطعة وحدة النقود المنفقة على السلعة.

K<sub>1</sub>، K<sub>2</sub>، ... K<sub>n</sub> الكميات المستهلكة من السلع ١، ٢، ..... ن.

ويمكن التعبير عن القانون العام لتوازن المستهلك كالآتي:

يحقق المستهلك أكبر منفعة كلية ممكنة من توزيع دخله على مختلف السلع والخدمات عندما تتبادل المنافع الحدية للسلع أو الخدمات منسوبة إلى أسعارها مع المنفعة الحدية لوحدة النقود المنفقة.

**مثال توضيحي:**

الجدول التالي يبين المنفعة الحدية للمستهلكين أ، ب، وبافتراض أن سعر الوحدة من السلعة أ وحدة نقدية واحدة، وسعر الوحدة من السلعة ب وحدتين نقديتين، كما أن دخل الفرد يبلغ ٢٢ وحدة نقدية تتفق بالكامل على المستهلكين، والمطلوب هو تحديد أفضل توليفة من السلعتين أي التوليفة التي تحقق توازن المستهلك؟

الكمية	أ	ب	أ	ب
١	١١	٢٨	١١	١٩
٢	١٠	٢٤	١٠	١٧
٣	٩	٢٠	٩	١٥
٤	٨	١٦	٨	١٣
٥	٧	١٢	٧	١٢
٦	٦	٨	٦	١٠
٧	٥	٤	٥	٨
٨	٤	٢	٤	٦

من الجدول السابق وبعد قسمة المنافع الحدية على الأسعار يتضح الآتي:  
يتحقق الشرط الضروري لتوازن المستهلك في حالة إستهلاكه لأي من التوليفات التالية من السلعتين أ، ب:

الكمية السلعة أ	كمية السلعة ب	منفعة وحدة النقود $\left(\frac{ح}{ب}\right)$
٢	٦	١٠
٤	٧	٨
٦	٨	٦

التوليفة رقم (١)

التوليفة رقم (٢)

التوليفة رقم (٣)

إلا أن هناك توليفة واحدة من تلك التوليفات هي التي تحقق الشرط الكافي لتوازن المستهلك بالإضافة إلى الشرط الضروري وهي التوليفة رقم (٣)، حيث أن مجموع حاصل ضرب الكميات في الأسعار يبلغ ٢٢ وحدة نقدية وهي تعادل دخل المستهلك المخصص للإتفاق على السلعتين، أي أن:

$$\text{الدخل} = (٨ \times ١) + (٢ \times ٢)$$

$$٢٢ = (١ \times ٦) + (٢ \times ٨)$$

وبالتالي فإن المستهلك يحقق أكبر منفعة كلية نتيجة إستهلاكه لعدد ٦ وحدات من السلعة أ، و ٨ وحدات من السلعة ب وتبلغ المنفعة الكلية عدد وضع التوازن (التوليفة رقم (٣)) ٢٢ وحدة منفعة وهي عبارة عن مجموع المنافع الحدية لعدد ٦ وحدات من السلعة أ + مجموع المنافع الحدية لعدد ٨ وحدات من السلعة ب.

### إشتقاق دالة الطلب وفقاً لمنهج المنفعة:

لإشتقاق دالة الطلب على السلعة أ مثلاً نفترض حدوث تغير في سعر السلعة أ إما بالزيادة أو بالانخفاض في ظل ثبات كل من الدخل، وسعر السلعة ب، ثم يتم تحديد وضع التوازن الجديد أي بعد تغير سعر السلعة أ، ويتم تكوين جدول الطلب على النحو التالي:

#### جدول الطلب على السلعة أ

الكمية التوازنية	السعر
١ كـ	قبل التغير ١ سـ
٢ كـ	بعد التغير ٢ سـ

ويتوقع البيانات الموجودة في جدول الطلب بحيث تكون الكمية على المحور الأفقي والسعر على المحور الرأسي يتم رسم خط الطلب على السلعة أ، كما يمكن اشتقاق دالة الطلب رياضياً باستخدام القانون التالي:

$$\frac{١ ك - ٢ ك}{١ س - ٢ س} = \frac{١ ك - ٢ ك}{١ س - ٢ س}$$

مثال: باستخدام البيانات الواردة في جدول المنفعة الحدية للسلعتين أ، ب التالي، علماً بأن سعر الوحدة من أي من السلعتين ٢ وحدة نقدية وأن دخل المستهلك المخصص للإنفاق على السلعتين يبلغ ٢٠ وحدة نقدية، ماهو وضع التوازن؟ وإذا علمت أن سعر السلعة أ ينخفض من ٢ إلى ١ وحدة نقدية لكل وحدة من السلعة مع ثبات سعر السلعة ب والدخل النقدي، المطلوب تحديد وضع التوازن الجديد، وإشتقاق دالة الطلب على السلعة أ

جدول المنفعة الحدية للسلعتين أ، ب

الكمية	أ	ب
١	١٦	١٥
٢	١٤	١٣
٣	١١	١٢
٤	٩	٨
٥	٩	٦
٦	٨	٥
٧	٧	٤
٨	٦	٣
٩	٥	٢
١٠	٣	٢
١١	١	صفر

الحل: بتطبيق الشرط الضروري لتوازن المستهلك يتبين الآتي:

$$\frac{MU_A}{P_A} = \frac{MU_B}{P_B}$$

وذلك التي تتكون من ٦ وحدات من السلعة أ، ٤ وحدات من السلعة ب وهذه التوليفة من السلعتين تحقق الشرط الكافي أيضاً لتوازن المستهلك حيث:

$$20 = (2 \times 4) + (2 \times 6)$$

وبعد حدوث انخفاض في سعر السلعة أ ليصبح وحدة نقدية واحدة مع ثبات

الدخل وسعر السلعة ب يتبين أن أفضل توليفة من السلعتين تتحقق عندما :

$$2 = \frac{2}{3} = \frac{4}{6}$$

أي أن كمية السلعة أ تصبح ١٠ وحدات وكمية السلعة ب ٥ وحدات.

وهذه التوليفة تحقق أيضاً الشرط الكالي لتوازن المستهلك حيث:

$$20 = (2 \times 5) + (1 \times 10)$$

وبالتالي يمكن إستنتاج جدول الطلب على السلعة أ التي تغير سعرها كما يلي:

كمية	سعر
١	٢
١٠	١

كما يمكن إستنتاج دالة الطلب على السلعة أ رياضياً كما يلي:

$$\frac{10 - 1}{10 - 1} = \frac{2 - 1}{2 - 1}$$

$$\frac{10 - 1}{10 - 1} = \frac{2 - 1}{2 - 1}$$

$$\frac{10 - 1}{10 - 1} = \frac{2 - 1}{2 - 1}$$

$$\frac{10 - 1}{10 - 1} = \frac{2 - 1}{2 - 1}$$

$$\text{أي أن } 10 - 1 = 2 - 1$$

$$\therefore 10 - 1 = 2 - 1$$

**الأحوال التي لايسرى فيها قانون تناقص المنفعة:**

إذا كان مبدأ تناقص المنفعة صحيحاً من واقع التجربة، فإنه لايعتبر صحيحاً في الأحوال الآتية:

**١- تغير ظروف المستهلك:**

فلذا قام المستهلك باستهلاك وحدات متماثلة متتابعة من سلعة أو خدمة معينة فإن مبدأ تناقص المنفعة يسرى، أما إذا قام المستهلك باستهلاك وحدات متماثلة على فترات منفصلة فإن مبدأ تناقص المنفعة لايسرى في هذه الحالة.

**٢- عدم وصول المستهلك إلى الحد الأمثل:**

فلذا كان المستهلك في ظروف غير عادية فإن منفعة الوحدات المستهلكة المتتالية تزيد حتى يبدأ في الوصول إلى الوضع الطبيعي ثم تأخذ بمقد ذلك، منفعلة الوحدات المستهلكة في التناقص.

**٣- ظهور إستعمالات جديدة للسلعة:**

فهناك شرط لسريان قانون تناقص المنفعة هو عدم تغير إستعمال السلعة، فإذا ظهرت إستعمالات جديدة للسلعة لم تكن موجودة من قبل فإن هذا المبدأ لايمكن تطبيقه، فمثلاً يستعمل الماء للشرب ولاشك أن الكوب الثاني منفعته الحنية أقل من الكوب الأول، ولكن إذا قرر الفرد أن يستعمل الماء الذي لديه في المنزل في غسل الأواني وإستعمل لذلك قرناً من الماء وليكن ثلاث أكواب في هذه الحالة لايمكن لنا أن نقول أن منفعة الكوب الأول المستعملة في الغسيل أكبر من منفعة الكوب الثاني وهكذا.

**٤- حالة تكامل السلع بعضها مع البعض:**

فمثلاً تحتاج السيارة إلى أربع عجلات وعجلة إحتياطية أى لابد من توافر خمس عجلات في السيارة، هذه الخمس عجلات يجب أن يُنظر إليها كوحدة واحدة، وفي هذه



الحالة لا نستطيع أن نقول أن منفعة المجلة الثانية أقل من منفعة المجلة الأولى أو أن الثالثة أقل من الثانية، ولا نستطيع أن نقول أن منفعة الخامسة أقل من منفعة الرابعة.

### نقد نظرية المنفعة:

تتمثل أهم أوجه النقد الموجهة إلى نظرية المنفعة الحديثة فيما يلي:

- ١- أنها نظرية طلب وأنها أهملت جانب العرض تماماً.
  - ٢- أن أصحاب هذه النظرية يتحدثون وكأن في الإمكان قياس المنفعة الحديثة، وهو ما قامت به مدرستان.
- المدرسة الأولى: تزعمها مارشال وخطه روبرتسون وهم يدافعون بأنه من الممكن إيجاد قياس موضوعي لقياس المنفعة الحديثة.
- المدرسة الثانية: وهي المدرسة المناهضة لهذا الرأي وعلى رأسها هيكس وهو يقول بعدم إمكانية قياس المنفعة بل من الممكن فقط قياسها نسبياً وليس كمياً، أي أنه يمكن فقط القول بأن منفعة الوحدة الأولى أكبر من منفعة الوحدة الثانية من المصلحة، هذه المدرسة الثانية هي التي أدت إلى استنباط الطريقة الجديدة للتوازن بواسطة منحنيات المواء.

## الفصل الثالث نظرية منحنيات السواء

للتغلب على مشكلة عدم إمكانية قياس المنفعة أو التعبير عنها بأرقام والانتقادات الموجهة لمبدأ تناقص المنفعة ، ظهرت نظرية أو منهج منحنيات السواء وهي تفترض أن المستهلك قادر على ترتيب المنفعة فقط وليس قياسها أى أنه يستطيع أن يقول أن هذه التوليفة أو هذه الكمية أفضل بالنسبة له من كمية معينة أخرى ، ولذلك يطلق على هذه النظرية أحياناً نظرية المنفعة الترتيبية .

وتعطي منحنيات السواء صورة بديلة لدرجة تفضيل المستهلك وذوقه بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة ، وللتبسيط نفترض أن لدينا سلعين فقط ، وأن هاتين السلعتين يمكن أن تحل إحداهما محل الأخرى في الإستهلاك وأن هذا الإحلال هو إحلال جزئى وليس إحلال كامل ، ويمكن تعريف منحنى السواء بأنه ذلك المنحنى الذى يمر بمختلف التوليفات من سلعين والتي تعطي المستهلك نفس المستوى من الإشباع .

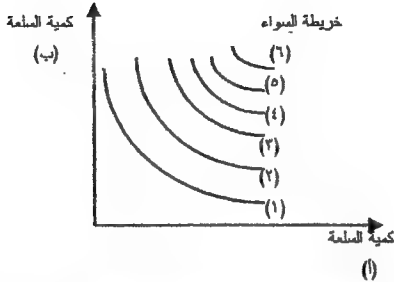
### خصائص منحنيات السواء :

تبين خريطة السواء ثلاث خواص رئيسية لمنحنيات السواء وهي:

- ١- أنها تنحدر إلى أسفل وإلى اليمين .
- ٢- أنها محدبة تجاه نقطة الأصل .
- ٣- أنها لا تتقاطع على الإطلاق .

والشكل التالى يوضح الشكل العام لخريطة سواء المستهلك فيما يتعلق بالسلعتين

أ ، ب



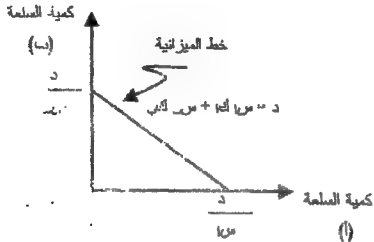
ومن هذا الشكل يتبين أن جميع التوليفات من السلعتين أ ، ب على منحنى السواء رقم (١) تعطى مستوى إشباع أقل من توليفات منحنى السواء رقم (٢) ، ومستوى الإشباع على المنحنى رقم (٢) أقل من مستوى الإشباع المتحقق من التوليفات الموجودة على منحنى السواء رقم (٣) وهكذا .

ومعنى أن منحنى السواء ينحدر من أعلى إلى أسفل إلى اليمين هو أن هناك علاقة إحلال أو إستبدال بين السلعتين ، ومنحنيات السواء لا تتقاطع أبداً لأن كل منها يمثل مستوى من مستويات الإشباع ومن غير المنطقي أن تتقاطع .

وكون منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل معناه أن المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين هو معدل متناقص ، ويقصد بالمعدل الحدى للإحلال بين السلعتين كمية السلعة الثانية التى تحل محل وحدة واحدة من السلعة الأولى للحصول على نفس المستوى من الإشباع أى مع البقاء على نفس منحنى السواء ، والمعدل الحدى للإحلال بين السلعتين  $\Delta B / \Delta A$  هو ميل منحنى السواء ، ومعنى أنه متناقص أن رغبة المستهلك فى التضحية بوحدة واحدة من السلعة الأولى وإستبدالها بكمية من السلعة الثانية هى رغبة متناقصة ، أى أن كمية السلعة الثانية التى تحل محل وحدة واحدة من السلعة الأولى للحصول على نفس المستوى من الإشباع هى كمية متناقصة .

شروط توازن المستهلك وفقاً لنموذج الميزانية :

يستخدم المستهلك معظم إنفاقه أى أنه يستهلك، أى : (أ) إلى أقصى منحني  
سواء ممكن فى ظل قيد الدخل ، ويمكن توضيح قيد الدخل ( الميزانية ) بالرسم على  
النحو التالى :



ويمكن تعريف خط الميزانية بأنه ذلك الخط الذى يمر بمختلف الخيارات المتاحة  
للمستهلكين أ ، ب ، ولذى يمكن الحصول عليها بنفس القدر من النفقات ، أى : (د = سب أ + سب ب)  
الميزانية الصورية التالية :

$$د = سب أ + سب ب$$

حيث :

- د : الميزانية أو المبلغ المخصص للإنفاق على السلع
- سب أ : سعر السلعة أ
- سب ب : سعر السلعة ب
- أ : كمية السلعة أ
- ب : كمية السلعة ب

ويمكن إستنتاج ميل خط الميزانية على النحو التالى :

ميل خط الميزانية هو ظل الزاوية التي يصنعها مع المحور الأفقي ويأخذ إشارة سالبة نظرا للعلاقة العكسية بين كميتي السلعتين

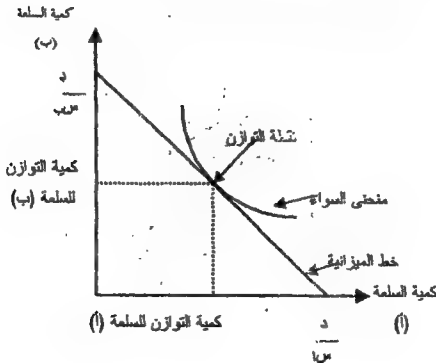
$$\text{أي أن ميل خط الميزانية} = \frac{\frac{د}{سب}}{\frac{د}{سا}} = - \frac{سا}{سب}$$

أي أن ميل خط الميزانية هو النسبة السعرية بين السلعتين ويتحقق توازن المستهلك عند نقطة التماس وليس نقطة التقاطع بين أعلى منحنى مسوواء ممكن وخط الميزانية ، وعند نقطة التماس يتساوى كل من ميل منحنى المسوواء وميل خط الميزانية ، أي أن شرط توازن المستهلك هو :

$$\text{المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين} = \text{النسبة السعرية}$$

$$\text{أي أن:} \quad \frac{\Delta ك ب}{\Delta هـ ب} = - \frac{\Delta هـ أ}{\Delta ك أ}$$

ويمكن توضيح وضع التوازن بيانيا كما هو في الشكل التالي :



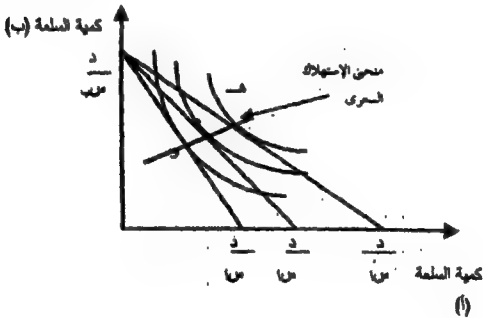
### إشتقاق دالة الطلب وفقاً لمنهج السواء :

لإشتقاق دالة الطلب على السلعة أ مثلاً نفترض حدوث تغير في سعرها في ظل ثبات كل من الدخل وسعر السلعة ب ، ثم نقوم بتحديد وضع التوازن الجديد أي تحديد التوليفة التي تحقق توازن المستهلك بعد تغير سعر السلعة أ ، ويتم وضع كل من الأسعار والكميات التوازنية للسلعة أ قبل وبعد التغير في السعر في شكل جدول للطلب على السلعة أ ، وإشتقاق دالة الطلب رياضياً يتم التعميض في نفس القانون المستخدم سابقاً وهو :

$$\frac{I - P_A Q_A}{P_B} = \frac{I - P_A Q_A}{P_B}$$

### حالات تغير وضع التوازن :

١- في حالة تغير سعر إحدى السلعتين بالزيادة أو الإنخفاض مع بقاء كل من الدخل وسعر السلعة الثانية بدون تغير ، ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلي :



ويتضح من الشكل البياني أنه بإخفاض سعر البضاعة من  $A$  إلى  $B$  إلى  $C$  فإن وضع التوازن يتغير من النقطة  $E$  إلى النقطة  $F$  إلى النقطة  $G$  وجميعها نقاط تماس بين خطوط الميزانية ومحننيات المواءمة.

وكذلك الحال في حالة تغير سعر البضاعة  $B$  مع ثبات كل من الدخل وسعر البضاعة  $A$ .

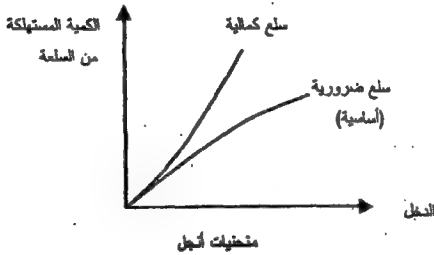
يمر بمختلف نقاط توازن المستهلك في حالة تغير الدخل مع ثبات سعري السلعتين منحني

• الإستهلاك الدخلي .

ويطلق على العلاقة البيانية بين الكمية المستهلكة من السلعة كمستغير تابع ودخل

المستهلك كمستغير مستقل منحني الدخل . وتأخذ منحنيات إيجل الصور المبينة في الشكل

التالي :



وعلى أساس شكل العلاقة بين الدخل والإستهلاك تقسم السلع إلى :

(١) سلع كمالية وهي السلع التي يزيد الطلب عليها بمعدل متزايد

• بزيادة الدخل .

(٢) سلع ضرورية أو أساسية وهي السلع التي يزداد الطلب عليها

بمعدل متناقص بزيادة الدخل .

ويطلق على كل من السلع الكمالية أو السلع الضرورية سلع عادية نظر لوجود

علاقة طردية بين الكمية المستهلكة منها والدخل ، أما في حالة وجود علاقة عكسية بين

الكمية المستهلكة ودخل المستهلك فيطلق على السلعة سلعة غير عادية أو سلعة رديئة أو

سلعة جيبين .



## الباب الثالث

### نظرية الإنتاج

#### الفصل الأول

#### عناصر الإنتاج

يتطلب إنتاج السلع والخدمات تضام مجموعة من العناصر يطلق عليها بمصطلح 'عناصر' أو عوامل الإنتاج لإنتاج الكاثر مثلا يتطلب توفير الأخشاب من مصادرها الطبيعية ، وهي غابات الأشجار ونشرها وتصنيعها مع الاستعانة بالآلات والمعدات في أداء هذه العمليات . وبذلك نجد أن إنتاج هذه السلع يحتاج إلى تضام ثلاثة عوامل هي :

الموارد الطبيعية أو ( الأرض ) ، ممثلة في الغابات التي تمدنا بالأشجار الخشبية .

الجهود البشرية أو العمل ، وهو المجهود الإنساني في العملية الإنتاجية .

رأس المال ، ممثلا في الآلات والمعدات التي تعين العامل في أداء النشاط الاقتصادي .

ويضيف بعض الاقتصاديين عاملا رابعا وهو التنظيم ، لأهميته في الدول التي تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية ونظام السوق حيث يتولى المنظم مسئولية تجميع عناصر الإنتاج سائلة الفكر ويحصل المخاطر الناجمة عن النشاط الإنتاجي .

ولقد أثار هذا التقسيم الرياىى لعناصر الإنتاج جدلا كبيرا بين الإقتصاديين . ويستند مؤيدوا هذا التقسيم إلى وجود فروق جوهرية بين العناصر الإنتاجية تستدعى تمييز كل عنصر عن الآخر . فالأرض هبة من الله تعالى وهى محدودة الكمية ولا يصح إعتبارها من قبيل رأس المال الذى هو من صنع الإنسان وقابل للزيادة ، وكذلك يختلف التنظيم عن العمل لأن المنظم يحتاج إلى صفات ذهنية ومهارات فكرية خاصة ويتحمل مخاطر المشروع ونتائج أعماله ، بينما يعتمد العامل بدرجة أكبر على المجهود العضلى ويحصل على دخل ثابت دون التعرض لأية مخاطرة ، أضف إلى أن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة يتفق والتقسيم الرياىى للدخول حيث يحصل العامل على الأجر ، وصاحب الأرض على الربح ، وصاحب رأس المال على الفائدة ، ويحصل المنظم على الربح .

أما الفريق المعارض ، فيرى أنه لا توجد حدود فاصلة بين عوامل الإنتاج تسبرر الأخذ بهذا التقسيم الرياىى ، فالموارد الطبيعية لاتصلح بحالتها الأولى لإشباع الحاجة وتحتاج إلى تدخل الإنسان بالعمل وبالتعاون مع رأس المال لجعلها صالحة للاستخدام . فالأرض الصحراوية تحتاج إلى عمليات إستصلاح وإستزراع حتى تصبح مواتية لإنتاج الحاصلات الزراعية ، والمعادن فى باطن الأرض تتطلب بدورها جهد الإنسان لإستخراجها ومعالجتها لخدمة أغراض التصنيع والإستهلاك ، ويضيف أصحاب هذا الرأى أن التفرقة بين الأرض ورأس المال على أساس الندرة لاتعد تفرقة سليمة ، حيث يمكن زيادة المساحات الأرضية بتجفيف المستنقعات والبحار ويمكن رفع إنتاجيتها من خلال التوسع الرأسى فى الزراعة . أما رأس المال ، فلا يصح النظر إليه على أنه مورد غير محدود بصفة مطلقة لأنه عرضة للتقادم والبلوى مع مرور الزمن ، وتتوقف إمكانية زيادة الكميات المتاحة منه على قدرة المجتمع على الإخفاة والإستثمار ، علاوة على ذلك هناك درجة من الإحلال بين الأرض ورأس المال ويمكن تعويض محدودية المساحة الأرضية بالتوسع فى إستخدام الآلات والأساليب الحديثة فى الزراعة والرأى ، مثل التوسع فى نظام الميكنة الزراعية والصوب والرأى بالتقطيع .

والتي لا تؤثر في الإنتاج ، بل هي نتيجة عن التفرقة بين العمل والتقسيم . نعم ان يقوم هو الآخر بجهود فكرية معينة في تجهيز العضلي ، خاصة مع التقدم العلمي والتوسع في استخدام الآلات ، والأجهزة الحديثة التي تتطلب مهارات عمالية عالية ، كما ان الصامل عزمه بدوره للمخاطر في حالة المرض أو الإصابة أو في حالة كساد النشاط الذي يعمل به والإستغناء عنه ومن ناحية أخرى لا ينبغي المغالاة في تقدير المخاطر التي يتعرض لها المنظم إذ ساعد تقنيته وسائل الاتصال وتطور نظم المعلومات والأساليب العلمية لسي التنبؤ في تقليل الكثير من احتمالات مخاطر النشاط ناهيك بدور شركات التأمين لسي التخفيف من حدة مخاطر الإستثمار .

أما القول بأن التقسيم الرأعي لعناصر الإنتاج يتفق وتوزيع الثروات ، فمردود عليه بأن تقسيم الثروة إلى أربعة أنواع إنما جاء نتيجة ، وليس سببا ، حيث يمكن أن يعمل المنتج الواحد على أكثر من عائد ، فقد يعمل العامل مثلا على تعبئة من الزجاج بجانب الأجر . كما قد تتضمن الفائدة على القروض في جزء منها ، عائدنا نظير مخاطر خطب الامداد ، وهو ما يعمل ربحا وليس فائدة بالمعنى الصحيح .

ويتضح مما تقدم : أن تقسيم وجهات نظر الكتلة الاقتصادية إلى قسمين : عناصر الإنتاج ، فهناك من يقصر هذه العناصر على البين فقط ، أما آدمس ورأس المال ، باعتبار التنظيم نوعا من العمل والأرض من قبيل رأس المال ، والأرض على أساس أن رأس المال ناتج مشترك لتطبيقات القوة البشرية مع قدر من الطبيعة أو باعتبار من قبيل العمل المدخر أو المخترز .

أما التقسيم الرابعي فعن الإنتاج ، فيأتي توزيع الثروة حسب التقسيم من الاقتصاديين لإبراز الدور المتميز لكل عنصر من عناصر الإنتاج ، وبصفة خاصة عنصر التنظيم في المجتمعات الحديثة ، ولإتساق هذا التقسيم مع نظرية توزيع الدخل ، فنبلا عن ميولنا للمعالجة الطويلة المدى من الظواهر الاقتصادية في إطار التقسيم الرابعي للمصادر .

والواقع أن أى تقسيم من التسميات السابقة لعناصر الإنتاج للإخلو من عيوب ، فالشرط الأساسى لقبول أى تقسيم هو تجانس مفردات المجموعة الواحدة من ناحية ، واختلاف هذه المفردات - كمجموعة - عن مفردات بقية المجموعات من ناحية أخرى . وهذا الشرط الهام لا يتوفر فى تسميات عناصر الإنتاج ، إذ توجد صعوبة فى الإحلال بين وحدات العنصر الواحد لعدم تجانس هذه الواحدات ، فعنصر العمل غير متجانس نظرا لوجود أنواع مختلفة من العمالة الماهرة والمادية وغير الماهرة ، ولتعدد وتفاوت الأعمال والمهن ، مما يتعذر معه إحلال نوعية من العمل محل الأخرى ، فعمل المهندس ، مثلا لا يستطيع أن يقوم به المحامى أو الطبيب . وبالمثل تختلف الموارد الأرضية فى خصوبتها وفيما تحويه من ثروات ومعادن وقد يتعذر تحويلها فنيا من إستخدام لأخر أو قد يقترن ذلك بتكلفة مالية مرتفعة لا تحفز على إجراء مثل هذا التحويل ، مثل إستغلال الأرض الصحوية فى الزراعة أو الأرض الطفلية أو الرخوة فى تشييد المباني حتى نقيض ذلك ، هناك إمكانية لتطبيق مبدأ الإحلال بين العناصر المختلفة ، مثل إحلال الآلات محل العمالة فى الزراعة أو الصناعة ومثل إحلال الآلات والأسمدة محل الأرض .

### الموارد الطبيعية ( الأرض )

#### معنى الأرض :

- يقصد " بالطبيعة أو الأرض " جميع الموارد الطبيعية التى لا دخل للإنسان فى وجودها  
والتي تعينه على تكبير ومبائل إشباع حاجاته .  
وتتضمن هذه الموارد :
- أ- سطح القشرة الأرضية ، أى التربة الأرضية التى يستغلها الإنسان فى نشاط الزراعة وتنمية المراعى وفى أغراض البناء والتشييد .
  - ب- ما فى باطن الأرض من بترول وفحم وغاز طبيعى ومعادن كالحديد والنحاس والرصاص والمنجنيز .

جـ- منقوع على سطح الأرض من جبال ومضارب وغابات ومحيطات وبحار ومساقط مياه، وماتحتويه هذه الموارد من ثروات معدنية ونباتية وحيوانية وسمكية .

ويرى بعض الإقتصاديين أن مفهوم : الأرض يتسع ليشمل الظروف المناخية من درجات حرارة ورطوبة وأمطار ورياح باعتبارها عوامل طبيعية تمهم فى تحديد النشاط الإنسانى وفى تباين الموارد الاقتصادية .

### الأهمية الاقتصادية للأرض :

تؤثر الموارد الطبيعية - بكافة أنواعها - فى الحياة الإقتصادية وفى مستويات التنمية والرفاهية فى البلاد المختلفة . فالدول التى تتوفر بها مساحات شاسعة من الأرضى كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى ، تكون أمامها فرصة أكبر من غيرها فى إحداث التقدم الإقتصادى وفى استغلال ما تخرجه من ثروات ، حيث يودى إتساع الإقليم إلى تعدد المناطق المناخية وإلى تعدد أنواع التضاريس والمعادن والمزروعات ، وبالتالي إلى دعم القدرة الإقتصادية للدولة ، وتنوع هيكلها الإنتاجى . وكذلك تستطيع الدول الغنية بالبنترول ، مثل دول منطقة الشرق الأوسط ، إستغلال هذه الثروات فى توفير احتياجاتها من الطاقة بأسعار رخيصة وتنمية الصناعات التى تقوم عليها ، فضلا عن تصدير الفائض من خلال التجارة الخارجية ، والحصول على دخل من العملات الأجنبية .

والظروف المناخية تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادى ، حيث نجد أن المناطق التى تسودها ظروف مناخية صعبة ، مثل المناطق الجليدية والامستوائية ، عادة ما يفتقر استغلال ثرواتها المتاحة أو الكامنة ، فى حين أن المناطق معتدلة المناخ تكون فى وضع أفضل نسبيا من حيث إمكانات التقدم الاقتصادى ، علاوة على أن اختلاف المناخ من إقليم لآخر يساعد على تنوع الحياة الاقتصادية ، فنجد على سبيل المثال سويسرا تشتهر بمساحة الجبال لبرودة الجو وانتشار الثلوج ، كما تشتهر ألمانيا وإيطاليا واليونان بمساحة الشواطئ أو الاصطيفات لاعتدال درجات الحرارة واستعداد الشواطئ .

### الخصائص المميزة لعنصر الأرض :

تتسم الموارد الطبيعية عن غيرها من العناصر بعدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

أولاً: الأرض هبة الله ، فهي ليست من صنع الإنسان ولا دخل له فسي نشأتها فالمعادن موجودة في باطن الأرض ولافضل للإنسان في ذلك كما أن مناساطق الغابات والجبال والبحار لا دخل للإنسان في وجودها ولا تخضع لمسيطرته . ويصدق نفس القول بالنسبة لمسطح القشرة الأرضية وللظروف المناخية التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها ، اللهم الا بقدر ضئيل .

ثانياً: الثبات النسبي للأرض ، تتمتع الأرض بدرجة كبيرة من الثبات ، على خلاف عناصر الإنتاج الأخرى فالمساحات الأرضية المتاحة للزراعة وللإسكان العمراني محدودة بطبيعتها وغير قابلة للزيادة إلا بدرجة دافئة للغاية وبتكلفة اقتصادية عالية .

ثالثاً: اختلاف القدرات الإنتاجية لوحدات الأرض تختلف الأرض في خصائصها الاقتصادية وقدرتها الإنتاجية فالملاحظ تفاوت الأرض الزراعية في خصوبتها ، واختلاف المناطق في مراعيها الطبيعية ، وإما تحوية من ثروات معدنية وبتروولية ، وكذلك بحرية ، وتؤدي هذه الخاصية - مع خاصية الثبات النسبي للأرض - إلى ظهور ما يسمى بالريع الاقتصادي وهو عبارة عن الفرق بين ثمن المنتجات التي تتحدد على أساس نفقات إنتاجها في الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التي تم إستزراعها في البداية ، ويحصل على هذا الدخل أصحاب الأراضي ، وهو يزداد باستمرار مع نمو السكان وزيادة الطلب على الحاصلات الزراعية من ناحية ، ومع اضطراب المجتمع إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة لقلة الأراضي الجيدة من ناحية أخرى .

## العمل

### معنى العمل:

ينصرف معنى العمل إلى أى مجهود عقلى أو بدنى يبذله الإنسان فى سبيل تدبير معيشته أى فى سبيل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته .

ويتضح من هذا التعريف ما يلى :

أ- أن مفهوم العمل يقتصر على المجهود الإنسانى فقط ولا يدخل فى نطاقه بالتالى مجهودات العناصر غير البشرية ، مثل عمل الدواب فى جر العربات أو فى حرث الأرض .

ب- أن العمل الإنسانى يضم كافة المجهودات البشرية سواء الفكرية أو العضلية ، فالأعمال التى يقوم بها الزراعة والصناعة والتجارة ، وكذلك خدمات الطبيب والمحامى والمهندس والمدرس ، تدخل جميعها فى نطاق مفهوم العمل .

ج- يرتبط العمل بتحقيق منفعة اقتصادية ، بمعنى أنه يقبله إنتاج سلعة أو خدمة ذات منفعة . فقد يبذل الفرد جهدا كبيرا فى صنع شيء غير قابل للاستخدام لا فائدة منه ، لذلك الماصود بالعمل هو العمل الإقتصادى الذى يسفر عنه منفعة .

ويشترط بنظر الإقتصاديين أن يكون العمل نظير لمن أو أجر حتى يدخل فى

عداد الأعمال الاقتصادية .

### خصائص العمل :

يختلف عنصر العمل عن غيره من العناصر فى أنه يجمع بين صفتين ، الأولى بصفته أداة من أدوات الإنتاج ، والثانية بصفته الإنسانية . وتعنى الصفة الأولى أنه يسهم فى العملية الإنتاجية شأنه فى ذلك شأن عناصر الإنتاج الأخرى ، وتعنى الصفة الثانية أنه محور النشاط الإقتصادى وغايته النهائية ، فالهدف من الإنتاج ، أولا وأخيرا هو إشباع الحاجات الإنسانية .

وإذا أمعنا النظر فى عنصر العمل لوجدنا أنه يتسم بخصائص وسمات معينة

تتلاق وطبيعته الخاصة ، ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص فيما يلى :

أ- شخصية العمل : وتعني هذه الخاصية عدم إمكانية فصل العمل فصلا ماديا عن الشخص الذي يؤديه فلا يستطيع العامل أن يقبع في منزله مثلا بينما يستمر عمله في الحقل أو المصنع إذ يلزم للقيام بالعمل التواجد الشخصي لصاحبه . ومن هنا تبرز أهمية توفير البيئة والمناخ الملائم للعامل حتى يمكنه أداء عمله على أكمل وجه .

ب- إستقلالية العمل: بمعنى أن العامل يمرض العمل ويظل مستقلا مالكا لذلك ، وذلك على خلاف السلع التي تنتقل ملكيتها من يد إلى يد عن طريق التبادل .

ج- محدودية الألفى الألفى للعمل : يعرض العامل خدماته في سوق العمل لمدة زمنية محددة ، وهي سنوات العمل ، ويتوقف طول هذه المدة على فترة حياته وظروفه الصحية وكدرته على العطاء لدى يمر على العامل بمثابة القطاع لجزء من قوة عمله وهو جزء غير قابل للتعويض ولعل هذا هو السبب في ضعف القدرة التفاوضية للعامل تجاه أرباب العمل ، فالعامل يقبل أجرا منخفضا بدلا من البقاء عاطلا لأنه يعلم تماما أن قبول أي أجر هو أفضل من أن يترك قوة عمله تضيع هباء بلا مقابل ، بمعنى آخر ، لا يوجد سعر احتياطي للعامل يدفع العامل إلى عدم قبول سعر أدنى منه .

د- اختلاف درجة الاستجابة للمؤثرات المختلفة: تلعب الصفة الانسانية والاجتماعية للعامل دورا هاما في اتخاذ قراراته الاقتصادية ففجد مثلا أن احساس العامل بالراحة والمساعدة في أداء عمل معين قد يجعله يتمسك به رغم توفر فرص عمل أخرى أعلى دخلا كما قد تدفعه الرغبة في الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية إلى نيل فكرة الهجرة أو العمل خارج الدولة الأم وتفضيل البقاء في وظيفته الحالية بصرف النظر عن مستوى الدخل المحقق منها .

كذلك لاحظ أن استجابة عرض العمل لمستويات الأجور السائدة لابد لا تنعكس العلاقة الطردية المتوقعة التي تحكم سوق السلع والخدمات ، فالقاعدة العامة هي أن عرض السلع يتجه إلى الزيادة مع ارتفاع السعر وإلى الانكماش مع انخفاضه ، أما في سوق العمل ، فمن المحتمل أن يحدث عكس ذلك فقد يشجع ارتفاع الأجور على تنقيب



العمال اكتفاء بمستوى معين من الدخل ، كما هو مشاهد في بعض الأعمال الحرفية حيث يكتفى الكهربائي أو الميكانيكي أو عامل البناء مثلا بالعمل بضعة أيام ففى الأسبوع أو الشهر طالما أن الأجر المرتفع الذى حصل عليه خلال فترة العمل يحقق له مستوى الدخل المنشود ، وبالمثل قد يؤدي انخفاض الأجر عن حد معين إلى عدم إمكانية الوفاء بضروريات الحياة مما يدفع العامل إلى الاشتغال ساعات إضافية أو أيام عطلات الأسبوع أو أيام الأجازات بل قد يضطر بالى أفراد الأسرة كالزوجة والأطفال إلى الخروج للعمل للدهوض بمستوى دخل الأسرة . وفى جميع هذه الحالات يكون انخفاض الأجر قد اقترن بزيادة عرض العمل ، على عكس ما هو متوقع نظريا على الأكل .

#### تقسيم العمل :

يعد تقسيم العمل ظاهرة إجتماعية قديمة ، حيث عرفت المجتمعات الأولى أشكالاً مختلفة من هذه الظاهرة تقوم على مفهوم التقسيم المهنى أو الوظيفى .  
والمقصود بالتقسيم الفنى للعمل تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة أجزاء بسيطة مختلفة بحيث يختص بكل جزء منها نوع معين من العمال .  
ويخضع نطاق تقسيم العمل إلى عدة اعتبارات ، نوجز أهمها فيما يلى :

١- **طبيعة العمل :** حيث تختلف الأنشطة الاقتصادية من حيث نطاق تقسيم العمل بحسب طبيعة كل نشاط وعملياته الإنتاجية ، فجد مثلا أن مجال تقسيم العمل فى حالة نشاط الصيد أو الرعى يعد محدودا مقارنة بالمجال المنظر فى حالة نشاط الزراعة ، كما أن نطاق التقسيم فى هذا النشاط الأخير يستمر أضيق نسبيا بالمقارنة بالنطاق المنظر للعمل الصناعى .

٢- **نطاق السوق :** يعد نطاق السوق عاملا هاما فى تحديد درجة التخصص وتقسيم العمل فى المجتمع ، وكلما كان نطاق السوق كبيرا شجع ذلك على الإمعان فى التخصص وتقسيم العمل ، والدليل على ذلك مثلا ما نشاهده فى المدن الكبيرة من تعدد وتنوع فى التخصصات الطبية بما يتفق وطبيعة ولوعة الأمراض بسبب إتساع السوق ، فجد طبيب الألف والأذن والحنجرة ، وطبيب الأمراض الباطنة ، وطبيب الأطفال وطبيب النساء

وطبيب أمراض الصدر . بينما يتولى الطبيب في القرية معظم هذه التخصصات من خلال عمله كممارس عام . ونبه هنا أن إتساع السوق لا يتوقف فقط على حجم السكان وكثافتهم وإنما العبرة بحجم الإنفاق ، أى القوة الشرائية لأفراد المجتمع والتي تتحدد بمستويات الدخل المساندة وعلاقتها بأسعار السلع والخدمات . ولذا نجد أنه بالرغم من أن تعدد السكان في الهند يفوق التعداد المناظر لفرنسا أو ألمانيا بعدة أضعاف ، إلا أنه من منظور الطلب الفعال ، يعتبر السوق الهندى أقل اتساعا من السوق الفرنسى أو الألماني .

ومن العوامل الأخرى الهامة التى تؤثر فى نطاق السوق مستوى تقدم وسائل النقل والمواصلات ومدى توفر المنشآت التجارية والخدمة فكلما توافرت هذه التسهيلات ساعد ذلك على توطن المشروعات يزداد حجم المعاملات ، ومن ثم إتساع السوق .

٣- حجم المشروع : توجد علاقة طردية بين حجم المشروع وتقسيم العمل ، ويكفى أن نقارن نطاق تقسيم العمل فى مصنع إنتاج ثلاثيات كهربائية طاقته ٢٠٠ ألف ثلاثة بمصنع صغير لا تتمدى طاقته الإنتاجية ١٠ آلاف ثلاثة . وحيث أن الإنتاج الكبير يتطلب - بجانب إتساع السوق - إستثمارات كبيرة فى الأصول الثابتة من أرض مبنائى ومنشآت وآلات ، فإنه يمكن أن تضاف تراكم رؤوس الأموال كعامل جوهري لإمكانة التوسع فى تطبيق نظام تقسيم العمل

ويؤدى ارتفاع الإنتاجية - نتيجة الأخذ بتقسيم العمل - إلى انخفاض تكلفة الإنتاج مما يعود بالنفع على المستهلكين فى شكل انخفاض أسعار السلع وزيادة قدرتهم الشرائية ، وبالتالي زيادة طلبهم على السلع المختلفة ومن ناحية أخرى يستفيد المنتجون من انخفاض تكلفة العناصر فى شكل ارتفاع معدلات الربحية وزيادة الإنتاج لمقابلة التوسع فى الطلب .

وترجع أسباب ارتفاع الإنتاجية وبالتالي انخفاض تكلفة الإنتاج إلى مزايها لنظام تقسيم العمل والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :

- ١- إستغلال القدرات الطبيعية للأفراد ، حيث يسمح تقسيم العمل بتخصيص كل فرد فى مجال الإنتاج الذى يتفق وقدراته ومواهبه .
- ٢- إبداع العمل وإتقانه ، نتيجة المواظبة بصفة منتظمة على أداء نفس العمل ، أى المران المستمر ، مما يساعد على إكتساب الخبرة .
- ٣- الوفرة فى الوقت الذى كان يضيع جانب منه نتيجة إنتقال العامل من عملية إنتاجية لأخرى ؛ إذ أصبح بمقدور العامل - فى ظل تقسيم العمل - تكريس كل وقته للعملية الإنتاجية التى تخصص فيها .
- ٤- تشجيع الابتكار والألية فى الإنتاج ، حيث تودى تجزئة العملية الإنتاجية إلى أجزاء بسيطة متكررة - مع التفرد الكامل لكل عامل أو مجموعة عمل لجزء واحد من هذه العمليات - إلى التفكير فى ابتكار الآلات والمعدات التى يمكن أن تحل محل العمال فى أداء العمليات البسيطة ، كما يتبع التخصص الدقيق تكريس الوقت فى التعرف على دقائق وأسرار العملية الإنتاجية ، ومن ثم التفكير فى تغيير طرق العمل والإنتاج.

ويرى بعض الكتاب أن نظام تقسيم العمل يتركب عليه العديد من المشاكل والعيوب أهمها

- ١- شعور العامل بالسأم والملل نتيجة تكرار نفس العمل وممارسته بصفة يومية منتظمة طوال الوقت دون تجديد ومن ثم إصابته بضالة العمل الذى يقوم به كمجرد تـرس واحد ضمن آلات التروس التى تتكون منها الآلة .
- ٢- إمكانية إصابة العامل بالجمود الحرفى نتيجة للتخصص الدقيق فى مجال معين ، إذ أنه يعتمد على العامل المتخصص - فى حالة إصابة النشاط بالكساد وإستفناء صاحب العمل عنه - إيجاد فرص عمل أخرى تحتاج إلى نفس خبراته ومهارته المتخصصة مما يمرضه لليطالة .

## رأس المال

يعد رأس المال "العنصر الثالث" من عناصر الإنتاج وهو عنصر رئيسي في العملية الإنتاجية ، حيث لا يكفي الاعتماد على عنصرى العمل والأرض فقط في مباشرة النشاط الاقتصادى .

ويمعرف رأس المال بأنه مجموعة الآلات والمعدات والأكوات والتسهيلات والسلع التى صنعها الإنسان وتسهم في زيادة قدرته على الإنتاج .  
تقسيمات رأس المال :

### ١- رأس المال الثابت ورأس المال المتداول :

يقصد برأس المال الثابت رأس المال الذى يستخدم في العملية الإنتاجية مرة تلو الأخرى مثل الآلات والمعدات والأكوات والمباني والمرافق العامة ، أما رأس المال المتداول فهو الذى يدخل في العملية الإنتاجية مرة واحدة ويهلك بالاستخدام ، مثل السواد الأولية والسلع نصف المصنوعة .

### ٢- رأس المال العينى ورأس المال القيمى :

يقصد برأس المال العينى مجموعة السلع المادية التى صنعها الإنسان بفرض استخدامها في الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل ، وهو بذلك يختلف عن رأس المال القيمى الذى يأخذ شكل النقود أو الأسهم أو السندات ، وهذا النوع الأخير لا يسهم في حد ذاته في الإنتاج وإنما المعبرة بما يقابله من أصول مادية أو رأسمال عينى ،

### ٣- رأس المال الاجتماعى والخاص :

يقصد برأس المال الاجتماعى الأصول العينية التى تأخذ شكل تسهيلات إنتاجية تعود بالنفع على العديد من المشروعات والأفراد ، مثل الطرق والطرع والمصارف والكبارى والموانئ البحرية والبحرية ومحطات المياه والكهرباء وغيرها من المنشآت التى تخدم الكثير من المشروعات والجماعات ولا تقتصر خدماتها على فئة محدودة ويطلق على هذه الأصول العينية لفظ رأس المال الاجتماعى الثابت ، أما رأس المال الخاص ، فيضم المقدرات والعناصر التى تقتصر خدماتها على منشأة معينة أو عدد محدود من الأفراد في صناعة أو شركة محددة ، مثل آلات المصنع ومعداته ومبانيه وخاماته ومستلزمات التشغيل ... الخ .

## التنظيم

### المنظم

هو العقل المفكر للمشروع الذي يتولى كافة الوظائف والأعمال المتعلقة بالنشاط سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة التأسيس أو مرحلة التشغيل والمتابعة ، حيث يقوم بالمهام التالية :

- اتخاذ قرار الإستثمار .
- تخطيط إنشاء المشروع .
- تأسيس المشروع وتجميع عناصر الإنتاج للبدء في التشغيل .
- اتخاذ كافة القرارات الاقتصادية المتعلقة بطاقة المشروع وحجم الإنتاج وتوليفه  
المنتجات وطريقة التصنيع والتكنولوجيا المستخدمة وسياسات التوظيف والتسعير والتسويق .. الخ
- تحمل مخاطر النشاط .
- إدارة المشروع .
- إدخال التوسعات أو التجديدات المطلوبة .

ويختلف عنصر التنظيم إختلافا جوهريا عن عنصر العمل رغم اشتراكهما في أن كل منهما يعتمد على الجهد البشري .

## الفصل الثاني حالة الإنتاج

تختص نظرية الإنتاج بدراسة العلاقة ما بين كميات عناصر الإنتاج المستخدمة في العمليات الإنتاجية وكمية الناتج الكلى المتحقق من هذه العملية وهذه العلاقة هى ما يطلق عليها " دالة الانتاج " ولتى تبين العلاقة بين المقادير المختلفة من مختلف عناصر الانتاج وبين أكبر قدر من الانتاج يمكن الحصول عليه ويمكن التعبير عنها فى صورة المعادلة الرياضية التالية:

$$ص = د ( ع ، ض ، ر ، ظ )$$

حيث ص ترمز إلى الإنتاج الكلى وهو المتغير التابع فى المعادلة ، ع ، ض ، ر ، ظ ترمز إلى العمل والأرض ورأس المال والتنظيم على الترتيب وهى المتغيرات المستقلة فى المعادلة

ويتم الإنتاج فى ظل قيود زمنية ولذا يجب تحديد الفترة الزمنية التى يتم الإنتاج فى ظلها وفى هذا الشأن أو السبيل يمكن القول أن هناك ثلاث فترات زمنية على أساس إمكانية تغيير عناصر الإنتاج المتغيرة أو الثابتة أو كليهما وهى :

- ١- الفترة أو المدى القصير جدا : وهى الفترة التى لا يمكن خلالها تغيير أى عنصر من عناصر الإنتاج وبذلك تعتبر جميع عوامل الانتاج ثابتة .
- ٢- الفترة أو المدى القصير : وهى الفترة التى تسمح أو التى يمكن خلالها تغيير بعض عناصر الإنتاج ( للعناصر المتغيرة ) بينما لا يمكن تغيير البعض الآخر ( العناصر الثابتة ) أو بمعنى آخر لا يمكن تغيير العمدة الإنتاجية .

٢- الفترة أو المدى الطويل : وهي تلك الفترة التي يمكن خلالها تغيير جميع عناصر الإنتاج أى يمكن خلالها تغيير السعة الإنتاجية وبالتالي يمكن إعتبار جميع عناصر الإنتاج متغيرة

### فروض نظرية الإنتاج :

العملية الإنتاجية تتم فى خلال فترة معينة من الزمن ولذلك فإن كمية الناتج الكلى هى كمية متحققة خلال فترة معينة من الزمن وليس خلال فترة أطول أو أقصر . ولما كانت عناصر الإنتاج تنصف بعدم التجانس فإن هناك العديد من المشاكل بشأن كيفية قياس كمية خدمات عناصر الإنتاج سواء الأرض أو العمل أو رأس المال الذى يتكون من أنواع عديدة . كما أن هناك العديد من المشاكل الأخرى التى تعترض مسبيل القياس الكمية لخدمات عناصر الإنتاج . وليس بفترة الدارس المبتدئ أن يحيط بها إطلاكا ولكنه مع ذلك يجب أن يتنبه الى حقيقة وجودها وطولية حالة يمكن القول أنه بالامكانية التغلب على غالبية المشاكل القياسية الخاصة بعناصر الإنتاج التقليدية الثلاثة الأرض والعمل ورأس المال بإتباع طرق علمية للتقدير والتقريب إلا أن الأمر يختلف كلية بالنسبة لعنصر التنظيم ، فالاختلافات النوعية فى عناصر التنظيم أهم بكثير من الاختلافات الكمية ، ولهذا فإنه من الصعوبة بمكان للكهن عن كمية عنصر التنظيم فى شكل عددى دون النوع فى خطأ جسيم جدا . مع أخذ المشاكل القياسية السابقة فى الاعتبار منقوض ملى بالانسبة لدالة الإنتاج :

١- أن وحدات عناصر الإنتاج ( الأرض والعمل ورأس المال ) متجانسه أى أن وحدتها متماثلة تمام التماثل وأن بالإمكان قياس الكمية المستخدمة من كل عنصر منها قياسا عديدا . أما بالنسبة لعنصر التنظيم فإنه يسقط صراحة من معادلة الدالة الإنتاجية فى الفترة القصيرة وتكتب ص = د ( ع ، ض ، ر ) بفترض مستوى معين من المقدرة التنظيمية لايتغير خلال فترة العملية الإنتاجية .

اما بالنسبة لمعادلة دالة الإنتاج فى الفترة طويلة الأجل فإنه لايمكن التغلب عن ذكر عنصر التنظيم صراحة والفرق بين ظروف دالة الإنتاج فى الفترة القصيرة الأجل والفترة طويلة الأجل هو الذى يجعلنا نتبع هذا الحل . ففى خلال الفترة القصيرة الأجل تتغير الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية من عناصر الإنتاج المتغيرة فقط بينما تبقى

الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية الثابتة كما هي ولذلك يمكننا أن نفترض أن عنصر التنظيم يدخل ضمن العناصر الثابتة ويخرجه من معادلة دالة الإنتاج صراحة مع استبداله بافتراض مستوى معين ثابت من المقررة التنظيمية ، أما في الفترة الطويلة الأجل فإن جميع العناصر تتغير بما فيها عنصر التنظيم ولذلك لابد من ظهوره في معادلة دالة الإنتاج مع بقية العناصر الأخرى وتجاوزا لابد من افتراض إمكانية قياسه .

٢- مستوى المعرفة الفنية ( التكنولوجي ) ثبت غير متغير خلال الفترة الزمنية المميزة لعملية الإنتاج فتحسن مستوى المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة إنتاجية العناصر المستخدمة ومن ثم لو فرض حدوث هذا لأمكن تحقيق زيادة في الإنتاج الكلي مع ثبات الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ، أو بمباراة أخرى لكانت في دالة الإنتاج التي نلخصها في إيجارنا نفترض أن العملية الإنتاجية تتم في ظروف مستوى معين لا يتغير من المعرفة الفنية وذلك حتى يمكن إرجاع التغيرات في كمية الناتج الكلي إلى التغيرات في كميات عناصر الإنتاج فقط .

٣- قابلية العنصر المتغير للتجزئة إلى وحدات صغيرة .

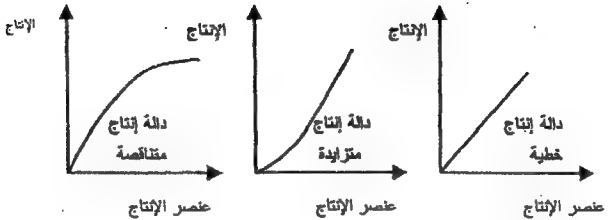
### دالة الإنتاج في الفترة القصيرة :

تتميز ظروف الإنتاج في الفترة قصيرة الأجل كما سبق الذكر بإمكانية تغير عناصر الإنتاج المتغيرة فقط بينما تبقى الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج كما هي ، وبدراسة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة سنفترض أن لدينا دالة إنتاج مبسطة وتتغير فيها عنصر إنتاج واحد فقط مع بقاء كافة العناصر الأخرى ثابتة وعلى ذلك فإن نسبة خلط أو مزج عناصر الإنتاج سوف تتغير الأمر الذي يدع البعض إلى أن يطلق على دالة الإنتاج في هذه الحالة " دالة النسب المتغيرة أو قانون النسب المتغيرة أو قانون تناقص الغلة " وبالتسمية الأخيرة تهتم في الواقع بوصف ما يحدث للناتج أو الغلة بدلا من التسمية الأولى التي تتعلق بوصف ما يحدث لعناصر الإنتاج من تغير في نسب مزجها .  
ووصف شكل دالة النسب المتغيرة أو قانون تناقص الغلة يلزم التفارقة بين ثلاثة مقاييس للناتج المتحقق من العملية الإنتاجية وهي :



- ١- الناتج الكلى : وهو عبارة عن الكمية المنتجة من المصلحة خلال فترة العملية الإنتاجية وهو ما يظهر فى الجانب الأيمن من معادلة دالة الإنتاج .
- ٢- الناتج المتوسط : وهو متوسط إنتاج الوحدة من عنصر الإنتاج المتغير ويمكن الحصول عليه بقسمة كمية الناتج الكلى على عدد الوحدات المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير فى إنتاجها .
- ٣- الناتج الحدى : وهو عبارة عن مقدار التغير فى الناتج الكلى الناشئ عن استخدام وحدة إضافية من العنصر الإنتاجى المتغير أو هو ناتج الوحدة الأخيرة المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير ، أو بمعنى آخر فإن الناتج الحدى هو التغير فى الإنتاج بالنسبة للتغير فى عنصر الإنتاج فإذا رمزنا للناتج الكلى بالرمز  $x$  والعنصر الإنتاج بالرمز  $x_1$  فإن الناتج الحدى هو  $\Delta x + \Delta x_1$  ، أو بمعنى آخر تفاضل  $x$  بالنسبة لـ  $x_1$  .  
وعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن العنصر المتغير هو العمل وكان لدينا عشرة عمال ينتجون ١٠٠ وحدة من الناتج فإذا زاد عدد العمال إلى ١١ وزاد الإنتاج إلى ١٠٩ وحدة فإن الناتج الحدى لى هذه الحالة هو ٩ وحدات .

ودالة الإنتاج قد تكون خطية وفى هذه الحالة يكون الناتج الحدى ثابت أى أن كل وحدة من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى قدرًا مساويًا لما إضافته الوحدة السابقة لها وفى هذه الحالة يقال أن الناتج الكلى يزيد بمعدل ثلثت وقد تكون دالة إنتاج متزايدة وفى هذه الحالة يكون الناتج الحدى متزايد أى أن كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى قدرًا أكبر مما إضافته الوحدة السابقة لها . وقد تكون دالة الإنتاج متناقصة أى أن كل وحدة من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى قدرًا أقل مما إضافته الوحدة السابقة لها ، يتضح ذلك من الشكل التالى :



### قانون تناقص الغلة :

ينص هذا القانون على أنه عند ثبات جميع العناصر الإنتاجية عند مستوى معين، فبما عدا عنصر واحد فإن إضافة وحدات متتالية من هذا العنصر في العملية الإنتاجية يؤدي إلى إزدياد الناتج الكلي بمعدل متزايد، ثم يأخذ في الإزدياد بمعدل متناقص، ثم يتناقص.

### المرونة الإنتاجية :

مرونة لبة دالة هي عبارة عن التغير النسبي في المتغير التابع مقسوما على التغير النسبي في المتغير المستقل. وعلى ذلك فإن المرونة الإنتاجية هي مقياس يبين درجة استجابة الإنتاج للتغير في عنصر الإنتاج أي أن :

مرونة الإنتاج = التغير النسبي في الإنتاج ÷ التغير النسبي في عنصر الإنتاج

$$\frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \div \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} =$$

$$\frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \div \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} = \text{أو}$$

$$\frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \times \frac{\text{ص}}{\Delta \text{ص}} =$$

أى أن مرونة الإنتاج = الناتج الحدى + الناتج المتوسط

وعلى ذلك :

- إذا كانت المرونة الإنتاجية = ١ فهذا يعنى أن الناتج الحدى = الناتج المتوسط. ولدى ضوء ذلك فإن هذا يعنى أن زيادة أو نقصان كمية عنصر الإنتاج بنسبة معينة سوف تودى إلى زيادة أو نقصان الإنتاج بنفس النسبة .
- إذا كانت المرونة الإنتاجية أكبر من واحد فهذا يعنى أن الناتج الحدى أكبر من الناتج المتوسط. ولدى ضوء ذلك فإن زيادة أو نقصان عنصر الإنتاج المتغير بنسبة معينة سوف يودى إلى زيادة أو نقصان الإنتاج بنسبة أكبر .
- إذا كانت المرونة الإنتاجية أقل من واحد فهذا يعنى أن الناتج الحدى أقل من الناتج المتوسط. ولدى ضوء ذلك فإن زيادة أو نقصان عنصر الإنتاج المتغير بنسبة معينة سوف يودى إلى زيادة أو نقصان الإنتاج بنسبة أقل .
- إذا كانت مرونة الإنتاج سالبة فهذا يعنى أن الناتج الحدى سالب .

#### مراحل قانون تناقص الغلة :

(١) المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة من الصفر وتنتهى عندما يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط ، وفيها يزداد الناتج الكلى بمعدل متزايد حتى يصل إلى نقطة الانقلاب ثم يزداد بمعدل متناقص ، والناتج الحدى يزداد حتى يصل إلى أقصاه وذلك مقابل نقطة الانقلاب ثم يتناقص ويكون أعلى من الناتج المتوسط ، والناتج المتوسط يزداد باستمرار حتى يصل إلى أقصاه فى نهاية هذه المرحلة ويتساوى مع الناتج الحدى ويكون أقل من الناتج الحدى خلال تلك المرحلة لذلك تكون المرونة الإنتاجية أكبر من الواحد وتتساوى الواحد عندما يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط وذلك فى نهاية المرحلة ، أى أن زيادة الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير سوف تودى إلى زيادة الإنتاج الكلى وبالتالي فإن الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير أقل من اللازم بالنسبة للكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج الثابتة .

لذلك لا يجب التوقف عند نهاية هذه المرحلة من الإنتاج لأنه بزيادة الكميات المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير يزيد الإنتاج الكلى . لذلك تعتبر هذه المرحلة مرحلة غير رشيدة إقتصاديا .

وتعرف المرحلة الأولى بمرحلة الغلة المتزايدة لأن الناتج المتوسط يزداد باستمرار خلال هذه المرحلة والناتج الحدى يزداد أيضا حتى يصل إلى أقصاه ثم يتناقص .

(٢) المرحلة الثانية : تبدأ من نقطة تساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط وتنتهى عندما يكون الناتج الكلى فى أقصاه والناتج الحدى مساويا للصفر ، وفي هذه المرحلة يزداد الناتج الكلى بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصاه والناتج الحدى يتناقص حتى يصل إلى الصفر ، والناتج المتوسط يتناقص ولكن يظل موجب ويكون أعلى من الناتج الحدى . بذلك تكون المرونة الإنتاجية أقل من الواحد خلال هذه المرحلة وتصل إلى الصفر عند نهاية المرحلة الثانية وبالتالي فإن زيادة إستخدام كمية عنصر الإنتاج المتغير سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلى ولكن بمعدل متناقص .

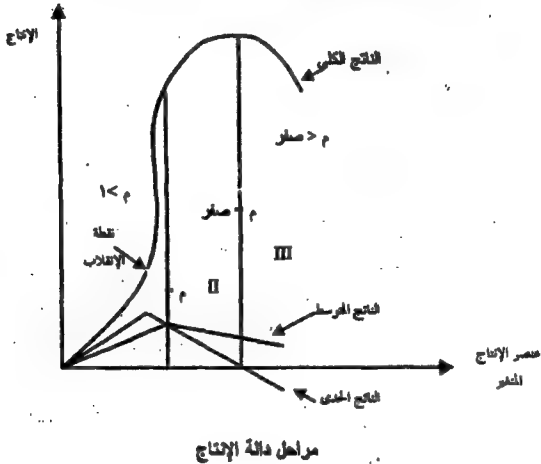
وفي هذه المرحلة تحقق التوليفة المثلى بين كمية عناصر الإنتاج الثابتة و الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير ، لذلك تعتبر هذه المرحلة هى المرحلة الرشيدة إقتصاديا .

وتعرف هذه المرحلة بمرحلة الغلة المتناقصة لأن كل من الناتج الحدى والمتوسط يتناقصان خلال هذه المرحلة .

(٣) المرحلة الثالثة : تبدأ عندما ينحدر الناتج الكلى إلى أقصاه ويصل الناتج الحدى إلى الصفر ونهاية يتناقص كل من الناتج الكلى والناتج المتوسط ويكون الناتج الحدى سالباً لذلك تكون المرونة الإنتاجية أقل من الصفر ( سالبة ) خلال هذه المرحلة أى أن زيادة الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير سوف تؤدي إلى نقصان الإنتاج الكلى وذلك لأن كمية عنصر الإنتاج المتغير أكثر من اللازم بالنسبة لكمية عناصر الإنتاج الثابتة وبالتالي تعتبر هذه المرحلة مرحلة غير رشيدة إقتصاديا وتعرف هذه المرحلة بمرحلة الغلات السالبة لأن الناتج الحدى لعنصر الإنتاج المتغير يكون سالباً .

وبذلك فإن الكمية الواجب إستخدامها من عنصر الإنتاج المتغير الواجب إستخدامها فى العملية الإنتاجية تقع فى المرحلة الثانية من قانون تناقص الغلة وتتراوح بين حد أدنى وهو الذى عنده يساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط ( نهاية المرحلة

الأولى وبداية المرحلة الثانية ( وحد أقصى وهو عندما يتساوى الناتج الحدى مع الصلبر  
(نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة) .  
ويمكن توضيح مراحل دالة الإنتاج الثلاث في الشكل التالي :



**أسباب تزايد الناتج ثم تناقصه في ظل دالة النسب المتغيرة ( قانون تناقص الغلة ) :**

يمر كل من الناتج الكلى والناتج المتوسط والناتج الحدى خلال مراحل الإنتاج بحالة تزايد ثم تناقص باستمرار إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير إلى عناصر الإنتاج الثابتة ولقد اتخذ مصطلح ( قانون تناقص الغلة ) لوصف هذه الظاهرة حينما اكتشفها بعض إقتصاديو المدرسة الكلاسيكية في أوائل القرن التاسع عشر . فالغلة

أو الناتج يتزايد أولا مع تزايد كمية العنصر المتغير مضافة إلى عناصر الإنتاج الثابتة ولكنها لابد أن تتناقص بعد ذلك ، ولقد رأى هؤلاء الاقتصاديون الكلاسيكيون أن قانون تناقص الغلة لا ينطبق إلا في مجال النشاط الزراعي فقط ، وكان إعتقادهم هذا مؤسسا على مشاهدتهم الواقعية . ففي مجال الزراعة لاحظوا أن عنصر الأرض الزراعية ثابت كبا ونوعا . وأن مستوى المعرفة الفنية يكاد يكون ثابتا لا يتغير . بينما عدد العمال الزراعيين في تزايد مستمر ولكن مع تقدم التحليل الاقتصادي ثبت أن حالة تناقص الغلة يمكن أن تحدث في أي نشاط من الأنشطة الاقتصادية سواء كان زراعي أو صناعي أو خدمات طالما تحققت الظروف المهيبة لحدوثها وهي ظروف دالة للنسب المتغيرة أي إضافة وحدات متتالية من عنصر إنتاجي إلى عناصر الإنتاج الثابتة . وتفسير تزايد ثم تناقص الناتج يمكن تفسيرها إذا ما علمنا أن هناك نسبة لخلط أو مزج العناصر الإنتاجية عندها يتحقق أقصى ناتج للوحدة من عناصر الإنتاج ، فعند إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير إلى عناصر الإنتاج الثابتة تقترب نسبة المزج أو الخلط من النسبة المثلى وبذلك يزداد الناتج الحدي والمتوسط للوحدة من عنصر الإنتاج المميز حتى تصل إلى نقطة المزج الأمثل ويستمر أو إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير سوف تؤدي إلى الإخلال بهذه النسبة فيبدأ الناتج الحدي في التناقص ويتبعه بعد قليل الناتج المتوسط .

ويمكن توضيح قانون تناقص الغلة من خلال المثال الموضح بالجدول التالي حيث يبين الجدول تأثير إضافة عنصر الإنتاج المتغير وهو العمال إلى عناصر الإنتاج الثابتة على الإنتاج الكلي ، فنجد أنه حتى العامل السابع فإن الإنتاج الكلي يزيد بمعدل متزايد أي أن كل عامل مضاف يضيف إلى الناتج الكلي قدرا أكبر مما أضافه العامل السابق له فنجد أن الإنتاج الكلي يزيد من صفر إلى ٤٦ والناتج الحدي يزيد من صفر إلى ١٢ ثم يزيد الإنتاج الكلي بمعدل متناقص ، من العامل الثامن إلى العامل رقم ١٢ أي أن كل عامل مضاف يضيف إلى الإنتاج الكلي قدرا أقل مما أضافه العامل السابق ثم يبلغ الناتج الكلي أقصاه عندما يكون الناتج الحدي مساويا للصفر وإى إضافة للعمل بعد هذا الحد ( ١٢ عاملا ) سوف تؤدي إلى تناقص الإنتاج الكلي ويكون الناتج الحدي سالباً .

وتنتهى المرحلة الأولى لتأتون تقاخص الفلة عند إضافة العامل رقم ٩ حيث يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط وتنتهى المرحلة الثانية عند إضافة العامل رقم ١٢ حيث يصل الناتج الحدى إلى الصفر أما المرحلة الثالثة فتستمر بعد ذلك.

الناتج الكلى والناتج الحدى والناتج المتوسط

الناتج المتوسط	الناتج الحدى	الناتج الكلى	الصفر المتغير (العمل)
ص + ص	ص + ص	ص	ص
صفر	صفر	صفر	صفر
٢	٢	٢	١
٢ ص	٢	٥	٢
٢ ٣	٥	١٠	٣
٤	٦	١٦	٤
٤ ٨	٨	٢٤	٥
٥ ٧	١٠	٣٤	٦
٦ ٦	١٢	٤٦	٧
٧	١٠	٥٦	٨
٧	٧	٦٣	٩
٦ ٨	٥	٦٨	١٠
٦ ص	٤	٧٢	١١
٦ ٢	٢	٧٤	١٢
٧ ٧	صفر	٧٤	١٢
٨ ٧	٣-	٧١	١٤
٨ ٤	٤-	٦٧	١٥

تحديد نقطة أقصى ربح :

يهدف المنتج إلى الحصول على أقصى ربح ، وكما سبق القول فإن الإنتاج يجب أن يتم في المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج ولما كان نقطة المزج أو الخلط الأمثل بين عناصر الإنتاج والتي يتحقق عندها أكبر ناتج للوحدة من عنصر الإنتاج المتغير ليست هي بالضرورة التي تحقق أقصى ربح ، ولذا فإن المنتج عند تحديد عند الوحدات من عنصر الإنتاج المتغير التي سوف يستخدمها في الإنتاج فإنه سوف يعقد مقارنة بين ما تضيفه الوحدة الإضافية من عنصر الإنتاج إلى التكاليف ، وبين ما تضيفه تلك الوحدة إلى الإيراد أو الدخل وسوف يستمر في إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير طالما أن كل وحدة تضيف إلى الإيراد الكلي أكبر مما تضيفه للتكاليف إلى أن يصل إلى الوحدة من عنصر الإنتاج المتغير التي تضيف إلى التكاليف قدراً مساوياً لما تضيفه إلى الدخل أو الإيراد الكلي . وبافتراض سيادة ظروف المنافسة الكاملة أي بافتراض ثبات أسعار كل من وحدات عنصر الإنتاج المتغير وسعر الوحدة من الإنتاج فإن ما تضيفه الوحدة المضافة من عنصر الإنتاج المتغير إلى التكاليف هو سعرها ، وما تضيفه إلى الإيراد أو الدخل الكلي هو الناتج الحدي لهذه الوحدة مضروباً في سعر الوحدة من هذا الناتج وعطى ذلك فإن المنتج سوف يستمر في إضافة وحدات عنصر الإنتاج حتى يصل إلى النقطة التي يتحقق عندها الأتي :

سعر الوحدة من عنصر الإنتاج = قيمة الناتج الحدي

= الناتج الحدي × سعر الوحدة من الناتج

سعر الوحدة من عنصر الإنتاج

أو الناتج الحدي =

سعر الوحدة من الناتج

د س      سعر من

أى أن =

د س      سعر من



### دالة الإنتاج في الفترة طويلة الأجل :

سبق تعريف الفترة طويلة الأجل بإنها الفترة التي تسمح للمشروع بتغيير الكميات المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة على حد سواء الأمر الذي يمكن القول معه أن حجم المشروع أو سعته قد تغيرت .

ودراسة دالة الإنتاج في المدى الطويل تنصب على معرفة كيفية تفسير ناتج المشروع تبعاً لتغير كافة عناصر الإنتاج التي يستخدمها أو بمعنى آخر تبعاً لتغير حجمه ، ويفترض أن عناصر الإنتاج مزوجة بنسب متلى في الفترة قصيرة الأجل وأنها جميعها صوف تتغير في الفترة طويلة الأجل بنفس النسبة ، فإذا تغيرت جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة وتغير الإنتاج الكلى بنفس النسبة فإننا نكون أمام ما يعرف بثبات غلة الحجم ، وإذا تغيرت جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة وتغير الإنتاج الكلى بنسبة أقل فإن هذه الحالة يطلق عليها تناقص غلة الحجم ، أما إذا تغير جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة وتغير الناتج الكلى بنسبة أكبر فإن هذه الحالة يطلق عليها تزايد غلة الحجم .

ويجب عدم الخلط ما بين تزايد أو تناقص الغلة الذي يحدث بسبب تغيير نسب مزج عناصر الإنتاج في الفترة القصيرة الأجل وحالات تزايد غلة الحجم أو تناقصها فهذه الحالات الأخيرة تحدث مع تغيير حجم عناصر الإنتاج جميعاً بنفس النسبة في الفترة طويلة الأجل مع افتراض المحافظة على نسب المزج بين هذه العناصر قبل التغير

## الفصل الثاني مفاهيم الناتج المتساوي

### مفهوم منحنيات الناتج المتساوي

منحنيات الناتج المتساوي شبيهة بمنحنويات السواء في نظرية سلوك المستهلك ومنحنى الناتج المتساوي يشير إلى توليفات الموارد القادرة على إنتاج نفس القدر أو المستوى من الإنتاج .

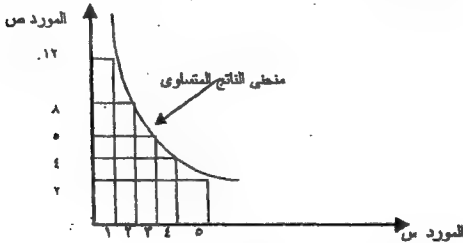
ومفهوم منحنيات الناتج المتساوي يمكن توضيحه ببساطة باستخدام بيانات الجدول التالي ويبين ذلك الجدول أن منشأة ما تستخدم موردين إنتاجيين في عملية إنتاج منتج معين ، دعنا نرمز للمورد الأول بالرمز (س) وللمورد الثاني بالرمز (ص) والرموز من أ إلى هـ تشير إلى التوليفات المختلفة من الموردين والتي تستلزم إنتاج نفس القدر من الإنتاج وليكن ٢٠ وحدة .

التوليفات المورديّة	المورد (س)	المورد (ص)
أ	١	١٢
ب	٢	٨
ج	٣	٥
د	٤	٣
هـ	٥	٢

ونبدأ بالتوليفة (أ) والتي تشتمل على وحدة واحدة من المورد (س) وعلى ١٢ وحدة من المورد (ص) وهذه التوليفة يمكن استخدامها لإنتاج ٢٠ وحدة من الإنتاج .  
وبالمثل إذا انتقلنا إلى التوليفة (ب) والتي تحتوي على وحدتين من المورد (س) وعلى ٨ وحدات من المورد (ص) فإن هذه التوليفة يمكن استخدامها لإنتاج نفس القدر من الإنتاج أي ٢٠ وحدة من الناتج والتوليفة (ج) تحتوي على ثلاثة وحدات من المورد

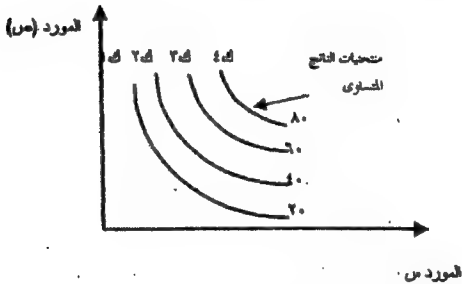
(س) وعلى خمسة وحدات من المورد (ص) و هكذا إلى التوليفة هـ التى تحتوى على خمسة وحدات من (س) وعلى وحدتان من (ص) فكل من هذه التوليفات قادرة على إعطاء نفس المستوى من الإنتاج وهو ٢٠ وحدة من وحدات المنتج .

ويوضح الشكل التالى كل من هذه التوليفات التى تعطى مايعرف باسم منحنى المنتج المتساوى الذى يوضح أن كل توليفة من هذه للتوليفات يمكن أن تعطى إنتاجا قدرة ٢٠ وحدة .



وعلى الرغم من أن منحنيات الناتج المتساوى تشبه منحنيات السواء فى نظرية سلوك المستهلك فإنه يوجد فرق أو إختلاف هام بينهما . المنحنيات السواء توضح جميع التوليفات الممكنة من سلعتين استهلاكيين تعطى المستهلك نفس المستوى من الإشباع أو المنفعة . ولكن لا توجد تجارب عملية لتحديد أو تقدير مستويات الإشباع أو المنفعة وذلك لأن قياس الإشباع أو المنفعة أمر غير ممكن لذا فنحن نعتبر عن منحنيات السواء بلرقام ترتيبية ومنها يتبين أن منحنى السواء الأعلى يشير إلى مستوى أعلى من الإشباع ، ولكن لايمكن تحديد بكم وحدة من وحدات المنفعة يزيد أو ينقص مستوى إشباع عن الآخر . وعلى الجانب الآخر فإنه يمكن بدون أية صعوبة تحديد مستويات الإنتاج لكل منحنى إنتاج متساوى وذلك فى صورة فيزيقية محددة لأن الإنتاج يعتبر ظاهرة فيزيقية يمكن قياسها مطلقا فى صورة وحدات فيزيقية . وعلى ذلك فإن كل منحنى من منحنيات الناتج المتساوى يشير وبالتحديد إلى مستوى معين من الإنتاج بحيث تستطيع أن تقرر بكم وحدة

من الإنتاج يزيد أو ينقص كل مستوى من المستويات على منحنيات الإنتاج المتساوي المختلفة في الشكل التالي مجموعة مكونة من أربعة منحنيات للناتج المتساوي تعطي مستويات مختلفة من الإنتاج هي ٢٠، ٤٠، ٦٠، ٨٠ وحدة على الترتيب ، بسهولة يمكن من خلال دراسة هذا الوضع أن نقرر بكم وحدة من الإنتاج يزيد أو ينقص كل مستوى عن الآخر .



#### المعدل الحدي للإحلال التقني:

المعدل الحدي للإحلال التقني في نظرية الإنتاج شبيهاً بمفهوم المعدل الحدي للإحلال في تحليل منحنيات السواء في طلب المستهلك . والمعدل الحدي للإحلال التقني يحدد المعدل الذي تستبدل به الموارد بدون تغير في مستوى الإنتاج ، وفي ضوء ذلك يعرف المعدل الحدي للإحلال التقني للمورد (م) بالنسبة للمورد (ن) بأنه الكمية أو القدر من المورد (ن) والتي يمكن أن تحل محلها وحدة واحدة من المورد (م) بشرط أن يبقى مستوى الإنتاج دون تغير . ويمكن بسهولة فهم مصطلح المعدل الحدي للإحلال التقني من دراسة الجدول التالي حيث كل توليفة من التوليفات الموردية أ ، ب ، ج ، د ، هـ تعطي نفس المستوى من الإنتاج .

ويالتحرك من خلال الجدول من أعلى إلى أسفل أى من التوليفة (أ) إلى التوليفة (ب) فإن أربعة وحدات من (ص) إستبدلت بوحدة واحدة من (س) فى العمليّة الإنتاجية وظل مستوى الإنتاج دون تغيير .

وعلى ذلك فالمعدل الحدى للإحلال الثنى فى هذه المرحلة يبلغ ٤ ، وبالاتقال من التوليفة (ب) إلى التوليفة (جـ) فإن وحدة إضافية (زيادة) من المورد (س) حلت محل ثلاث وحدات من المورد (ص) ومازال مستوى الإنتاج كما هو دون تغيير . وعلى ذلك فإن المعدل الحدى للإحلال الثنى فى هذه المرحلة هو ٣ ، وبالمثل فإن المعدل الحدى للإحلال الثنى بين التوليفة الموردية (جـ) ، (د) هو ٢ ويبين للتوليفة الموردة (د) ، (هـ) هو ١ .

التوليفة الموردية	المورد (س)	المورد (ص)	المعدل الحدى للإحلال الثنى بين س ، ص
أ	١	١٢	-
ب	٢	٨	٤
جـ	٣	٥	٣
د	٤	٣	٢
هـ	٥	٢	١

والمعدل الحدى للإحلال الثنى (م ح ل فـ س) عند أى نقطة على منحنى الناتج للمساوى يمكن أن يعرف من ميل المنحنى عند تلك النقطة . ففى الشكل السابق وبالتحرك قليلا إلى أسفل على منحنى الناتج المساوى (ك) من النقطة (جـ) إلى النقطة هـ حيث كمية قليلة من المورد (ص) ولكن ص قد حل محلها كمية من المورد (س) ولكن ص بدون أى فقد أو زيادة فى الإنتاج .

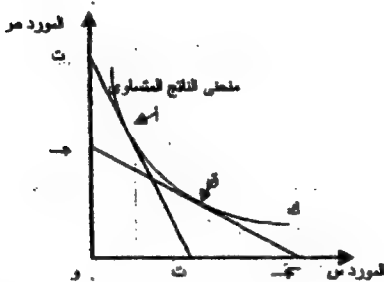
وميل منحنى الناتج المساوى (ك) عند النقطة (جـ) سوف يكون مساويا لـ ٥ ص

٥ ص

فإن المعدل الحدى للإجلال القنى = الميل =  $\frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}}$

$\Delta \text{س}$

ومن ثم يعرف المعدل الحدى للإجلال القنى بميل المماس لهذا المنحنى عند تلك النقطة :  
فمن الشكل التالى :



نجد أن المماس للنقطة (ب) على منحنى الناتج المتساوى (د) وقطع المحورين فى ت ، ت' ،  
لذا فإن ميل المماس يساوى  $\frac{\text{ت} - \text{ت}'}{\text{و} - \text{د}}$  وبالتالى فإن المعدل الحدى للإجلال القنى عند النقطة (ب)  
يساوى  $\frac{\text{ت} - \text{ت}'}{\text{و} - \text{د}}$

يساوى أيضا  $\frac{\text{و} - \text{و}'}{\text{د} - \text{د}'}$  لاحظ أيضا أن  $\frac{\text{و} - \text{و}'}{\text{د} - \text{د}'}$  ميل للنقطة  
و - و'

ق على منحنى الناتج المتساوى (د) وعلى ذلك فإن المعدل الحدى للإجلال القنى عند  
النقطة (ق) يساوى  $\frac{\text{و} - \text{و}'}{\text{د} - \text{د}'}$

و - و'

والمعدل الحدى للإجلال القنى يساوى النسبة بين الأتجة الحدية الفيزيكية  
للموردين ومن تعريف منحنى الناتج المتساوى أن كمية الإنتاج ثابتة عند مختلف النقط  
عليه ، فإن النقطة فى الناتج الفيزيكي نتيجة تخفيض بسيط فى القدر المستخدم من المورد

(ص) يعرف  $\Delta$  على أنه الزيادة في هذا الناتج الفيزيقي نتيجة الزيادة البسيطة في القدر المستخدم من المورد س ، فنقد في الإنتاج يساوي الناتج الحدي الفيزيقي للمورد (ص) مضروباً في الكمية المنخفضة من المورد (ص) وهي ص . والزيادة إلى الإنتاج الحدي تساوي الناتج الفيزيقي للمورد (س) مضروباً في الكمية الإضافية أو المضافة من المورد (س) وهي  $\Delta$  س أي أن النقص في الإنتاج = الزيادة في الإنتاج ، أي أن  $(\Delta \text{ س}) \times (\text{الناتج الحدي للمورد ص})$

= (س)  $\times$  (الناتج الحدي للمورد س) ، وعليه فإن : الناتج الحدي الفيزيقي للمورد (س) مضروباً في الكمية الإضافية أو المضافة من المورد (س) وهي  $\Delta$  س أي أن النقص في الإنتاج = الزيادة في الإنتاج ، أي أن (س)  $\times$  (الناتج الحدي للمورد ص) = (س)  $\times$  (الناتج الحدي للمورد س) ، وعليه فإن :  $\Delta \text{ س} = \text{الناتج الحدي للمورد س}$

أي أن  $\Delta$  س ، تساوي المعدل الحدي للإحلال الفيزي للمورد (س) بدلا من (ص) .

$\Delta$  س

### تنافس المعدل الحدي للإحلال الفيزي :

للمعدل الحدي للإحلال الفيزي خاصية عامة وهي أنه يتناقص أكثر فأكثر للمورد (ص) عندما يحل محله المورد س . وبعبارة أخرى فله عند زيادة القدر المستخدم من المورد (س) وتنقص القدر المستخدم من المورد (ص) فإن الكمية من المورد (ص) والتي تحل محلها وحدة واحدة من المورد (س) وبشرط المحافظة على نفس المستوى من الإنتاج سوف تنقص ، وهذا يعرف بقاعدة تنافس المعدل الحدي للإحلال الفيزي والتي ترتبط بما يعرف بثلاث الثنائيات المتنافسة بالنسبة للعلاقة بين الإنتاجيات الحدية الفيزيكية للموردين . فعلى منحنى الناتج المتساوي عند زيادة كمية المورد (س) وتنقص كمية المورد (ص) فإن الإنتاج الحدي الفيزيقي للمورد (س) سوف يتناقص بينما يزيد الناتج الحدي الفيزيقي للمورد (ص) وعلى ذلك فإن الكمية من المورد (ص) والتي يتطلب الأمر أن تحل محلها وحدة إضافية واحدة من المورد (س) سوف تنقص . بشرط المحافظة على نفس المستوى من الإنتاج .

### خصائص منحنيات الناتج المتساوي :

من أهم خصائص منحنيات الناتج المتساوي مايلي :

(١) منحنيات الناتج المتساوي كمنحنيات السواء يتناقص مولها من اليسار إلى اليمين ، وهذا يعنى أيضا أن مولها سالب بونك لان زيادة الكمية المستخدمة من المورد س ترتبط بإنخفاض الكمية المستخدمة من المورد (ص) فى ظل ثبات مستوى الإنتاج .

(٢) منحنيات الناتج المتساوي لا تقاطع ، فإذا كان لدينا منحنيان من منحنيات الناتج المتساوي ، الأول منها يمثل مستوى إنتاج يبلغ ٢٠ وحدة ، والثاني يمثل مستوى إنتاج يبلغ ٣٠ وحدة ، فإذا فرض تقاطع المنحنيان فإن هذا يعنى وجود توليفة مشتركة من الموردين عند نقطة التقاطع ، وهذا يعنى ان هذه التوليفة يمكن لها أن تنتج ٢٠ وحدة من الإنتاج كما تستطيع فى نفس الوقت أن تنتج ٣٠ وحدة من الإنتاج ، وهذا يتناقض واضح ، لانه لايتيسر إنتاج مستويين مختلفان من الإنتاج فى ظل ثبات الفن الإنتاجي دون تغير .

(٣) منحنيات الناتج المتساوي محدبة تجاه نقطة الاصل ، وتحذب منحنيات الناتج المتساوي إجهاء نقطة الأصل يعنى أنه عند التحرك على منحنى الناتج المتساوي من أعلى إلى أسفل فإن الكمية من المورد (ص) والتي تحمل معها كمية معينة صغيرة من المورد (س) سوف تقل فى ظل المحافظة على نفس مستوى الإنتاج .

وتحذب منحنيات الناتج المتساوي تعزى إلى ظاهرة تناقص المعدل الحدى للإحلال الذى لانه اذا ماكان منحنى الناتج المتساوي مقعرا ناحية نقطة الاصل فإن المعدل الحدى للإحلال الذى سوف يكون متزايد وليس متناقصا ، وهذا يمكن أن يكون صحيحا فى حالة الغلات أو المواليد المتزايدة وما أن قانون المواليد أو الغلات المتناقصة أكثر انطباقا فى عالم الواقع فإن قاعدة تناقص المعدل الحدى للإحلال الذى تكون أكثر مبررانا مما يجعل منحنى الناتج المتساوي مقعرا وليس مقعرا تجاه نقطة الأصل .

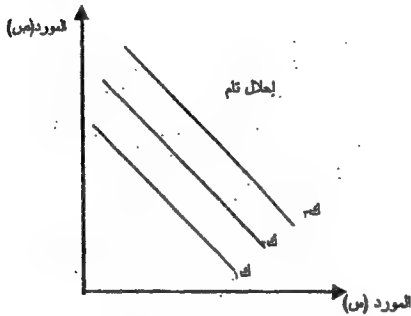
وتوجد حالتان استثنائيتان لخاصية تحذب منحنى الناتج المتساوي على النحو

التالى :

الحالة الأولى : فى حالة الموارد التى يمكن أن تحمل محل بعضها احلالا كاملا او تاما ، وحينما يكون من الممكن إحلال الموردين احلالا كاملا محل بعضهما فإن هذا يعنى أنه

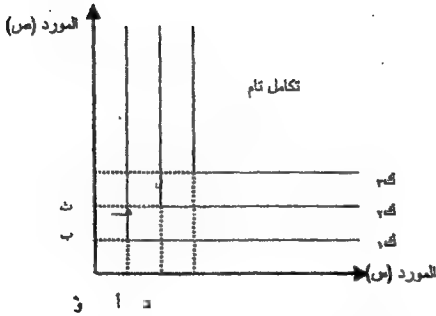


يمكن أن نستخدم في العملية الإنتاجية أحد الموردتين فقط ونستغنى بالكامل عن الآخر . وعلى ذلك لا يكون منحنى الناتج المتساوى محدباً نحو نقطة الأصل ولكن يكون خطاً مستقيماً كما في الشكل التالي وفي هذه الحالة يكون المعدل الحدي للإحلال الفنى ثابتاً عند أى نقطة على منحنى الناتج المتساوى .



**الحالة الثانية :** التكامل التام بين المورد يعني أن المورد لابد أن يستخدم معاً بنسبة معينة ثابتة . والشكل التالي يوضح ذلك حيث يتضح منه أن الكمية و أ من المورد (س) والكمية و ب من المورد (هـ) تستخدم في إنتاج مستوى معين من الإنتاج ويحدد منحنى الناتج المتساوى كـ ، وأن أى زيادة في القدر المستخدم من أحد الموردتين دون زيادة القدر المستخدم من المورد الثاني بنسبة محددة لن تؤدي إلى إضافة أوزيادة فسي الإنتاج وهذا يفسر لماذا يأخذ منحنى الناتج المتساوى شكل الزاوية القائمة عند التوافقة من الموردتين والتي تحتوي على النسبة المطلوبة من كل منهما .

وبالنظر إلى منحنى الناتج المتساوى كـ ، حيث أن الناتج يمكن أن يتم إنتاجه بالتوافقة (هـ) والتي تحتوي على و أ من المورد (س) وعلى و ب من المورد (هـ) . فإذا زادت كمية المورد (س) عن القدر و أ دون زيادة في كمية المورد (هـ) فإن الإنتاج لن يزيد وعلى ذلك يكون الجزء الأسفل من منحنى الناتج كـ خطاً مستقيماً أفقياً .



وبالمثل ، فكلما ازدادت الكمية المستخدمة من المورد (ص) عن القدر (وب) دون زيادة في كمية المورد (س) فإن الإنتاج لن يزيد ويبقى دون تفسير . وعلى ذلك فإن الجزء الأعلى من منحنى الناتج المتسلسل ١، سوف يكون خطاً مستقيماً رأسياً . في حالة الموارد المتكاملة تماماً يمكن للإنتاج أن يزيد فقط بزيادة الكمية المستخدمة من الموردين بالنسبة المئوية المطلوبة للمعالجة الإنتاجية . من الشكل إذا زادت كمية المورد (س) إلى ور ( كتر و أ مرتين ) وزادت الكمية من المورد (ص) إلى و ث ( كتر و ب مرتين ) فيكون لدينا التوليفة الجديدة ل . ويزداد بذلك الناتج ممثلاً ذلك بمنحنى الناتج المتسلسل الجديد ١ . ومن المهم أن نلاحظ أنه لا توجد إمكانية الإحلال في حالة الموارد القليلة المتكاملة .

## الفصل الرابع اختيار توليفة الموارد والمنتجات

فما سابقا بتفسير وشرح كل من قانون النسب المتغيرة وعوائد السمة ، وكلاهما يندرج تحت عملية الإنتاج . والآن سوف نناقش مشكلة هامة تواجه المنظم وهي مشكلة تحديد توليفة الموارد المستخدمة في إنتاج ناتج ما . فكليراً متولاه المنشأ ممكنات فنية مختلفة كي تختار فيما بينها ، أى تولاه المشأة بتوليفات مختلفة من الموارد تستطيع أن تنتج فى ظلها مستوى معين من الإنتاج . أى أن كل توليفة موريدية من هذه التوليفات تستطيع أن تنتج نفس القدر من الإنتاج والذي تنتجه باقى التوليفات الأخرى . وتصيب المشكلة هى أنه على المنظم أن يختار من بين كل تلك التوليفات توليفة واحدة تستخدم فى الإنتاج . وكما نعلم ساء سبق فإن التوليفات المختلفة من الموارد والتي تنتج نفس المستوى من الإنتاج توضح على منحنى إنتاج متساوى . وخريطة الناتج المتساوى تشمل على مجموعة من منحنويات الناتج المتساوى توضح ممكنات فنية مختلفة لإنتاج مستويات مختلفة من الإنتاج .

ونفترض هنا أن المنظم يبتغى معظمة أرباحه . ومعظمة الربح سوف نحصل المنظم يعمل على تكدية نفقات إنتاج كمية معينة من الإنتاج ، كما أنه يكن وضع هذا الهدف فى صورة أخرى فنقول أن المنظم سوف يعمل على معظمة ناكجة فى ظل مستوى معين من النفقات أو التكاليف .

واختيار المنظم لتوليفة معينة من الموارد يعتمد على :

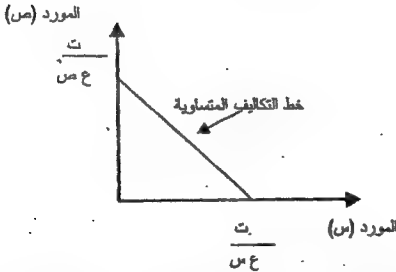
أ - الممكنات الفنية للإنتاج .

ب - أسعار الموارد المستخدمة فى إنتاج ناتج ما .

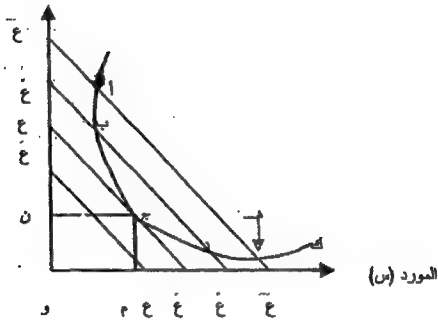
والممكنات الفنية للإنتاج توضح باستخدام خريطة الناتج المتساوى . وقيل أن نتطرق لى شرح كيف يصل المنتج إلى توليفة الموارد الأقل تكلفة فلنأنا نشرح أولا مفهوم ما يعرف باسم خط التكاليف المتساوية .

خط التكاليف المتساوية :

خط التكاليف المتساوية يوضح التوليفات المختلفة من موردين تستطيع المنشأة شراؤها بكمية معينة من الإنفاق أو التكاليف . ويبين الشكل التالي كيفية رسم خط التكاليف المتساوية ودلالته . حيث يوضح المحور الأفقي وحدات المورد س بينما يوضح المحور الرأسي وحدات المورد ص . وبافتراض أن أسعار الموارد محددة وثابتة بالنسبة للمنشأة ، أي بافتراض أن المنشأة تعمل في ظل أسواق للموارد تتسم بالمناقصة الكاملة .



وبافتراض أن المنظم قد حدد مستوى الإنتاج المراد تحقيقه . والسؤال سوف يصبح ماهي توليفة الموارد التي سوف يستخدمها المنتج أو المنظم في إنتاج هذا المستوى المعين أي المحدد من الإنتاج . ولإنتاج مستوى معين من الإنتاج فإن المنتج سوف يختار تلك التوليفة من الموارد والتي تكفي تكاليفه الإنتاجية أي تجعل تلك التكاليف أقل ما يمكن . وبهذه الطريقة فقط سوف يعظم المنتج أرباحه أي يجعلها أكبر ما يمكن . أي أن المنتج سوف يقوم بإنتاج مستوى الإنتاج المعين بتوليفة الموارد الأقل تكلفة . وهذه التوليفة الموردية الأقل تكلفة سوف تكون مثالية بالنسبة للمنتج ولقهم ماتمنيه توليفة الموارد الأقل تكلفة بشيء من الإيضاح فلنأخذنا سوف نستعين بالشكل التالي .



وبتين من الشكل أن نقطة تماس منحنى الناتج المتساوى مع خط التكاليف

المتساوية تحدد توليفة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج كمية معينة من الإنتاج .

والكيفية التي سوف يصل بها المنظم إلى التوليفة الأقل تكلفة يمكن تفسيرها

بالاستعانة بمفهوم المعدل الحدى للإحلال الفنى بين م ، ص والنسبة السعرية لهما .

المعدل الحدى للإحلال الفنى هو ميل منحنى الناتج المتساوى عند مختلف النقاط عليه .

أما النسبة السعرية للموردين فهي ميل خط التكاليف المتساوية . فالمنظم مثلاً إن يختار

التوليفة الموردية أ فى الشكل ليستخدما فى إنتاج الكمية المستهدفة من الإنتاج على

منحنى الناتج المتساوى ك وذلك لأنه عند النقطة أ يكون المعدل الحدى للإحلال الفنى

بين الموردين م ، ص أكبر من النسبة السعرية بينهما ( لأنه عند النقطة أ يكون ميل

منحنى الناتج المتساوى له أكبر من ميل خط التكاليف المتساوية ) . وعلى ذلك إذا ما

كان المنتج عند النقطة أ فانه سوف يستخدم كمية أكبر من م لتحل محل ص ويهبط إلى

أسفل منحنى الناتج المتساوى ك .

وبالمثل فإن المنتج لو المنظم أن يتوقف عند نقطة ب لأن المعدل الحدى للإحلال

الفنى بين م ، ص لا زال أكبر من النسبة السعرية بينهما أى أن ميل منحنى الناتج

المتساوى يظل أكبر من ميل خط التكاليف المتساوية أى أن المنتج سوف يستمر فى

الهبوط على منحنى الناتج المتساوى ك . وعندما يصل المنتج إلى النقطة جـ فإن المعدل الحدى للإحلال الثانى بين س ، ص يكون مساويا للنسبة السعرية بينهما . أى أن ميل منحنى الناتج المتساوى يكون مساويا لميل خط التكاليف المتساوية عند تلك النقطة . وبالتالي لن يكون هناك مبررا ليمتد المنتج فى الهبوط على المنحنى ك أى إحلال س محل ص لأنه لن يستطيع تخفيض تكاليفه الإنتاجية بهذه الطريقة ولكنه فى الحقيقة سوف يصل إذا فعل ذلك إلى خط تكاليف متساوية أعلى أى سوف يصل إلى تكاليف إنتاجية أعلى . فمن الواضح أن النقاط د ، هـ تقع على خطوط تكاليف متساوية أعلى . فمعد تلك النقاط د ، هـ على منحنى الناتج المتساوى ك يكون المعدل الحدى للإحلال الثانى بين س ، ص أقل من النسبة السعرية بينهما لذا يضطر المنظم أن تقوم بإحلال ص محل س أى يتحرك إلى أعلى اليسار على منحنى الناتج المتساوى ك حتى يصل إلى النقطة ح ، هـ وهى نقطة التماس ، حيث عندها يتساوى المعدل الحدى للإحلال الثانى بين س ، ص مع النسبة السعرية بينهما .

ومن الواضح الآن أن المنظم سوف يبنى تكاليفه عندما يستخدم توليفة الموردة التى يكون عندها المعدل الحدى للإحلال الثانى مساويا للنسبة السعرية للموارد .  
أى أنه عند نقطة التوازن جـ فإن :

سعر الوحدة من المورد س

المعدل الحدى للإحلال الثانى بين س ، ص =

سعر الوحدة من المورد ص

وكما نعرف فإن المعدل الحدى للإحلال الثانى بين س ، ص يساوى النسبة بين الإنتاجية الحدية الفيزيائية للموردين أى لن :

الناتج الحدى الفيزيقي للمورد س

المعدل الحدى للإحلال الثانى بين س ، ص =

الناتج الحدى الفيزيقي للمورد ص

أى أنه عند التوازن :

الناتج الحدى الفيزيقي للمورد من      سعر الوحدة من المورد من

الناتج الحدى الفيزيقي للمورد من      سعر الوحدة من المورد من

أو :

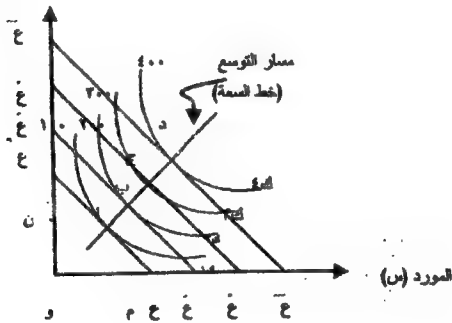
الناتج الحدى الفيزيقي للمورد من      الناتج الحدى الفيزيقي للمورد من

سعر الوحدة من المورد من      سعر الوحدة من المورد من

### المسار التوسعي

تقد شرحنا فيما سبق الكيفية التي بها ستختار المنشأة توليفة موريدية معينة لإنتاج مستوى معين من الإنتاج وذلك في ظل افتراض ثبات أسعار الموارد الإنتاجية ، والآن سوف نقوم بدراسة الكيفية التي بها سوف يقوم المنظم بتغيير التوليفات الموريدية حينما يتوسع في الإنتاج في ظل افتراض ثبات الأسعار الموريدية أيضا . ولكي نبدأ فلنأخذ سوف نفترض أن الاستدلال على أسعار الموردين من ، ص ممكن عن طريق حساب ميل خط التكاليف المتساوية ع . في الشكل التالي يوجد لدينا أربعة خطوط التكاليف المتساوية ع ع ، ع-ع ، ع-ع ، ع-ع . توضح مستويات مختلفة من إجمالي التكاليف أو إجمالي المبالغ المخصصة للإنتاج . ومن الملاحظ أن جميع خطوط التكاليف المتساوية في الشكل متزايدة وهذا يعني أن أسعار الموردين ثابتة لا تتغير ، لذا ارادت المنشأة أن تنتج المستوى الإنتاجي ك ، فإنها سوف تختار التوليفة الموريدية ( أ ) حيث أنها التوليفة التي تدنى تكلفة الإنتاج ، أ هي نقطة تماس منحنى الناتج المتساوي ك ، مع خط التكاليف المتساوية ع . والآن إذا مارادت المنشأة أن تنتج مستوى أعلى من الإنتاج وإيكن المستوى ( ك ) فإنها حينئذ سوف تختار التوليفة الموريدية ( ب ) والتي تعتبر التوليفة الأقل تكلفة بالنسبة لمستوى الإنتاج الجديد وبالمثل فانه للمستويات الإنتاجية الأعلى ( ك ، د ) فإن المنشأة ستختار حتى الترتيب التوليفات ( ح ) ، ( د ) والتي تدنى التكاليف بالنسبة للمستويات الإنتاجية المقررة . والخط الذي يربط كل تلك التوليفات الأقل تكلفة وهى التوليفات أ ، ب ، ح ، د ويعرف باسم مسار التوسع أو الممر التوسعي وعلى ذلك يمكن

أن يعرف على أنه المحل الهندسي لنقط تماس منحنيات للناتج المدة . لاوى مع خطوط التكاليف المتساوية . والممر التوسعي يعرف أيضا بخط المسعة لأنه يوضح الكيفية التي يغير بها المنظم الكميات المستخدمة من الموردين عندما تزداد المسعة الإنتاجية . والممر التوسعي يمكن أن يكون له أكثر من شكل وأكثر ومن مهل معتمدا في ذلك على الاسعار النسبية للموارد الإنتاجية المستخدمة وعلى شكل منحنيات الناتج المتساوى .





## الباب الرابع نظرية التكاليف

### الفصل الأول دالات التكاليف

تفترض نظريتي الإنتاج والتكاليف داتماً مبدأ الرشادة (١) فى سلوك المنتجين، بمعنى أن المنتج أثناء قيامه بالعملية الإنتاجية يضع نصب عينيه داتماً تحقيق هدفه الأول وهو تحقيق أقصى مايمكن من الأرباح أو على أسوأ الظروف تحقيق أقل مايمكن من خسارة إذا لم تمكنه ظروف السوق من تحقيق أقصى أرباح. والأرباح ماهى إلا الفرق بين إجمالى الإيرادات وإجمالى التكاليف والمنتج فى معييه لتحقيق أقصى ربح ممكن فإنه يحاول جاهداً لإختيار التوليفة المثلى من عناصر الإنتاج التى تحقق له مستوى معين من الإنتاج بأقل قدر ممكن من التكاليف أو تحقيق أكبر إنتاج ممكن من قدر معين من التكاليف.

وكثيراً مايقصد بتكاليف الإنتاج بأنها كل مايتصله المنتج أو المشروع من إنفاق فى سبيل السلع والخدمات، فتشمل أجور العمال، وأثمان المواد الخام والوكود، وتكاليف النقل والتأمين.. إلخ وتتوقف التكاليف التى يتحملها المشروع فى سبيل إنتاج السلع والخدمات على: (١) نوع السلعة أو الخدمة المنتجة إذ يتوقف عليها نوع وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة، (٢) أثمان خدمات عوامل الإنتاج

المستخدمة، (٣) المستوى القى للإنتاج أى مستوى الكفاءة الإنتاجية التى تستخدم بها عناصر الإنتاج.

ويتم التعبير عن التكاليف فى صورة نقدية حيث تحدد قيمة نقدية لخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة فى إنتاج السلعة ثم تجمع هذه القيم النقدية للحصول على التكاليف الكلية وهنا يرجع إلى أنه لا يمكن تحديد التكاليف الكلية فى صورة عينية لإختلاف وعدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج المختلفة وإختلاف وحدات قياسها.

وتعرف تكاليف الإنتاج بأنها كل ما يتحمله المشروع من إنفاق فى سبيل إنتاج السلعة والخدمات وهو تعريف علم لا يحمل مدلولاً محدداً لمعنى التكاليف فالواقع أن مفهوم التكاليف يختلف بحسب الزاوية التى ينظر إليها منها. فيمكن النظر إلى تكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة على إعتبار أنها ثمن خدمات عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إنتاجها بما فيها الربح العادى وهو ثمن أو عائد خدمة عنصر التنظيم، كما يمكن النظر إليها على إعتبار أنها مقدار العائد الذى ضحى به المنتج إذا ما توجه مولده إلى إنتاج سلعة أخرى أو ما يطلق عليه تكلفة الفرصة البديلة. كذلك يمكن النظر إليها بإعتبارها ما حصله المجتمع فى سبيل إنتاج السلعة أو الخدمة أو بمعنى آخر مقدار ما ضحى به المجتمع من سلع وخدمات كان يمكن إنتاجها فى سبيل إنتاج هذه السلعة أو الخدمة أو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة أو التكلفة الإجتماعية. كما قد ينظر إليها من زاوية المبالغ التى يقوم المنتج بدفعها فعلاً فى سبيل إنتاج هذه السلعة أو الخدمة أو ما يعرف بالتكاليف الظاهرة، وتلك المبالغ التى كان من الممتنع على المنتج أن يقوم بدفعها ولكنه لا يفعل ذلك فوراً بل يقوم فقط فى نهاية العملية الإنتاجية بحسابها ضمن بنود التكاليف لأنها عبارة عن ثمن خدمات عوامل الإنتاج التى يمتلكها أو ما يعرف بالتكاليف الضمنية أو الخفية وقد ينظر إليها من وجهة النظر الزمنية فهذه التكاليف التى يمكن تغييرها فى المدى القصير يطلق عليها التكاليف المتغيرة لما التى لا يمكن تغييرها فيطلق عليه التكاليف الثابتة.

**تكلفة الفرصة البديلة:** لما كانت الموارد الإنتاجية محدودة ولها استخدامات متعددة، فإن استخدام حجم معين من الموارد في إنتاج سلعة وخدمة معينة فإن هذا يعنى بالضرورة التضحية بسلع وخدمات أخرى كان من الممكن إنتاجها فيما لو وجهت هذه الموارد لإنتاجها، وعلى ذلك يمكن القول أن تكلفة الفرصة البديلة لسلعة أو خدمة معينة هي المائد المضحى به نتيجة لعدم استخدام الموارد التي استخدمت في إنتاج هذه السلعة أو الخدمة في أحسن استخدام بييل لها. وحساب تكلفة الفرصة البديلة من وجهة نظر المشروع للفردى لايفتاها الكثير من الصعوبات الأمر الذى يختلف عنه إذا ماأريد حسابها من وجهة نظر المجتمع، فالموارد المتاحة للمجتمع محدودة ونادرة ومتعددة الاستخدامات في حين أن حاجاته متعددة ومتجددة ولاهائية الأمر الذى يعنى أن توجيه الموارد لإستخدام معين إما ينطوى على التضحية بحاجات أخرى للمجتمع، ولذلك فنقلس التكلفة الحقيقية التى يتحملها المجتمع في سبيل إنتاج سلعة أو خدمة معينة السلع والخدمات الأخرى التى تم التضحية بها وهرم المجتمع منها لتوجيه الموارد إلى إنتاج هذه السلعة أو الخدمة وهذا يحتم على المجتمع رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة الكفيلة باستخدام الموارد إستخداماً رشيداً وهو الأمر الذى يقضى بالألا يسمح بتشغيلها في مجالات الإنتاج الأقل أهمية قبل إستيفاء حاجاته في مجالات الإنتاج الأكثر أهمية.

#### **التكاليف الخاصة والتكاليف الإجتماعية:**

**التكاليف الخاصة** هي التكاليف منظوراً إليها من وجهة نظر المنتج الفردى أو المشروع الفردى ونقلس بكمية المائد من أحسن الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة للمشروع أما التكاليف الإجتماعية فهي التكاليف من وجهة نظر المجتمع. وقد تكون بعض بنود التكاليف في المشروع الفردى صفاً أما التكاليف الإجتماعية تكون كبيرة جداً، فعلى سبيل المثال فإن إنشاء مصنع للكيماويات يتخلص من فضلاته في مياه نهر أو شاطئ معين يترتب عليه التكاليف الإجتماعية الباهظة يتمثل ذلك في القضاء الثروة السمكية وتكاليف تنقية المياه والأضرار بالصحة

العامة وما يتطلبه ذلك من نفقات إنشاء مستشفيات وخلافه وقياماً على ذلك العديد من المصانع التي ينتج عنها الأبخنة والفضلات الملوثة والضوضاء الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تلوث البيئة ومليوثتها عليه من مضار صحية واقتصادية.

**التكاليف الظاهرة والتكاليف الخفية أو الضمنية:** التكاليف الظاهرة للإنتاج هي مختلف وجوه الإنفاق التي غالباً ما تعتبر مصاريف مثل تلك المدفوعات الظاهرة لمناصر الإنتاج التي تشتريها أو توجرها الوحدة الإنتاجية أو المشروع وتتضمن هذه المدفوعات ثمان المواد الخام ونصف المصنوعة وأجور العمال وقيمة الوقود المستخدم في عملية الإنتاج.. إلخ. أما التكاليف الخفية أو الضمنية فتتضمن تكاليف عناصر الإنتاج المملوكة والتي غالباً لا تصب في مصاريف المشروع، ويتضمن هذا البند من المصاريف مثلاً أجر المدير إذا ما كان مالكا للمشروع ولا يتقاضى أجراً نظير قيامه بمهام الإدارة وكذا أجور القرية أو أفراد أسرته إذا ما كانوا لا يتقاضون أجوراً وكذا الفائدة المستحقة على رأس المال المملوك إن لم تكن تصب ضمن تكاليف الإنتاج الظاهرة.

**التكاليف من وجهة النظر الزمنية:** تختلف الكيفية التي تتأثر بها تكاليف الإنتاج إذا ما تغيرت الكمية المنتجة لكل وحدة زمنية إختلافاً بيناً بإختلاف الوحدة الزمنية موضع الاعتبار، وعند تحليل التكاليف يجب التمييز بوضوح بين ما يطلق عليه المدى القصير والمدى الطويل فالمدى القصير أن هو إلا فترة زمنية قصيرة لدرجة ينتج عنها على الوحدة الإنتاجية تغيير الكميات المستخدمة من أي عنصر إنتاجي وكما طالت الفترة الزمنية موضع الاعتبار كلما أصبح بإمكان الوحدة الإنتاجية أو المشروع تعديل أو تغيير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وكما زادت الفترة الزمنية طويلاً كلما ازداد عدد العناصر الإنتاجية التي يمكن للوحدة الإنتاجية تغيير كمياتها حتى يصبح بمقدور الوحدة الإنتاجية تغيير الكمية المستخدم من كافة عناصر الإنتاج وتتوقف إمكانية تغيير الكميات المستخدمة

من أى مورد إنتاجى على طبيعة العنصر والشروط التى تشتتية أو توجده بها الوحدة الإنتاجية. فبعض الموارد كالمبائى أو الأرض ربما تستأجره الوحدة الإنتاجية لفترة زمنية طويلة مما يستحيل تغيير الكميات المستخدمة منها فى فترة وجيزة. ومثال ذلك أيضاً الآلات والمعدات الميكانيكية التى يصعب إستبدالها أو زيادتها أو التخلص منها فى فترة زمنية قصيرة. هذا ويقصد الإقتصاديون بإسئلاص المدى القصير لفترة زمنية من القصير بحيث لا يكون بمقدار الوحدة الإنتاجية كالأراضى والمبائى والآلات والمكينات الثقيلة وكذا الإدارة العليا، وهذه الموارد التى لا يمكن تغييرها فى المدى القصير تعرف بالموارد الثابتة، وكذلك يمكن تعريف المدى القصير بأنه فترة زمنية من الطول بحيث تسمح بتغيير الكميات التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية من الموارد المتغيرة كالعمل والمواد الخام وماشابهها.

هذا وتحدد سعة الوحدة الإنتاجية بمقدار كميات العناصر الثابتة التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية فسعة الوحدة الإنتاجية تشكل الحد الأقصى لكمية السلعة التى يمكن للوحدة الإنتاجية إنتاجها فى كل وحدة زمنية. أما المدى الطويل فهو فترة زمنية طويلة لدرجة تمكن الوحدة الإنتاجية من تغيير الكميات التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية من أى عنصر من عناصر الإنتاج، وعلى ذلك فى المدى الطويل تعتبر كافة عناصر الإنتاج متغيرة.

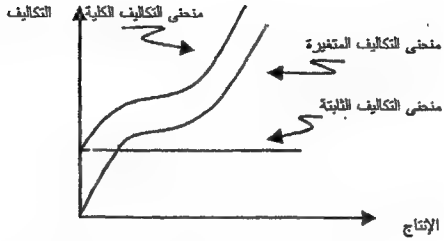
#### منحنيات التكاليف فى المدى القصير

يمكن تقسيم التكاليف الكلية للإنتاج إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة تبعاً لما إذا كانت هذه التكاليف قد أُنفقت فى حيازة عناصر الإنتاج للثابتة أو المتغيرة. التكاليف الكلية: ويقصد بها إجمالى المصاريف التى يتحملها المشروع وهى تشمل كل من التكاليف الثابتة الكلية والتكاليف المتغيرة الكلية.

التكاليف الثابتة الكلية: وهي تشمل كافة أوجه التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج الثابتة وهي تسمى كذلك لأن حجمها الكلى لا يتغير بتغير حجم الإنتاج، ليس هذا فحسب بل أن للمنتج بنفسها سواء أنتج أو لم ينتج أى حتى لو كان حجم الإنتاج صفراً، لمقدارها ثابت عند أى حجم من الإنتاج، وإذا أخذ منحني التكاليف الثابتة الكلية شكل الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى ومثل التكاليف الثابتة لإيجار الأرض والمباني والضرائب الثابتة، وبعض أنواع أفضاى التأمين وغير ذلك من المصاريف التى لا ترتبط بحجم الإنتاج.

التكاليف المتغيرة الكلية: وهي تشمل كافة أوجه التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج المتغيرة. وسميت كذلك لأنها تتغير بتغير حجم الإنتاج أى تزيد بزيادته وتنقص بنقصه على أن معدل الزيادة فى التكاليف الكلية المتغيرة بزيادة الإنتاج ليس ثابتاً هي تزيد فى البداية بمعدل متناقص ثم تزيد بمعدل متزايد وهذا فى الواقع هو الوجه الآخر لمعدل زيادة الإنتاج، فعندما يزيد الإنتاج بمعدل متزايد يقلبه زيادة التكاليف الكلية المتغيرة (والتكاليف الكلية) بمعدل متناقص، وزيادة الإنتاج بمعدل متناقص يقلبه زيادة التكاليف الكلية المتغيرة (والتكاليف الكلية) بمعدل متزايد الأمر الذى يمكن القول معه أن مرحلة تزايد الإنتاج هي مرحلة تناقص التكاليف و مرحلة تناقص الإنتاج هي مرحلة تزايد التكاليف ويلاحظ أن منحني إجمالى التكاليف المتغيرة يبدأ من نقطة الأصل أى أنها تكون صفراً عندما يكون الإنتاج صفراً، كما يلاحظ أنه فى البداية يزيد بمعدل متناقص ثم يزيد بمعدل متزايد.

ومنحني التكاليف الكلية يأخذ نفس شكل منحني التكاليف الكلية المتغيرة ولكنه لا يخرج من نقطة الأصل وهذا يرجع إلى أنه فى حالة ملكان الإنتاج صفراً فإن التكاليف الكلية فى هذه الحالة ستكون مساوية للتكاليف الثابتة حيث أن التكاليف الكلية المتغيرة ستكون صفراً. ويمكن توضيح منحنيات التكاليف بالشكل التالى:



كما يوضح الجدول التالى أن التكاليف الكلية للإنتاج هى مجموع كل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

إجمالي التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة والثابتة للإنتاج

الكمية المنتجة	التكاليف الثابتة الكلية	التكاليف المتغيرة الكلية	التكاليف الكلية
١	١٠٠	٤٠	١٤٠
٢	١٠٠	٧٠	١٧٠
٣	١٠٠	٨٥	١٨٥
٤	١٠٠	٩٦	١٩٦
٥	١٠٠	١٠٤	٢٠٤
٦	١٠٠	١١٠	٢١٠
٧	١٠٠	١١٥	٢١٥
٨	١٠٠	١٢٠	٢٢٠
٩	١٠٠	١٢٦	٢٢٦
١٠	١٠٠	١٢٤	٢٣٤
١١	١٠٠	١٤٥	٢٤٥
١٢	١٠٠	١٦٠	٢٦٠
١٣	١٠٠	١٨٠	٢٨٠
١٤	١٠٠	٢٠٦	٣٠٦
١٥	١٠٠	٢٣٩	٣٣٩
١٦	١٠٠	٢٨٠	٣٨٠
١٧	١٠٠	٣٢٠	٤٢٠
١٨	١٠٠	٣٩٠	٤٩٠
١٩	١٠٠	٤٦١	٥٦١
٢٠	١٠٠	٥٤٤	٦٤٤



### متوسطات التكاليف:

هناك ثلاثة أنواع من متوسطات التكاليف أولها متوسط التكاليف الكلية وثانيها متوسط التكاليف المتغيرة وثالثها متوسط التكاليف الثابتة.

١- متوسط التكاليف الثابتة: وهو نصيب الوحدة من الإنتاج من التكاليف الثابتة الكلية ويمكن الحصول عليها عند أى مستوى من مستويات الإنتاج بقسمة التكاليف الثابتة الكلية على عدد الوحدات المنتجة ولذلك فإن متوسط التكاليف الثابتة يتناقص باستمرار زيادة الإنتاج.

٢- التكاليف المتوسطة المتغيرة: ويقصد بها نصيب الوحدة من الإنتاج من التكاليف المتغيرة الكلية، ويمكن الحصول عليها عند أى مستوى من مستويات الإنتاج ولذلك بقسمة التكاليف المتغيرة الكلية على عدد الوحدات المنتجة، ولما كانت التكاليف المتغيرة الكلية تزيد أولاً بمعدل متناقص فى نفس ذلك الوقت الذى يزيد فيه الإنتاج بمعدل متزايد، ولذا فإن قيمة الكسر أى متوسط التكاليف المتغيرة تتناقص فى البداية ثم بعد ذلك تبدأ التكاليف الكلية تزيد بمعدل متزايد فى نفس ذات الوقت الذى يزيد فيه الإنتاج بمعدل متناقص ولذا فإن قيمة الكسر أى متوسط التكاليف المتغيرة تتردد.

٣- متوسط التكاليف الكلية: وهو نصيب الوحدة من الإنتاج من التكاليف الكلية ويمكن الحصول عليها بقسمة التكاليف الكلية على عدد الوحدات المنتجة، وهى تسلك نفس سلوك متوسط التكاليف المتغيرة ولنفس الأسباب إلا أنها تكون أكبر من متوسط التكاليف المتغيرة ولنفس الأسباب إلا أنها تكون أكبر من متوسط التكاليف المتغيرة بمقدار متوسط التكاليف الثابتة عند نفس المستوى من الإنتاج كما أنها تبلغ نهايتها الصغرى عند حجم إنتاج أكبر من الحجم الذى تبلغ عنده التكاليف المتوسطة المتغيرة نهايتها الصغرى، ولما كان متوسط التكاليف الكلية يساوى مجموع متوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الثابتة. ولما كان متوسط التكاليف الثابتة يقل بزيادة مقدار الإنتاج لتكون المسافة بين منحنى متوسط التكاليف الكلية ومنحنى متوسط التكاليف الكلية ومنحنى متوسط التكاليف المتغيرة كبيرة فى البداية ثم يأخذ المنحنيان فى التقارب من بعضهما بزيادة الإنتاج إلا أنهما لا يلتقيان.

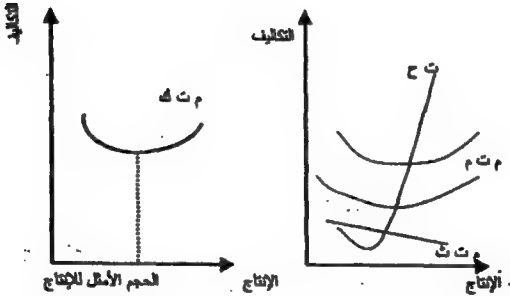
متوسط التكاليف الثابتة ومتوسط التكاليف المتغيرة

ومتوسط التكاليف الكلية والتكاليف الحدية

الإنتاج	متوسط التكاليف الثابتة	متوسط التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الكلية	التكاليف الحدية
١	١٠٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	-
٢	٥٠,٠	٣٥,٠	٨٥,٠	٣٠
٣	٣٣,٣	٢٨,٣	٦١,٧	١٥
٤	٢٥,٠	٢٤,٠	٤٩,٠	١١
٥	٢٠,٠	٢٠,٨	٤٠,٨	٨
٦	١٦,٧	١٨,٣	٣٥,٠	٦
٧	١٤,٤	١٦,٤	٣٠,٧	٥
٨	١٢,٢	١٥,٠	٢٧,٥	٥
٩	١١,١	١٤,٠	٢٥,٠	٦
١٠	١٠,٠	١٣,٤	٢٣,٤	٨
١١	٩,١	١٢,٧	٢٠,٨	١١
١٢	٨,٣	١٢,٢	٢١,٧	١٥
١٣	٧,٢	١٢,٩	٢٠,٩	٢٠
١٤	٧,١	٢٤,٧	٢١,٩	٢٦
١٥	٦,٣	١٥,٩	٢١,٦	٣٣
١٦	٦,٠	١٧,٥	٢٣,٨	٤١
١٧	٥,٩	١٩,٥	٢٥,٢	٥٠
١٨	٥,٨	٢١,٧	٢١,٢	٦٠
١٩	٥,٣	٢٤,٣	٢١,٥	٧١
٢٠	٥,٠	٢١,٢	٢٣,٢	٨٢

### الحجم الأمثل للإنتاج في المدى القصير:

الحجم الأمثل للإنتاج أو المستوى الأمثل للإنتاج يتحقق عندما يصل متوسط التكاليف الكلية إلى أدناه. وأي حجم للإنتاج أكبر أو أقل من الحجم الأمثل يعنى زيادة متوسط التكاليف الكلية، ولما كان معيار تحديد الحجم الأمثل هو أدنى متوسط تكاليف كلية فإنه لا يوجد حجم أمثل واحد لكل المشاريع حيث أن ذلك الحجم يختلف من صناعة إلى صناعة وفي داخل الصناعة من مشروع إلى آخر. ولكل مشروع حجم الإنتاج الأمثل الخاص به في الفترة القصيرة والذي يتحقق عند النهاية الصغرى لمتوسط التكاليف الكلية.



الحجم الأمثل للإنتاج

منحنيات متوسطات التكاليف

### التكاليف الحدية:

هى مقدار التغير فى التكاليف الكلية أو المتغيرة نتيجة لتفسير الإنتاج بوحدة واحدة، أى هى الزيادة (أو النقص) فى التكاليف الكلية أو المتغيرة نتيجة لزيادة (أو نقص) الإنتاج بمقدار وحدة واحدة. ولما كانت التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير حجم الإنتاج فإن التكاليف الحدية لا تتأثر بالتكاليف الثابتة الكلية. ويتخذ منحى التكاليف الحدية الشكل الهلالى أن ينخفض إلى حد معين ثم يأخذ فى التزايد وهذا يرجع إلى أن التكاليف الحدية هى فى واقع الأمر معكوس منحنى للناتج الحدى ولذا فإن منحنى التكاليف الحدية هو معكوس أو معكوس منحنى للناتج الحدى. فنتيجة لثبات حجم عناصر الإنتاج الثابتة فإن إضافة وحدات متتالية من العنصر المتغير سوف تأتى فى البداية مصحوبة بزيادة الناتج الحدى للعنصر المتغير إلى أن يصل الناتج الحدى إلى أقصاه ثم يثبت، وبعد ذلك نتيجة لتزاحم العنصر المتغير على العنصر الثابت يترتب على زيادة العنصر تتناقص الناتج الحدى، أى تتناقص الإضافة إلى الناتج الكلى نتيجة لزيادة العنصر المتغير، ولذا فإن التكاليف الحدية تأخذ نفس المسار الذى يأخذه الإنتاج الحدى ولكن بطريقة عكسية، فهى تتناقص فى البداية (الناتج الحدى يتزايد) إلى أن يصل إلى أتناها (الناتج الحدى فى أقصاه) ثم تبدأ فى التزايد (الناتج الحدى يتناقص).

### أهمية التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة:

ترجع أهمية التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة حيث قد يواجه المشروع مشكلة اتخاذ قرار بالإستمرار فى الإنتاج أم لا، وتثور هذه المشكلة فى حالة انخفاض الطلب على ناتج المشروع وانخفاض الأثمان فى السوق، فإذا كانت الإيرادات المتحصلة من حجم الإنتاج الذى يقوم به المشروع تكفى لتغطية جميع التكاليف المتغيرة وجزء من التكاليف الثابتة فإن من مصلحة المشروع الإستمرار فى الإنتاج. ذلك أن التوقف عن الإنتاج سوف يترتب عليه تحمل المشروع بضارة مساوية لتكاليفه الثابتة الكلية وبالتالي فإن من مصلحته

الإستمرار فى الإنتاج لأنه يغطى فى هذه الحالة جزء من تكاليفه الثابتة. أما إذا كانت الإيرادات المتحصلة لا تغطي تكاليفه المتغيرة الكلية فإن من مصلحته التوقف عن الإنتاج وإغلاق المشروع، ذلك أنه فى هذه الحالة إذا أغلق المشروع سوف يتحمل خسارة لتكاليفه الثابتة فقط أما إذا إستمر فى الإنتاج فى مثل هذه الظروف سوف يتحمل خسارة مساوية لتكاليفه الثابتة الكلية مضافاً عليها جزء من تكاليفه المتغيرة، وبالتالي فإن إغلاق المشروع فى هذه الحالة يحقق له أدنى خسارة ممكنة.

#### التكاليف والربح العادى:

لما كانت التكاليف هى فى واقع الأمر ثمان عناصر الإنتاج التى يستخدمها المشروع، ولما كان الإقتصاديون ينظرون إلى المنظم على أنه عنصر من عناصر الإنتاج وبالتالي فإن عائد التنظيم لابد وأن يكون جزءاً من تكاليف الإنتاج الكلية وبالتالي تشمل لتكاليف الكلية الربح العادى للمنظمة. والربح العادى هو ذلك الحد الأدنى من الأرباح الذى يجب أن يحصل عليه عنصر التنظيم حتى يستمر فى النشاط الإنتاجى الذى يعمل فيه. ويقاس الربح العادى بنقطة الفرصة البديلة لعنصر التنظيم. ويمثل الربح العادى من وجهة النظر هذا ما يمكن أن يحصل عليه المنظم كعائد لخدماته لو أنه ترك المشروع الذى يعمل فيه وعمل فى مشروع آخر أو فى نشاط إنتاجى آخر. فالربح العائد هو عائد خدمة المنظم فى أحسن استخدام بديل. ويمثل ذلك الحد الأدنى الذى يجب أن يحصل عليه المنظم حتى يستمر فى النشاط الإنتاجى الذى يعمل فيه، وحيث أنه يتم النظر إلى المنظم بوصفه عنصراً من عناصر الإنتاج وإلى عائدته وهو الربح العادى كعنصر أو عائد لو دخل المنظم فإن ذلك يستتبع ضرورة إدخال الربح العادى كجزء من نفقات الإنتاج، ذلك أن للمنظم إذا لم يحصل على الربح العادى سوف يتوقف النشاط الذى يعمل فيه إلى نشاط بديل آخر يمكن فيه حصوله على عائد خدمته. أما الأرباح

التي تزيد عن الربح العادى، وذلك حينما تزيد الإيرادات الكلية عن التكاليف (بما فيها عائد المنظم) فيطلق عليها الربح العادى.

### (العلاقة بين منحنيات الإنتاج ومنحنيات التكاليف:

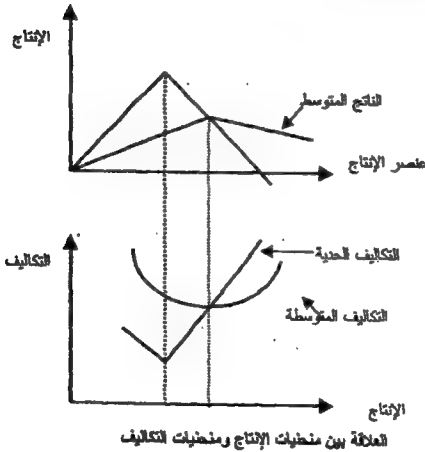
يمكن مناقشة هذه العلاقات عن طريق تصنيفها إلى:

١- العلاقة بين منحنى الناتج الحدى ومنحنى الناتج المتوسط: من الشكل المرفق يتضح أنه إذا كان الناتج المتوسط يتزايد فإن الناتج المتوسط يكون أقل من الناتج الحدى، وإذا كانت الناتج المتوسط فى أقصاه فإنه يكون مساوياً للناتج الحدى، وإذا كان الناتج المتوسط يتناقص فإنه يكون أكبر من الناتج الحدى، والناتج المتوسط يصل الناتج الحدى إلى أقصاه عند مستوى إنتاج أعلى.

٢- العلاقة بين منحنى التكاليف الحدية ومنحنى التكاليف المتوسطة الكلية أو المتغيرة: يتضح من الشكل أنه إذا كانت التكاليف المتوسطة تتناقص فإنها تكون أكبر من التكاليف الحدية وعندما تصل إلى أدناها تتساوى مع التكاليف الحدية، وعندما تتزايد فإنها تكون أقل من التكاليف الحدية.

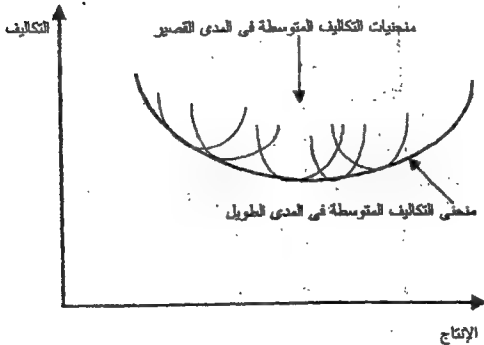
٣- العلاقة بين منحنى الناتج الحدى ومنحنى التكاليف الحدية: منحنى التكاليف الحدية هو فى واقع الأمر مقلوب منحنى الناتج الحدى وذلك يرجع إلى أن التكاليف الحدية ماهى إلا مقلوب الناتج الحدى فعلى سبيل المثال إذا زاد عنصر الإنتاج المتغير وليكن العمل بوحدة واحدة وزاد الإنتاج الكلى بمقدار خمسة وحدات فإن الإنتاج الحدى فى هذه الحالة هو خمسة وحدات، والتكاليف الحدية فى هذه الحالة مقلوباً بوحدة العمل ستكون  $5/1$  وحدة عمل. وعلى ذلك فإنه لنفس العملية الإنتاجية وفى نفس الفترة الزمنية فإنه إذا كان الإنتاج الحدى متزايداً فإن هذا يعنى فى نفس ذلك الوقت أن التكاليف الحدية تتناقص، وعندما يصل الإنتاج الحدى إلى أقصاه فإن هذا يعنى أن التكاليف الحدية فى أدناها وعندما يأخذ الإنتاج الحدى فى التناقص تأخذ التكاليف الحدية فى التزايد.

٤- العلاقة بين منحنى الناتج المتوسط ومنحنى التكاليف المتوسطة: يتضح من الشكل المرفق أيضاً أن منحنى التكاليف المتوسطة مائل إلى مقلوب أو معكوس منحنى الناتج المتوسط ويتضح أو يتبين ذلك إذا ما علمنا أن التكاليف المتوسطة ماهي في حقيقة الأمر أو واقعة إلا مقلوب الإنتاج المتوسط، فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا عشرة من العمال (عنصر الإنتاج المتغير) ينتجون عشرين وحدة من الإنتاج فإن الإنتاج المتوسط يكون  $20 \div 10 = 2$  بينما تكون التكاليف المتوسطة مقاسة بوحدات العمل  $20 \div 10 = 2$ . وعوضاً يمكن القول أن مرحلة تزايد الإنتاج هي في نفس ذات الوقت مرحلة تناقص التكاليف.



سبق الإشارة إلى أن المدى الطويل هو فترة من الطول تسمح بـ  
بإجراء كافة التنويرات الممكنة في حجم المشروع وفي طريقة تنظيم العملية  
الإنتاجية. وبالتالي لا توجد هناك عناصر إنتاجية ثابتة وأخرى متغيرة بل تصبح  
جميع عناصر الإنتاج متغيرة الأمر الذي يترتب عليه عدم وجود تكاليف ثابتة  
وأخرى متغيرة بل يمكن أن نطلق عليها تكاليف الإنتاج في المدى الطويل  
وبالتالي يوجد نوع واحد من التكاليف المتوسطة وهي التكاليف المتوسطة في  
المدى الطويل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل هو  
المنحنى المظلل لمنحنيات متوسطات التكاليف في الأمد الزمنية القصيرة، حيث  
يمس منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل منحنيات متوسطات التكاليف في  
الأمد القصيرة عند نقطة الناتج الأمثل لكل منها يتضح ذلك من الشكل التالي:

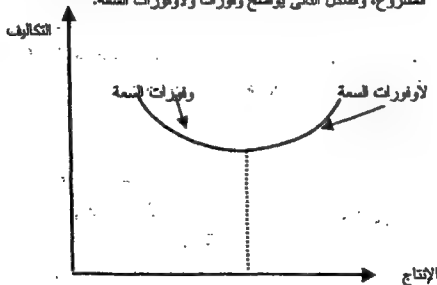




والحجم الأمثل للإنتاج في المدى الطويل هو ذلك الحجم الذي يقابل أدنى نقطة في منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل.

#### ولورات السعة:

كلما توسع المشروع في الإنتاج إنخفضت التكاليف المتوسطة للوحدة من الناتج حتى يصل منحنى متوسط التكاليف إلى أدنى نقطة أي أنه خلال هذا الجزء من المنحنى توجد ولورات السعة ، ويرجع إنخفاض متوسط تكلفة الوحدة من الناتج بزيادة الإنتاج خلال هذا الجزء من المنحنى إلى عوامل فنية كاستخدام الآلات بكفاءة عالية، ومزايا تقسيم العمل، ومزايا مالية وتجارية ومزايا إدارية، أما كلما زاد حجم الإنتاج عن الحجم الأمثل فإن التكاليف المتوسطة للوحدة من الناتج تبدأ في الزيادة بزيادة الإنتاج ويطلق على ذلك لاولورات السعة، وتترجع زيادة متوسط التكاليف هنا إلى أن استمرار زيادة حجم المشروع بعد حد معين ينتج عنه قوة تعمل في الاتجاه المضاد للولورات مثل إستنفاد فرص إقتصادات السعة أو زيادة الحجم كأن يكون تقسيم العمل قد وصل إلى أقصاه والمعدات تصل بكامل طاقتها، ويستعالة التوسع في عنصر التنظيم بعد وصول حجم المشروع إلى حد معين يصبح من الصعب على الجهاز الإداري السيطرة والرقابة الدقيقة على المشروع، ولشكل التالي يوضح ولورات ولاولورات السعة.



## الفصل الثاني نظرية العرض

يعتبر العرض - شأنه في شأن الطلب - أحد القوى الرئيسية المؤثرة في تحديد الأسعار لمختلف السلع والخدمات في الأسواق. ويعرف العرض في التحليل الإقتصادي بأنه الكمية من سلعة أو خدمة التي يعرضها المنتجون للبيع وتكون متاحة للمشتريين في سوق معين وعند زمن معين وفي فترة زمنية معينة. وينبغي هنا أن نفرق بين كل من الكمية المعروضة والكمية المخزونة من سلعة معينة فالكمية المعرضة تمثل العرض الناتج أي الكمية التي يعرضها المنتجون للبيع في السوق، هذا في حين أن الكمية المخزونة تمثل الكمية الموجودة لدى المنتجين أو الوسطاء التسويقيين في مخازنهم.

### العوامل المؤثرة والمحددة للعرض الناتج:

يتحدد العرض الناتج أي الكمية المعروضة من سلعة ما بعدة عوامل

أهمها مايلي:

- ١- عدد المنتجين.
- ٢- الخبرة الفنية للمنتجين.
- ٣- الأساليب الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج.
- ٤- الأسعار السابقة (أسعار العام السابق) والأسعار المتوقعة في العام المقبل.
- ٥- التكلفة والبيع البديلة.
- ٥- التكاليف الإنتاجية.
- ٦- أرباحية الاستثمارات البديلة للموارد الإنتاجية.
- ٧- مدى التدخل الحكومي في عملية الإنتاج.
- ٨- مدى تكامل أو تقاضى الفواتج.
- ٩- مدى وفرة أو ندرة موارد (عناصر) الإنتاج.

### العوامل المؤثرة والمحددة للعرض من الكميات المخزونة:

يتحدد العرض الذي يكون مصدره الكميات المخزونة فقط بعدة عوامل

أهمها مايلي:

- ١- الكميات المتوفرة من السلعة في مخازن المنتجين أو الوسطاء التسويقيين.
- ٢- التغيرات المتوقعة في الأسعار المستقبلية.
- ٣- تكاليف تخزين السلعة لفترة زمنية إضافية.
- ٤- الإستخدامات البديلة لرأس المال المستخدم في الإنتاج والفترة الزمنية الخاصة به.
- ٥- العادات والتقاليد.
- ٦- مدى ثقة المنتجين في توقعاتهم.

### قانون العرض:

تعرف العلاقة بين الكميات المعروضة وأسعارها بقانون العرض والذي

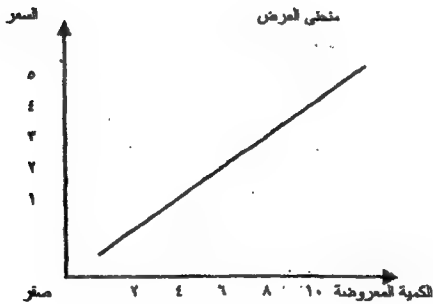
يمكن وضعه في الصورة الآتية:

تتغير الكميات التي يمكن إنتاجها أو عرضها للبيع من سلعة ما تغيراً طردياً مع السعر.

وعند وضع العلاقة بين الكميات المعروضة من سلعة أو خدمة عند الأسعار المختلفة لها في صورة جدولية فإننا نطلق عليه جدول العرض، ويوضع تلك العلاقة في صورة بيانية وكما جرى العرف يستعمل المحور الأفقي للدلالة على عدد الوحدات المعروضة من السلعة أو الخدمة، كما يستعمل المحور الرأسي للدلالة على الأسعار المقابلة لتلك الكميات، فإن المنحنى المعبر عن تلك العلاقة يطلق عليه منحنى العرض ويمكن إيضاح كل من جدول منحنى الطلب كالأتي:

جدول العرض

الكمية المعروضة	سعر المصلحة
١٠	٥
٨	٤
٦	٣
٤	٢
٢	١



### العرض الفردي وعرض السوق

العرض الفردي: يمثل العرض الفردي الكمية التي يتم عرضها من سلعة أو خدمة معينة بواسطة وحدة اقتصادية واحدة عند مختلف الأسعار.

عرض السوق: يمثل عرض السوق الكميات التي ي عرضها البائعون أو المنتجون من سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنية وفي سوق معينة.

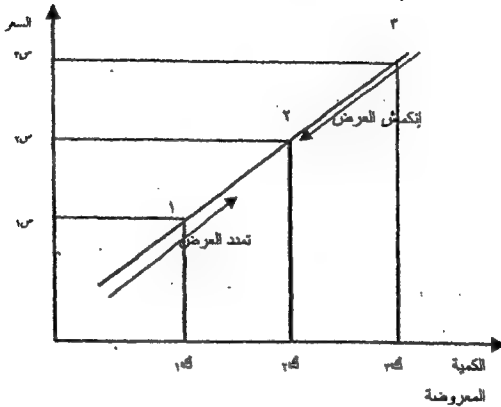
ويوضح الجدول التالي العلاقة بين العرض الفردي وعرض السوق

العرض الإجمالي	العرض الفردي			السعر
	المنتج الثالث	المنتج الثاني	المنتج الأول	
٢٠	٥	٥	١٠	٢
٣٥	٧	١٠	١٨	٣
٤٥	٨	١٢	٢٥	٤
٥٥	١٠	١٥	٣٠	٥

أى أن عرض السوق ما هو إلا مجموع عرض المنتجين عند مختلف المستويات السعرية .

### إتكاش وتمدد العرض:

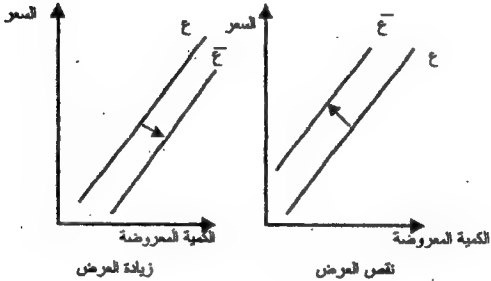
يطلق على الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى العرض نتيجة لتغير السعر بإتكاش أو تمدد العرض والرسم التالي يوضح ذلك.



ومن الرسم يتضح أنه إذا كان السعر من ١ فإن الكمية المعروضة من السلعة في هذه الحالة هي ١ ، وإذا ارتفع السعر إلى ٢ فإن الكمية المعروضة من السلعة تزداد إلى ٢ أي يحدث انتقال على منحنى العرض من النقطة (١) إلى النقطة (٢) وهذا ما يطلق عليه بتمدد العرض، أما إذا كان سعر السلعة من ٢ فتكون الكمية المعروضة من السلعة هي ٢ ، فإذا انخفض سعر السلعة إلى ١ فإن ذلك من شأنه أن يقل الكمية المعروضة من السلعة إلى ١ أي يحدث انتقاله على منحنى العرض من النقطة (٢) إلى النقطة (١) وهذا الانتقال هو ما يطلق عليه إنكماش العرض.

### تغير العرض:

يتغير العرض على ملة ما من وقت لأخر وبالتالي ينتقل منحنى العرض نتيجة لتغير العرض، وتغير العرض إما أن يكون بنقص العرض أو زيادة العرض والشكل التالي يوضح ذلك:



حيث أن نقص العرض يؤدي إلى انتقال منحنى العرض من مكانه إلى مكان آخر إلى يسار وإلى أعلى المنحنى الأصلي، هذا في حين أن زيادة العرض يؤدي إلى انتقال منحنى العرض من مكانه إلى مكان آخر إلى اليمين وإلى أسفل المنحنى الأصلي.

### مرونة العرض

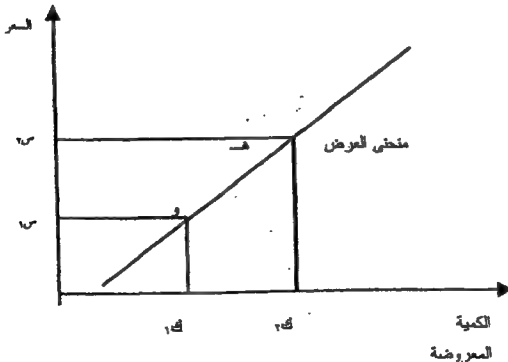
تقيس مرونة العرض مدى إستجابة الكمية المعروضة من سلعة معينة للتغيرات في سعرها، ومرونة العرض التي نعنيها هنا هي مرونة العرض السعرية وتقاس مرونة العرض السعرية بمقياسين هما:

أ- مرونة النقطة: وهي التي تقيس المرونة عند نقطة معينة على منحنى العرض

مرونة النقطة = 
$$\frac{\text{التغير النسبي في السعر}}{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}$$

$$\begin{aligned} &= \frac{\frac{\Delta P}{P}}{\frac{\Delta Q}{Q}} \\ &= \frac{\Delta P}{P} \times \frac{Q}{\Delta Q} \end{aligned}$$

ب- مرونة القوس: وهي التي تقيس المرونة بين نقطتين على منحنى العرض





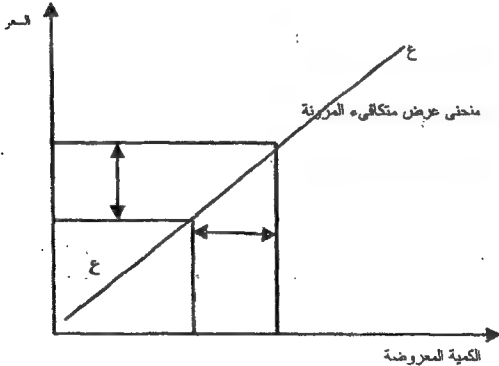
$$\text{مرونة القوس} = \frac{\frac{K_2 - K_1}{K_1 + K_2}}{\frac{S_2 - S_1}{S_1 + S_2}}$$

### حالات مرونة العرض:

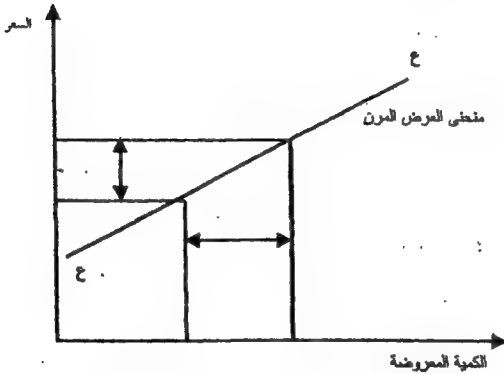
يمكن من خلال مقياس مرونة العرض السعرية إستعراض خمسة حالات

هي:

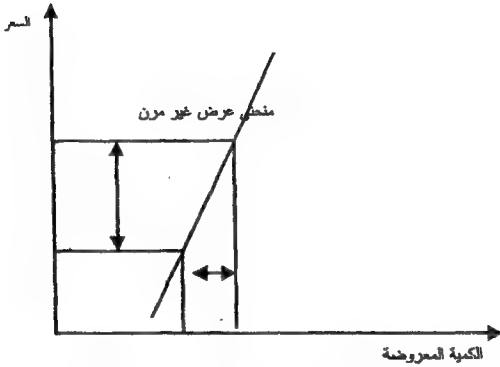
١- العرض متكافئ المرونة: حيث يكون معامل مرونة العرض مساويا للواحد الصحيح، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنفس النسبة، وفي هذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالي:



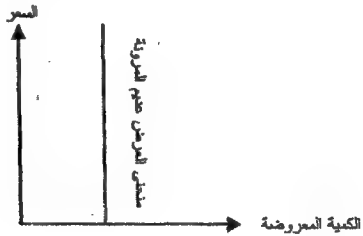
٢- العرض المرن: حيث يكون معامل مرونة العرض أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنسبة أكبر، وهذه الحالة يتخذ منحني العرض الشكل التالي:



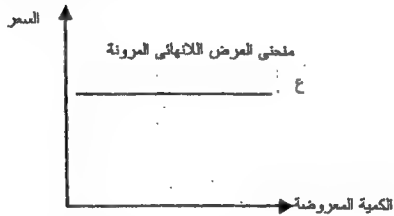
٣- العرض غير المرن: حيث يكون معامل مرونة العرض أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنسبة أقل، وفي هذه الحالة يتخذ منحني العرض الشكل التالي:



٤- العرض عديم المرونة: حيث يكون معامل مرونة العرض مساوياً للصفر وذلك لأن أى تغير فى السعر لا يؤدي إلى حدوث أى تغير فى الكمية المعروضة من السلعة، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالى:

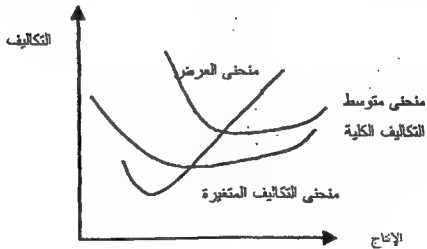


٥- العرض الانهائي المرونة (كامل المرونة): حيث يكون معامل مرونة العرض مساوياً مالا نهائية ( $\alpha$ ) وذلك لأن الكميات المعروضة من السلعة لا يتغير بتغير سعر السلعة، وفي هذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالي:



علاقة العرض بالتكاليف

منحنى العرض يمثل الجزء الصاعد من منحنى التكاليف الحدية بعد تقاطعه مع متوسط التكاليف الكلية في أنقى نقطة لها. ويمكن بيان ذلك من خلال الرسم التالي:



## الباب الخامس

### نظرية النقود والتضخم والدورات الاقتصادية

#### الفصل الأول: نظرية النقود

##### أولاً: نشأة النقود وتطورها وأنواعها

تعتبر النقود أداة إجتماعية اخترعها الإنسان منذ عهد بعيد ولعلها للغير أو يتلقاها منه مقابل الحصول على سلعة أو خدمة. وقد دعى الإنسان إلى إبتكار فكرة النقود الحاجة إلى توسيع نطاق التبادل الذى دعم وجوده بإزدياد التخصص وتقسيم العمل وإتساع نظام الملكية الخاصة.

وقد بدلت المبادلات الأولى بين الأفراد والجماعات عن طريق المقايضة. ويتسم نظام المقايضة بالمسلوئيه التالية: (١) أنه يجعل المبادلة معتمدة على تصادف مزدوج للطلبات والحاجات بين المتبادلين، (٢) أنه يتحتم وجود معدل إستبدال لكل صنفعة ولايستتبع ذلك من صعوبة ضبط معدلات التبادل بين عدد كبير من السلع المقايضة (٣) صعوبة تجزئة بعض السلع التى لا تقبل التجزئة طبيعتها أو تضر بها عملية التجزئة، (٤) أن المقايضة لا تسمح بالإدخار بمطاه المعروف الآن إذ كانت السلع تنتج وتتبادل بقصد الإشباع المباشر ولم يكن الإدخار عندئذ سوى عملية تخزين سلع فاضلت عن الإحتياجات الإستهلاكية المباشرة.

##### النقود السلعية:

لما واجه الإنسان صعوبات المقايضة سالقة الذكر ويتطور نظام التخصص وتقسيم العمل أصبحت المقايضة قيدا على المبادلات بدلا من أن تكون وسيلة لتسهيلها وقد كان هذا داعيا لأن يتفق العقل البشرى على وسيلة جديدة لتسهيل

المبادلات، وهي النقود السلعية لكي تستخدم كمقياس للقيم. إلا أن تحديد نسبة المقايضة . وقد تأثر إختيار النقود السلعية بمرحلة التطور الإقتصادي التي يشهدها المجتمع. ففي مرحلة الصيد والقتل استخدمت الجلود والسهام كنقود سلعية وفي مرحلة الرعي استخدمت المشية والغلال.

#### النقود المعنوية:

بالرغم من أن النقود السلعية سهلت المبادلات نسبياً فإن الإنسان

لم يرتض هذه الأنواع من النقود لما لها من عيوب أهمها :

١- أنها قابلة للتلف

٢- يحتاج تخزينها إلى مساحات كبيرة.

٣- ارتفاع النفقات اللازمة لتخزينها والمضرة بها.

٤- صعوبة حملها وعدم قابليتها للتجزئة.

٥- تباين أنواعها وأحجامها.

وقد دعت هذه العيوب إلى إختيار سلعة أو سلعتين لاستعمالها كوسيط نقدي بشرط أن ترتضيه الجماعة وتقبله قولاً عاماً وأن يكون متيناً يسهل حمله ويمكن تجزئته إلى أجزاء صغيرة ويتم المعروض منه بالقدرة النسبية<sup>(١)</sup>. ولأنك أن هذه الصفات جميعها تنطبق على المعدن النفيسة التي استعملت كنقود معنوية وهي في الواقع نقود سلعية تحت ضغط إزداد المبادلات ورغبة الإنسان في تبسيطها وتسهيلها.

ولقد مر استعمال المعدن النفيسة كنقود بمدة مراحل ففي المرحلة الأولى كاستعمال المتعاملون ويقولون المعدن النفيسة بعد أن يزادوا ويختبروا مقدار ما تحتويه من الثوابت<sup>(٢)</sup> وتسمى هذه المرحلة بمرحلة النقود الموزونة. وقد كانت المبادلة تتم بمقايضة السبيكة المعدنية بالسلعة المطلوبة. والمرحلة الثانية هي مرحلة النقود المعدنية المعدودة. وقد تم ذلك عن طريق تزيين السبائك المعدنية ووضع ختم رسمي عليها يضمن وزنها وجاؤها

(١) يمكن أن يضاف إلى الشروط السابقة: (أ) أن يكون التصرف عليه سهلاً بحيث

لا يترتب على حمله الكثير من المتاعب وضياح الطوق (ب) أن يكون ذا قيمة مستقرة

نسبياً. (ج) أن يكون متشابه بحيث تكون الأجزاء المتساوية منه متساوية في القيمة.

(٢) وهو ما يطلق عليه عبارتها اليوم: تشر ما تحتويه من «محتوى خالص».

حتى لا تُوَزن وتُختبر في كل مبادلة. وقد يسر ذلك تقدير النقود بالمعد بدلاً من الوزن ثم ظهرت بعد ذلك القطع النقدية على هيئة مبالغ مستقيمة الشكل تضمن الدولة وزنها وعيارها وتسجل ذلك على وجهها أما في المرحلة الثالثة فقد أصبحت النقود المعدنية ملزمة للأفراد بقوة القانون وظهر السعر الرسمي أو القانوني للعملة. كما دعت حاجة المبادلات<sup>(١)</sup> إلى أن توجد بجانب النقود المصنوعة من المعادن النفيسة أنواع أخرى من النقود المساعدة تصنع من المعادن غير النفيسة كالبرونز والنيكل. وتتسم هذه النقود المساعدة بأن قيمتها الاسمية المسجلة عليها تفوق قيمتها الفعلية<sup>(٢)</sup>. ولذلك فإن للنقود المساعدة قوة إبراء محدودة تختلف من مجتمع لآخر. وفي جمهورية مصر العربية حدد القانون رقم ٢٥ لعام ١٩١٦ في المادة رقم ١٤ قوة إصدارها القانونية بمائتي قرش النقود النحاسية وعشرة قروش من النيكل أو البرونز. وتستأثر الحكومات وحدها بحق إصدار هذا النوع من النقود وتحديد مدى اختلاف قيمتها المعدنية عن قيمتها الاسمية.

#### قانون جريشام:

كثيراً ما يترأى للسلطات العامة خاصة في أوقات الأزمات

المالية أو في أوقات الحروب سك مقدار من النقود بوزن أقل مما يجب من المعدن النفيس. وبهذا تكون السلطات العامة قد حطت من قدر النقود المعدنية. وقد أدى ذلك إلى ظهور قانون جريشام<sup>(٣)</sup> للقتال بأن السلطات العامة إذا سكّت نقوداً تتضمن كمية أقل من المعدن النفيس فإن النقود المعدنية الأحسن أي الأكثر قيمة والمحتوية على قدر أكبر من المعدن النفيس تختفي من التداول. وهذا يعني أن قطعة النقود إذا تضمنت كمية من المعدن النفيس قيمتها أكثر من القيمة الاسمية أي القانونية لقطعة النقود فإن بعض الأفراد يحزرون على صهرها وتحويلها إلى سبائك إذ تكون قيمتها على هذه الصورة أعلى من قيمتها كقطعة من النقود.

(١) صغيرة القيمة.

(٢) من الأمثلة عليها في جمهورية مصر العربية القرش صاغ والمليم.

(٣) وضع هذا القانون بالملكة البريطانية.

### النقد الورقية:

عندما كانت الدول الأوروبية على عتبة النظام الرأسمالي كان التجار خوفاً من سرقة ثروتهم من النقود المعدنية يودعونها عند بعض الصائغين والصيارفة نظير شهادات إيداع تدل على ملكيتهم لثروات معينة. وكانت شهادة الإيداع عبارة عن إيصال من شخصية معروفة بأن التاجر قد أودع لديه مبلغاً معيناً وتتضمن وعداً بدفع هذا المبلغ لصاحبه في تاريخ معين. وقد تبع ذلك أن تخصص بعض الصياغ والصيارفة في قبول مثل هذه الودائع ولأخذ اسم البنك يطلق على ذلك المكان الذي يتم فيه مثل هذا النوع من المعاملات وقد كانت النقود تودع نظير عسلة يدفعها صاحب الوديعة للصراف أو المصرفي الذي يتولى حراستها ويلتزم بردها في تاريخ معين. ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى استعمال شهادات إيداع في المعاملات واستبدالها في الوفاء بالالتزامات النقدية وهذا يعني أن شهادات الإيداع أصبحت قابلة للتداول بعد تظهيرها أي بعد أن يتنازل عنها مالكوها ويسجل هذا التنازل على ظهرها وبعد ذلك أصبح من الممكن أن تنقل شهادات الإيداع ذاتها في التعامل بدون تظهير. وبهذا دخلت في التداول وصارت نقوداً بعد أن كانت مجرد شهادة إيداع تدل على وجود النقود المعدنية كما لم يعد ذكر اسم صاحب النقود على شهادة الإيداع وإنما أصبحت لحاملها ويلزمه دفترية أي لاكسور فيها. ومن هذا بدأ يستعمل النقود الورقية أي البنكوت. فالبنكوت إناء عبارة عن إيصال دين في ثمة من يصدر الورقة. ولهذا نجد أن البنك المركزي المصري مثلاً يكتب على أوراق البنكوت التي يصدرها المعهد بأن أدفع عند الطلب لحامل هذا السند مبلغ ..... وقد كان المفروض أن تبقى البنوك بتمهلاتها فتدفع لحامل سنداتها نقوداً معدنية عند الطلب بدلاً من أوراق البنكوت ولكن الملاءمات وقوا في البنوك بمضي الزمن وتبينت البنوك بالتجربة أن نسبة أوراق البنوك التي يطلب منها تحويلها إلى نقود معدنية تمثل نسبة صغيرة من مجموع ما أصدرت منها ولم تجد البنوك مهرباً للاحتفاظ بقدر من النقود المعدنية الخاملة مساوياً لما أصدرته من أوراق البنكوت ولهذا أصدرت البنوك نقوداً ورقية أكثر مما لديها من أرصدة معدنية وحقت نتيجة لذلك أرباحاً كبيرة.

هذا ويجدر التمييز بين النقود الورقية القابلة للصرف والنقود الورقية غير قابلة للصرف. وقد كان من الضروري لأوراق البنكوت في بداية استعمالها أن تكون قابلة للصرف بالذهب (أو غيره من المعادن النفيسة) بسبب ما جرى عليه العرف حينئذ من أن



وسيط الإستبدال لابد أن يكون ذا قيمة في حد ذاته، ولم يتخل الأفراد عن هذا الإعتقاد إلا بعد فترة طويلة بعد أن رغبوا في قبول شيء كقود دون أن يكون له قيمة في حد ذاته. وقد حدثت آخر مرحلة في تطور النقود الورقية عندما حدثت الزيادة المطردة في إصدار النقود الورقية مع قلة المعادن النفيسة لدى بنك (أو بنوك) الإصدار بالدولة إلى أن توقف الدفع بالمعادن النفيسة في أوقات الحروب والأزمات المالية وهى الفترات التى يتدفق فيها حملة النقود الورقية على البنوك لتحويلها إلى نقود معدنية وقد كان وقف الدفع فى البداية إجراء مؤقتاً ينتهى بإنتهاء الحروب والأزمات المالية ثم تحول إلى إجراء دائم وتحولت النقود الورقية إلى نقود إلزامية غير قابلة للمصرف أى غير قابلة للتحويل إلى معادن نفيسة وهذا يعنى أن هذه النقود الورقية ليس لها قيمة ذاتية كسلعة وإنما تعتبر قوة شرائية إستناداً إلى أمر القائلون من ناحية وثقة الأفراد فيها من ناحية أخرى. وكان من الضروري أن تنظم أو تهيمن الدولة على صلية إصدار أوراق البنكوت وتبشرها. ومن الأساليب الشائعة الإستعمال أن تحدد الحكومة كمية أوراق البنكوت المصدرة فتجعلها نسبة معينة من أصول البنك المصدر. وتختلف هذه النسبة من دولة إلى دولة ومن فترة زمنية إلى أخرى فى نفس الدولة وفقاً لطبيعة النشاط الإقتصادى المتأدى فيها.

#### النقود المصرفية:

ظهرت النقود المصرفية أو نقود الودائع لما تطورت لرأسمالية من عصرها التجارى إلى عصرها الصناعى إذ إشتدت حاجة رجال الأعمال الصناعيين إلى المزيد من رؤوس الأموال التى تتيح لهم التوسع فى الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح، والنقود المصرفية تمثل حقوق الأفراد المودعين على البنوك المودع لديها. وهذا الحق أى الوديعة والذي يمثل إلتزام على البنك لإنشاء فقط عن طريق الإيداع بسبل ينشأ أيضاً عن طريق عرض منحه البنك لأحد عملائه ثم تركه العميل لدى البنك ولم يحبه على الفور<sup>(١)</sup>. والبنك يقدم بإقتراض عملائه عن طريق القود فى دفاثره إذ يكفى أن يقيّد فى دفاثره مبلغاً لحساب شخص معين حتى تصبح له وديعة مصرفية. وجدير بالذكر أن هناك نوعين من الودائع المصرفية، النوع الأول يسمى ودائع تحت الطلب وهذه يكون

(١) تعتبر الودائع التى تنشأ نتيجة لعمليات الإقتراض التى تقوم بها البنوك ودائع غير

لأصحابها الحق في سحبها عند الطلب باستخدام الشيكات. والشيك هو أمر كتابي صادر من شخص طبيعي أو معنوي له وديعة إلى البنك الذي أودع فيه نقوده بأن يدفع عند الإطلاع المبلغ المذكور في السند إما لشخص معين أو لذاته أو لحامله. وعلى ذلك فإن كان لشخص معين ودائع في أحد البنوك وترغب على معاملته أنه أصبح مديناً فإنه يستطيع أن يتخلص من الدين بسحب شيك على بنكه بمقدار الدين لمصلحة دائنته الذي يستطيع أن يقبض قيمة الشيك أو يحتفظ بها في البنك أو يحول الشيك لغيره من دائنتيه. وهذا يعني أن الودائع أو النقود المصرفية قد قامت بوظيفة النقود فامكنتها أن تسوى الديون وتحقق التبادل بدون استخدام النقود الورقية أو النقود المعدنية<sup>(١)</sup>.

وقد يودع الأفراد نقودهم في شكل ودائع آجلة في البنوك أو صندوق التوفير نظير فائدة تتناسب غالباً مع أجل الوديعة ولا تستخدم الشيكات في السحب من هذه الودائع الآجلة كما هو الحال في الحسابات الجارية.

- 
- (١) تجدر ملاحظة أن النقود المصرفية هي الوديعة نفسها وليس الشيك، إذ أن الشيك بدون الوديعة (أي بدون رصيد) لا يساوي شيئاً وهذا يعني أن الشيك يلوب عن النقود المصرفية ويمكن أن يحول إليها كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية في بداية نشأتها إذ كانت تنوب عن النقود المعدنية ويمكن أن تحول إليها. وينحصر الفرق بين الورقيتين في أن وظيفة الشيك هي أن يسحب نقوداً أو يسوى التزاماً عن طريق التقييد في دفاتر البنك وتنتهي وظيفته بعد استعماله في أول تسوية يدخل فيها أما النقود الورقية فهي تسوى الالتزامات مباشرة ولا تستهلك ولا تفقد قيمتها بعد استعمالها إنما تفقد قوة شرائية متداولة يضاف قيباً بعد استعمالها ويضاف إلى ذلك أن الشيك لا يتبدل بصفة القبول العام كالنقود الورقية التي عطاها المدين في قبولها أو رفضها.

### ثانياً: وظائف النقود

لإستعمال النقود مزايا عديدة إذ لايمكن أن يتم كل من الإنتاج والإستهلاك فى المجتمعات المعصرية التى تعتق مبدأ الملكية الخاصة بدونها، إذ يقوم معظم سكان هذه المجتمعات بمبادلة مايملكون بما يملكه غيرهم عن طريق النقود التى تعتبر واسطة التبادل وأداته وبغيرها لايمكن أن تقوم لنظام الملكية الخاصة قائمة، وقد أدى التوزيع الشخصى للدخل إلى توزيع النقود بدرجات متفاوتة على مختلف أفراد المجتمع إذ أصبح الكثير منهم لايملكون منها إلا القليل ويحصل عليه مقابل عمله الذهنى أو العضلى أو الإثباتى معاً والنقود بالنسبة لهؤلاء مجرد واسطة للتبادل لشراء السلع والخدمات الإستهلاكية.

هذا فى حين إستطاع آخرون أن يملكوا كبراً كبيراً من النقود وأن يزيدوا مسن ملكياتهم عن طريق إستخدام هذه النقود كرأس مال فى مختلف الأنشطة الإنتاجية والنقود بالنسبة لهذا الطريق تعتبر أداة إيداع وإستثمار. وليس هناك مايمنع أن تكون النقود أداة إلتئمان فيقتضى البعض مبلغاً من النقود لشراء سلع الإنتاج أو لشراء سلع الإستهلاك وفقاً لطبيعة النشاط الإقتصادى الذى يقوم به. والنقود فوق كل ذلك فى نظر الجميع معيار وقاسم مشترك لتحديد القيم. وكل هذا يعنى أن للنقود تقوم بعدد من الوظائف التى لايمكن للمجتمعات فى العصر الحديث الإستغناء عنها وهذه الوظائف هى كونها: (١) وسيط للإستبدال أو وسيلة للدفع، (٢) مقياس للقيم، (٣) وحدة للحاسب، (٤) مخزن للقيمة وأداة للإيداع، (٥) أداة للإلتئمان أى الدفع المؤجل.

١- النقود وسيط للإستبدال أو وسيلة للدفع: ويعتبر هذا أهم إستخدام للنقود إذ أدى التخلص من عيوب المقايضة سالفة الذكر، فضلاً عن ذلك فلان إستعمال النقود كوسيلة للدفع مكن الأفراد من بيع عناصر الإنتاج التى يملكونها إلى المنشآت الإنتاجية التى تقوم بدورها بدفع ثمن هذه العناصر الإنتاجية أو ثمن خدماتها فى صورة نقود. ويقوم الأفراد بعد ذلك بدفع بعض أو كل هذه النقود نظير السلع والخدمات الإستهلاكية التى يرغبونها.

وهذا يعنى أن النقود قامت كوسيط لإستبدال السلع والخدمات الإنتاجية بالسلع والخدمات الاستهلاكية وهذا يعنى أن عمليات الإنتاج وجدت مايد سر لتداول النقود لأنه لايمكن لأى شخص أن يحصل على النقود إلا إذا إستطاع أن يقدم منفعة مقابلة لها وهذا هو الإنتاج<sup>(١)</sup> ولهذا ترتبط نظرية النقود بنظرية الإنتاج، ولهذا أيضاً فإن الضرورة تقضى بوجود تناسب بين حجم أو كمية النقود وبين حجم الإنتاج، فطالما احتفظت النقود بتوازنها بالنسبة إلى الإنتاج احتفظت بالقوة الشرائية<sup>(٢)</sup>، أما زيادة كمية النقود المصدرة بدون زيادة مقابلة فى حجم الإنتاج فلايخلق قوة شرائية على الإطلاق، بل يودى إلى ظاهرة "التضخم" ويحدث عكس ذلك بطبيعة الحال فى حالة "الإكماش".

٢- النقود مقياس للقيم : وهذا يعنى أن النقود تقيس قيم السلع والخدمات وبالتالي توجد معدلاً للإستبدال بين السلع والخدمات المختلفة الأنواع فالنقود أساس لمقارنة القويم عند الإستبدال وبالتالي تعتبر دالة عامة أو مشتركة للقيمة<sup>(٣)</sup> حتى أن الأشخاص إذا أرادوا أن يقايضوا سلعة بسلعة أو بسلع أخرى لجأوا إلى النقود فإستعملوها كمقياس للقيمة بطريقة غير مباشرة.

٣- النقود وحدة للحاسب: فالوحدة النقدية فى مجتمع معين تعتبر وحدة قياس لقيم السلع والخدمات كلها . وهذا يعنى أن الثمن هو عدد الوحدات النقدية التى تعطى فى مقابل وحدة واحدة من السلعة ولما كانت وحدة النقود (أى الجنيه مثلاً) تعتبر أهم وحدة للقياس فى البنين الإقتصادى كله لهذا كان من لوجب الأمور وأهمها أن تكون قيمتها ثابتة أو مستقرة نسبياً. ومع ذلك فغالباً مايتعرض قيمة وحدة النقود للكثير من التقلبات إذ ترتفع وبالتالي تزيد قوتها الشرائية فتصبح قلادة على شراء مزيد من النعم أى السلع والخدمات فى فترات الركود أو الإكماش الإقتصادى، وتنخفض قيمة وحدة النقود وبالتالي تقل قوتها الشرائية وتصبح قلادة على شراء قليل من السلع والخدمات فى فترات الإكتعاش أو الراج وارتفاع الأسعار.

(١) يعرف الإنتاج بأنه خلق أو إضافة المنافع الإقتصادية.

(٢) القوة الشرائية للنقود هى مقدار مايتشتره من السلع والخدمات

(٣) يمكن فى هذه الحالة القول أن النقود "مقياس للأثمان" وهو تعبير يعتبر أدق من وصفها بأنها "مقياس للقيم".

٤- - النقود مستودع أو مخزن للقيمة وأداة للإيفاء: نظراً لعدم قابلية النقود للتلف ونظراً لأنها تحتفظ بقيمتها الإسمية بغير تغيير عبر الفترات الزمنية ، فإنها أصبحت أداة الإيفاء المفضلة عند الأشخاص. وهذا يعنى أنهم يفضلون الاحتفاظ بما يدخرونه فى صورة نقود. ولذلك فقد قامت المنشآت المالية التى تقبل المدخرات مثل البنوك وصناديق التوفير وغيرها. ومما يسترعى الإنتباه أن تقلب قيمة النقود يعوقها عن أداء هذه الوظيفة.

٥- - النقود أداة للإئتمان أى للدفع المؤجل : يمكن إستعمال النقود للإئتمان من تأجيل الإنفاق الحاضر إلى وقت ما فى المستقبل ، كما مكن رجال الأعمال من أن يتعاقدوا فى الحاضر على أن يدفعوا قيمة مشترياتهم حينما يتسلموا سلعهم فى المستقبل . وهذا يعنى أن النقود أساس لعمليات الإئتمان إذ كلما تعاد الأشخاص على الدفع فى المستقبل كلما إحتاجوا إلى أساس لعمليات الإئتمان إذ كلما تعاد الأشخاص على الدفع فى المستقبل كلما إحتاجوا إلى وسيط نقدي تكون قيمته المستقبلية هى نفس قيمته الحاضرة بقدر الإمكان .

وسا يسترعى الإنتباه أن الوظائف السابقة للنقود لا تعتبر من الناحية العملية منفصلة عن بعضها بل أنها تعتبر متصلة إتصالاً وثيقاً ، فإذا فقدت النقود وظيفتها كأداة للإئتمان أو الدفع المؤجل فإنها تفقد قيمتها كمستودع أو مخزن للقيمة . ويحدث هذا فى فترات التضخم المالى السريع وإرتفاع الأسعار إذ تتدهور قيمة النقود بسرعة ولا تصبح جديرة بالإحتزان، ومتى فقدت النقود هذه الوظيفة الثالثة بدأ الأشخاص الشك فى مقدرة النقود على أداء وظائفها الأخرى.

### ثالثاً: النظم النقدية

تتعدد أشكال النقود المتداولة فى وطن معين فهى ورقية ومعنوية ومصرفية ويعرف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد والقوانين التى تقرها السلطات التشريعية والنقدية فى دولة معينة بهدف تنظيم إصدار النقود بأنواعها المختلفة والمسل على أن تتحقق فيما بينها رابطة قانونية تنظمها جميعاً وتبين علاقة كل منها بالأخرى وتحافظ على

قيمتها التبادلية وعلى كل دولة نظام نقدي يحدد الوحدة النقدية القياسية وبين صلة النقود المتداولة بها وهذا يعنى أن كل نظام نقدي يتكون من ثلاثة عناصر : (١) أنواع النقود المختلفة المتداولة ، (٢) الوحدة النقدية القياسية ، (٣) القاعدة النقدية .

وقد أدى تعدد العملات المتداولة في وطن معين أو دولة معينة إلى ضرورة تحديد العلاقة فيما بينها لذلك جرت العادة على إختيار إحدى هذه العملات وإعتبارها وحدة نقدية قياسية، وهذا يعنى أن الوحدة النقدية القياسية تعتبر وحدة للتحاسب في مختلف المعاملات الاقتصادية وتعتبر كذلك وحدة لجميع العملات الأخرى المتداولة التي تكون إما أجزاء منها أو مضاعفات لها . والجنيه المصري هو الوحدة النقدية القياسية في جمهورية مصر العربية والدولار الأمريكى هو الوحدة النقدية القياسية في الولايات المتحدة الأمريكية والجنيه الإسترليني هو الوحدة النقدية القياسية في بريطانيا وهكذا ... إلخ . وتختار الوحدة النقدية القياسية عادة على أساس مساواتها لأقصى أو لأدنى إنفاق يومي للشخص الطبيعي في مجتمع معين .

أما فيما يتعلق بالقاعدة النقدية فقد كانت ركناً هاماً في كل الأنظمة النقدية المعدنية كما كانت تستعمل للدلالة على الوزن من المعدن الخالص الذي تحتويه وحدة النقد. وقد تطور معنى القاعدة النقدية فصارلت تعنى نفس المعدن الذي تصنع منه الوحدة النقدية القياسية فكان النظام النقدي الإنجليزي على قاعدة الذهب لأن الوحدة النقدية القياسية الإنجليزية وهي الجنيه كانت تصنع من الذهب<sup>(١)</sup> في حين كان النظام النقدي الفرنسي على قاعدة الذهب والفضة معاً أى على قاعدة المعدنين . وهذا يعنى أن قاعدة النقد كانت تتوالف فيها أهم وظائف النقود وهي كونها واسطة التبادل ومقياس للقيم، وبعبارة أخرى كان

---

(١) يتبتم نظام الذهب بوجود علاقة ثابتة بين الوحدة النقدية القياسية وبين الذهب ، فإذا كانت الوحدة النقدية القياسية هي الجنيه الإسترليني أو الدولار الأمريكى فإنه في ظل نظام الذهب يكون الجنيه الإسترليني أو الدولار الأمريكى عبارة عن وزن معين من الذهب. وهذا يعنى أن قيمة الوحدة النقدية القياسية تكون مرتبطة ارتباطاً تاماً مايسع الذهب.

ذهب أو الفضة يستخدم في تسوية معاملات عند الإقتضاء كما كانا المعيار الحقيقي لقياس قيم مختلف السلع والخدمات .

ويتطور النشاط الإقتصادي وظهور النقود الورقية والنقود المصرفية والإستثناء بها عن الذهب والفضة عدلت المجتمعات عن القواعد للتقنية المعدنية، وفي هذه الحالة 'حيث لا توجد علاقة ثابتة بين معدن من المعادن النفيسة كالذهب أو الفضة وبين الوحدة النقدية القياسية' يقال عادة أن التول تتبع قاعدة النقود الورقية الإلزامية وتمنئى قاعدة النقود الورقية الإلزامية أن وحدة النقد القياسية لا ترتبط بالذهب بنسبة مقررـة ولكنها لا تمنئى على الإطلاق أن قيمة العملة تترك وشأنها حتى تتدهور بالنسبة للذهب . فالدول التي تتبع هذه القاعدة تخضع عملتها لقيود يتعلق أغلبها بتحديد كمية النقود الورقية التي يصدرها بنك الإصدار ، إذ ترى الدولة تضع الحد الأقصى لكمية النقود كما في إنجلترا أو تقرر أن يكون الإصدار مضموناً بالذهب وبالعملات الأجنبية والمفندات الوطنية كما في جمهورية مصر العربية، وقد جرت أغلب الدول والأوطان الأجنبية على أن تقرر في نفس الوقت قابلية تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت قابل للتعديل، وهذا هو العامل المهم في القاعدة النقدية إذ المقصود بها أن توجد أساساً صالحاً لتبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وقد كان الهدف من قاعدة الذهب في الماضي في الدول التي أخذت بها هو ضمان تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية بسعر صرف الذهب على أساس أن الذهب هو العملة التي يمكن تحويلها إلى أية عملة أجنبية .

ومما يسترعى الإنتباه أن معظم الدول التي كانت تسير على قاعدة الذهب أصبحت تستطيع تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية دون حاجة لوساطة الذهب وبهذا يمكنها أن تواصل تجارتها للخارجية، ولكي تتجنب أخطار التضخم وإرتفاع الأسعار يجعب أن تجعل كمية النقود الورقية الإلزامية المصدرة متناسبة مع ما يحدث من نمو في الطاقة الإنتاجية الوطنية وفي الأعداد السكانية، وجدير بالذكر أن قاعدة العملة الورقية الإلزامية لا تمنئى عدم إستعمال الذهب على الإطلاق في النظام النقدي وإنما تجعل للذهب وظيفة أخرى وهي أنه يصبح احتياطياً للمعاملات الخارجية إذ يستخدم في تسوية فروق التبادل مع الخارج بـ قيم تسدير مباشرة أو يحول إلى عملات أجنبية تتم بها تسوية

مثل هذه الفروق، وهذا يعنى أن الذهب هو عملة العملات وتهتم الدول التى تأخذ بقاعدة النقود الورقية الإلزامية بجمعه لأنها تحتفظ للذهب بوظيفته فى تسوية فروق المدفوعات الدولية أى فى المعاملات الخارجية فقط .

### رابعاً: قيمة النقود

يقصد بقيمة النقود القوة الشرائية لها أى هى مقدار السلع والخدمات التى يمكن أن تشتري أو تستبدل أو تشتري بالوحدة النقدية فى زمن معين ومكان معين . وهذا يعنى أن قيمة النقود تساوى مقلوب المستوى العام للأسعار<sup>(١)</sup> الذى سوف يرمز له بعد ذلك بالرمز (ع) وهناك نظريات عديدة لتفسير قيمة النقود منها نظرية التكاليف التى تفترض أن النقود الحقيقية هى النقود المعدنية التى تتحدد قيمتها بمقدار ما تحتويه من معدن نفيس وتتحدد قيمة المعدن النفيس بتكاليف إنتاجه، ويعيب هذه النظرية أنها ركزت على جانب العرض الذى يتحدد بتكاليف الإنتاج وأهملت جانب الطلب وبالتالي فإنها تصلح فقط لتفسير التغيرات التى تحدث فى عرض النقود المعدنية، يضاف إلى ذلك أن نظرية التكاليف لاتصلح أساساً لتفسير قيمة النقود الورقية التى ليس لها قيمة ذاتية كاملة، أما نظرية كمية النقود The Quantity Theory of Money: فهى أكثر إيضاحاً من نظرية التكاليف وتفترض هذه النظرية أن القوة الشرائية للنقود يحددها ثلاثة متغيرات رئيسية هى كمية النقود المتداولة وميرمز لها بالرمز (ق) ومرة تداول النقود وميرمز لها بالرمز (م) وكمية السلع والخدمات التى يتم التعامل فيها بالنقود وميرمز لها بالرمز (ك) والمستوى العام للأسعار (ع) ونظرية كمية النقود أو نظرية كمية التداول تنص على أن :

$$ق \times م = ك \times ع \dots\dots\dots (١)$$

ويمكن إستنتاج :

(١) المستوى العام للأسعار (أو الرقم القياسى للأسعار) هو أحد المعايير التى تقاس بها التغيرات فى أسعار مختلف السلع والخدمات ونظراً لتعدد السلع والخدمات فهذه يكون هناك رقم قياسى للأسعار لكل مجموعة متجانسة من السلع والخدمات .



س = د × ح / ق

سرعة التداول = إجمالي الناتج المحلي / كمية النقد

ويلاحظ أن الجانب الأيمن من معادلة كمية النقد يمثل جانب عرض النقود أي الكمية المعروضة منها للتداول التي تتأثر بلا شك بسرعة دوران النقود في المجتمع . أما الجانب الأيسر من معادلة كمية النقد فيمثل جانب الطلب على النقود الذي يشق من الرغبة في مبادلتها بالملع والخدمات . ومن معادلة كمية النقد نستنتج أن المستوى العام للأعمار (ع) هو :

$$ع = \frac{ق \times س}{د}$$

وبما أن قيمة النقد هي المطلوب المستوى العام للأعمار (ع) فإنه يمكن تقدير القوة الشرائية للنقد إستناداً إلى معادلة كمية النقد، ولأنه أن التصور الكامل لنظرية كمية النقد يقتضى دراسة الطلب على النقود وعرض النقود .

### خامساً: الطلب على النقود

تتناول دراسة الطلب على النقود دراسة الأسباب التي من أجلها يحاول الأفراد الحصول على النقود والإحتفاظ بها، وينقسم الطلب على النقود إلى قسمين الأول هو الطلب على النقود كوسيط للتبادل حيث تستعمل النقود لتمويل عمليات الإستبدال أو المبادلات والقسم الثاني هو الطلب على النقود للإحتفاظ بها سائلة أو عاطلة ويطلق عليه تفضيل السيولة.

الطلب على النقود كوسيط للتبادل : تستخدم النقود لتمويل عمليات الإستبدال أو المبادلات ويمكننا أن نتصور الحالة التي تتم فيها جميع المشتريات بالأجل وتتم جميع المدفوعات بالنيقيت ففي هذه الحالة لا تحتاج إلى النقود، وإذا سار المجتمع بأكمله وفقاً لهذه الطريقة

فإن جميع المبادلات سوف يمكن تحويلها عن طريق عمليات المقاصة في بداية كل شهر، ولكن نظراً لأن المجتمع لا يسير وفقاً لهذا الأسلوب فإن مقداراً معيناً من النقود يلزم وجوده لتمويل الفترات التي تنقضي بين إستلام الدخل وبين إنفاقه على الإستهلاك، وبالمثل فإن الوحدات الإنتاجية تحتاج إلى رصيد من النقود لشراء الخامات والمواد الأولية التي تقوم بتصنيعها وبمعها بعد ذلك، وكلما زادت المبادلات في المجتمع كلما زاد رصيد النقود اللازم للتمويل في مثل هذه الحالة للحصول عليه مرة واحدة كل شهر فإن رصيد النقود الذي يلزم للمستهلك يتراوح بين القدر اللازم لتغطية إستهلاك ٣٠ يوماً (في بداية الشهر) وينخفض إلى الصفر في نهاية الشهر، ففي المتوسط سيكون لديه مساوياً من مصاريف نصف شهر (٣٠ + صفر) / ٢ . فإذا كان هناك بنود كثيرة تدفع في بداية الشهر فإن الرصيد من النقود اللازم لبقية الشهر سيكون أقل كثيراً . وإذا كانت جميع الوحدات الإنتاجية تسيطر عليها مؤسسة واحدة كبيرة فإن كمية صغيرة من النقود يلزم وجودها لتمويل المبادلات بين الوحدات الإنتاجية بعكس الحال إذا كان بالمقصد القومي عدد كبير جداً من الوحدات الإنتاجية الصغيرة المستقلة عن بعضها .

فإذا كان القدر الإجمالي للمبادلات في المجتمع معلوماً لنا فإنه يمكن بسهولة أن نحصل على مقاييس لكمية النقود اللازم تولفها لتمويل هذا القدر من المبادلات ونظراً لصعوبة التوصل إلى القدر الإجمالي للمبادلات في المجتمع، فإننا نفترض أن نتوقع أن في ظل نظام إقتصادي معين أنه كلما كبر حجم الدخل القومي كلما ازداد حجم المبادلات في المجتمع وكلما ازداد حجم النقود اللازم لتمويل هذه المبادلات ولهذا السبب فإنه يمكن التعبير عن الطلب على النقود لإشباع دفع المعاملات كدالة لمستوى الدخل القومي فإذا رمز للطلب على النقود لإشباع دفع المعاملات بالرمز (طد) فإنه يمكن التعبير عن هذا النوع من الطلب بالمعادلة رقم (٢) كما يلي :

$$\text{طد} = \text{ت (ص)} \dots\dots\dots (٢)$$

ومن هذه المعادلة يمكن أن نتعرف على قيمة (طد) إذا عرفنا قيمة الدخل القومي (ص) ومع ذلك فإن المعلومات التي لدينا لا تكفي لإعطاء صورة دقيقة عن المعادلة رقم

١١. وهكذا ننتم . نؤكد بأننا نقت حل موجب ونسجه من اليمين إلى اليسار وهذا يعني أنه كلما زاد الدخل كلما زاد مقدار النقد الملتزم لإثبات دفع المعاملات .

الطلب على النقد بدافع تفضيل السيولة : يمثل الاحتفاظ بالنقد كمخزن للقيمة الشسطة الثاني للطلب على النقود، ولأول مرة يبدو أنه من الغريب أن يحتفظ شخص ما بنقوده . لهذا الغرض في الوقت الذي يمكنه أن يستعملها في شراء الأصول الرأسمالية لتتساقط دخلاً ، إلا أنه مما يسترعى الانتباه أنه عندما يشتري شخص ما بعض الأصول الرأسمالية كالأوراق المالية (مثل السندات الحكومية أو غير الحكومية) فإنه ينفق قدرته على التصرف بحرية في نقوده لبعض الوقت وبالتالي يتعرض لإحتمال ضياع بعض الفرص المتاحة لاستغلال نقوده استقلالاً مريحاً أو ربما تعرض لبعض خصائص نتيجة للتقلب في السوق فالحالة السنوية التي تحتلها السندات ثابتة بالتالي فإن أي تغير يحدث في سعر الفائدة سيؤدي إلى تغير أسعار جميع السندات، فمثلاً إذا أصدر سند في وقت كان فيه سعر الفائدة ٤% فستدفع الحكومة (أو الجهة التي أصدرت السند) ٤ جنيهات كل عام لكل مشتر لهذه الورقة المالية يكون مستعداً لأن يدفع ١٠٠ جنيه ثمناً لها، فإذا تغير سعر الفائدة فيما بعد بحيث أصبح ٢% فسيترفع الثمن السوقى لهذا السند إلى ٢٠٠ جنيه ذلك لأن أي مشتر جديد سيكون سواء لو دفع ١٠٠ جنيه ثمناً لورقة مالية جديدة تظل له غلة مقدارها جنيهان أي ٢% أو لو دفع ٢٠٠ جنيه ثمناً لورقة مالية قديمة تظل له ٤ جنيهات كل عام . فهو يربح ٢% على نقوده في كلا الحالتين . وبالمثل إذا ارتفع سعر الفائدة من ٤% إلى ٨% فستتخفض قيمة السند الأصلي من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠ جنيه وعلى هذا فإن التغيرات في أسعار الفائدة لابد أن تعنى تغيراً في أسعار السندات، فبعد الأفراد يحاولون كسب بعض المال بشراء السندات عندما تكون منخفضة الثمن (أي عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً) ويقومون ببيع هذه السندات عندما تكون عالية الثمن (أي عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً) ومن الواضح أنه لا يمكن التنبؤ بصفة مؤكدة بما ستكون عليه أسعار الفائدة في المستقبل ولهذا يلجأ الأفراد إلى التنبؤ ويخططون أن يعمدوا على مكاسب رأسمالية بأن يسموا صحيحاً متى سترتفع أسعار السندات ومتى ستنخفض ومن ثم يحتفظ الأفراد بالنقد سائلاً لكي يشتروا بها سندات (أو أسهم) عندما تكون سعر الفائدة قد بلغ من الارتفاع حداً يشعرون معه بأنه لابد أن ينخفض من جديد فهم يحصلون على مكاسب

ورأسمالية بالمضاربة فى الأوراق المالية وما بين أن يحصلوا على مكاسب نتيجة لكونهم يعرفون أكثر من غيرهم فى السوق مستقبل التقلبات السوقية المتعلقة بأسعار الفائدة .

### ببساطة: عرض النقود

يمثل عرض النقود فى فترة زمنية معينة للقدر الإجمالى من النقود الذى يحتفظ به جميع أفراد المجتمع، وذلك فإن مفهوم الطلب على النقود وعرض النقود يعتبران الطلب على قدر ثابت من النقود والمعروض منه ويستند إلى ذلك فإن إزدياد عرض النقود يعنى إزدياد القدر المصدر منها وليس بيع أصحاب النقود لها ولهذا فإن عرض النقود الذى يعتبر ثابتاً فى فترة زمنية معينة يختلف فى طبيعته عن عرض السلع الأخرى الذى يمثل تيار متدفق يتناسب تناسباً طردياً مع الثمن السوقى لهذه السلع، فضلاً عن ذلك فإن إنتاج النقود واستهلاكها لا يتم بصفة متصلة كما هو الحال بالنسبة للسلع الأخرى إذ أن المرض الثابت من النقود يتم تناوله بين أفراد المجتمع وتترقب سرعة هذا التداول على عوامل جديدة سلف ذكرها .

ويتكون المعروض النقدي من : (١) النقود الورقية أى لورق البنكنوت ، والنقود المعدنية التى تصدرها الحكومة والبنك المركزى ، (٢) النقود المصرفية أى الإئتمانات ويحدد القدر المعروض من النقود الورقية بطلب المجتمع على هذا النوع من النقود بمقد أن كان يتحدد فى الماضي بحجم الفطاء الذهبى المتاح لدى السلطات النقدية، هذا فى حين تقوم المصارف التجارية بدور رئيسى فى خلق النقود المصرفية أى الإئتمانية، وقد تم ذلك عندما تبين للبنوك أن حثاً قليلاً من المودعين كانوا يستردون وديعتهم وأن هناك فرصاً مباحة لاستغلال هذه الودائع بإقراضها لرجال الأعمال نظير أسعار فائدة مرتفعة بدلاً من تركها عاطلة فى خزائن البنوك .

ولهذا بدأت البنوك تشجع الأفراد على الاحتفاظ بلمصنتهم النقدية على شكل ودائع آجلة فى البنوك نظير دفع عمولة تتقلب طردياً مع طول فترة الإيداع<sup>(١)</sup> ثم تقوم البنوك بإقراض الجزء الأكبر من هذه الودائع الآجلة لرجال الأعمال نظير عمولة (سعر الفائدة) أعلى مما تدفعه لأصحاب هذه الودائع وتربح من وراء ذلك الفرق بين مستوى الفائدة فى كلا الحالتين . وهناك شرطان ضروريان لإتمام هذه العملية : (١) أن تكون النقود كلها متجاسة وتلقى قبولاً عاماً من جميع الأفراد فى التداول ، (٢) أن لا يصحب عملاء البنك فى فترة زمنية معينة إلا جزءاً صغيراً يحتفظون به لديها من ودائع، ويمكن للبنوك أن تتعرف على نسبة هذا الجزء من إختباراتها وخبراتها الماضية مع عملائها ويسمى بالإحتياطى النقدى .

وفى المجتمعات الراقية حيث تتم غالبية المعاملات بين الأفراد بالشميكات فىلن مصير القروض التى يأخذها الأفراد من البنوك هو أن تودع من جديد فيها وتكون مصدراً جديداً للإقراض . وهذا يعنى أن الأموال التى تقرضها البنوك إلى المقرضين هى نفسها الأموال التى يودعها هؤلاء المقرضون فى البنوك، وهذا يعنى أن مجموع الودائع الكلية فى البنوك جميعاً سيزداد فى النهاية زيادة كبيرة جداً بحيث تبلغ عدة أمثال الودائع الحقيقية لدى البنوك، ومع ذلك فىلن ليزداد حجم هذه الودائع الخيالية أو الإقراضية أو الإئتمانية لىلن يؤثر لىلن مشاكل مادام الإحتياطى النقدى المتاح بخزائن البنك كافياً لدفع طلبات العملاء.

مثال : باقراض نسبة الإحتياطى النقدى الذى يجب أن يحتفظ به البنك هى ١٠% فىلذا أودع شخص ما وديعة حقيقية آجلة مقدارها ١٠٠٠ جنيه فى أحد البنوك فىلن البنك يحتفظ فى خزائنه منها بإحتياطى قدره ١٠% ويقترض الباقي وهو ٩٠٠ جنيه لأحد

---

(١) فى إنجلترا مثلاً لا تستعمل أوراق البنكنوت بصفة أساسية إلا لدفع الأجور والتمويل للمعاملات الجارية الصغيرة مما ييسر على السلطات النقدية ضبط حجم أوراق البنكنوت المصدرة بما تجعله متناسباً مع مستوى الأجور وحجم العمالة فى المجتمع.

صلاته<sup>(١)</sup> الذى يقوم بإيداعه فى نفس البنك (أو ربما فى بنك آخر) ورسمه وديمه جديدة يحتفظ منها البنك باحتياطى قدره ١٠% ويقرض الباقى البالغ ٨٠ جنيه لعميل آخر يقوم بدوره بإيداعه فى البنك ويصبح وديمه جديدة يحتفظ منها البنك باحتياطى نقدى قدره ١٠% ويقرض الباقى البالغ ٧٢٩ لعميل ثالث يقوم بدوره بإيداعه فى البنك وهكذا يستمر الإقراض والإيداع إلى أن يصل حجم هذه الودائع الإئتمانية فى النهاية إلى عشرة آلاف جنيه والاحتياطى النقدى لها ١٠٠٠ جنيه ومقدار إجمالى قيمة القروض التى عقدها البنك ٩٠٠٠ جنيه<sup>(٢)</sup> وهذا يعنى أن الألف جنيه الأولى عندما أودعت وتتبع إيداعها وإقراضها ازدادت الكمية المعروضة من النقود الممكن تناولها إلى تسعة أمثال الوديعة الأصلية ويعزى ذلك كما سبق إلى أن البنوك لا يطلب منها عادة إلا دفع مقايير صغيرة من العملة لا تبلغ إلا كراً بسيطاً جداً من الإئتمانات النقدية التى يتعين عليها القيام بها أى أنها لا يطلب منها عادة إلا دفع نسبة بسيطة من الودائع خاصة وأن جانباً من هذه الودائع هو ودائع آجلة لا يمكن العملاء سحبها إلا بشروط معينة يتم الاتفاق عليها عند الإيداع .

ومن الطبيعي أن يكون هناك حدوداً لدرجة البنوك التجارية على زيادة المعروض النقدي عن طريق خلق الودائع الإئتمانية، وأهم هذه الحدود على الإطلاق هى نسبة الاحتياطى النقدي التى يحلو للبعض تسميتها بنسبة السيولة ، إذ تحتفظ البنوك التجارية بجنيهاً واحد مقابل فى مقابل كل ١٢ جنيه من الودائع الإئتمانية، ولهذا فإن هناك علاقة نسبية ثابتة بين حجم الودائع الإئتمانية وبين مقدار النقود المساندة التى تحتفظ بها البنوك التجارية . ويتحكم السلطات النقدية فى درجة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية

(١) بعد أن يقدم الضمانات الكافية لهذا القرض والتى تكون فى قيمتها فى غالبية الأحيان توافرى أو تزيد عن قيمة القرض .

(٢) عندما يمنح البنك قرضاً لأحد العملاء فإن الشخص المستفيد يعطى دفترراً للشيكات ويستخدم هذه الشيكات لأدفع لإتزاماته النقدية وترصد قيم هذه الشيكات فى حسابات الأشخاص الصادرة لأمرهم أى المستفيدين إما فى نفس البنك أو فى بنك آخر وهذا يعنى أن المبالغ التى يدفعها العملاء إلى البنوك لتضاف إلى ودائعهم تنشأ أصلاً من القروض التى تقدمها نفس البنك أو بنك آخر إلى عملائه .

عن طريق رفع نسبة السيولة إذا كانت تستهدف تخفيض المعروض من النقود أو تخفيض نسبة السيولة إذا كانت تستهدف زيادة المعروض من النقود .

ولما كانت البنوك التجارية تحتفظ دائماً بجزء من إحتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي<sup>(١)</sup> فإنه إذا أمكن للبنك المركزي أن يغير مقدار هذه الودائع فسيمكنه تغيير حجم الودائع الإئتمانية وبالتالي يمكنه تغيير عرض النقود، ويستطيع البنك المركزي تطبيق ذلك عن طريق عمليات السوق المفتوحة ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية للحكومية أو غيرها من الأوراق للتجارية في السوق العامة أو السوق المفتوحة ، فعندما يبيع البنك المركزي في السوق المفتوحة أوراقاً مالية حكومية تشترىها البنوك التجارية<sup>(٢)</sup> وتكف عن قيمتها بشيكات مسحوبة على أرصدها الدائنة لدى البنك المركزي وبالتالي تخفض هذه الأرصة عن نسبة السيولة المقررة فتلجأ البنوك التجارية في الحال إلى طلب بعض قروضها المأجلة كما تقلل من القروض المقدمة لرجال الأعمال الأمر الذي من شأنه إنخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية فينخفض عرض النقود ويحدث العكس بطبيعة الحال عندما يرغب البنك المركزي وغيره من السلطات النقدية الأخرى في زيادة عرض النقود.

---

(١) البنك المركزي هو بنك البنوك أى هو البنك الذى يقع على قمة الجهاز المصرفى .

(٢) وغيرها من الهيئات المالية أو رجال الأعمال .

خلق النفود الائتمانية بواسطة البنوك التجارية .

المرحلة	المودائع بالجنه	الإحتياطي النقدي بالجنه	القروض بالجنه
الأولى	١٠٠٠	١٠٠,٠٠	٩٠٠,٠٠
الثانية	٩٠٠,٠٠	٩٠,٠٠	٨١٠,٠٠
الثالثة	٨١٠,٠٠	٨١,٠٠	٧٢٩,٠٠
الرابعة	٧٢٩,٠٠	٧٢,٩٠	٦٥٦,١٠
الخامسة	٦٥٦,١٠	٦٥,٦٠	٥٩٠,٥٠
السادسة	٥٩٠,٥٠	٥٩,٠٥	٤٩١,٤٥
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
الإجمالي*	١٠٠٠	١٠٠	٩٠٠

\* إجمالي حجم الودائع الائتمانية =  $١٠٠٠ + (٠,٩) + (٠,٩) + (٠,٩) + \dots$

$$= ١٠٠٠ \times ٠,٩ + (٠,٩ + ١) + (٠,٩) + (٠,٩) + \dots$$

$$= ٩٠٠ + (٠,٩ + ١) + (٠,٩) + (٠,٩) + \dots$$

$$= ٩٠٠ = (١ - ٠,٩) / ٠,١ \times ٩٠٠$$



### مبلياً: سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه

#### تعريف سعر الصرف

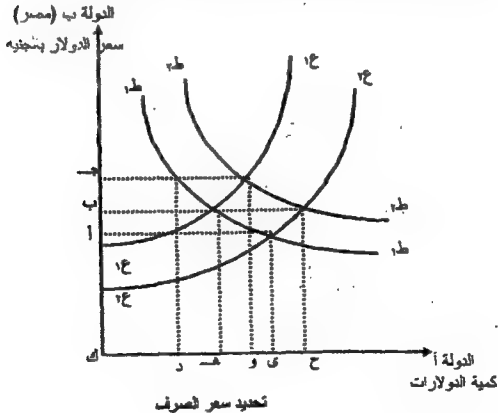
لا يخرج سعر الصرف بين دولتين عن كونه المعدل الذى تتبادل طبقاً له عملة دولة بعملة أخرى ، فسر الصرف إذن هو عبارة عن سعر عملة ما مقاساً بعملة أخرى .

وينشأ سعر الصرف نتيجة لأن النقود الورقية لدولة ما قد لا تكون مقبولة كوسيط للتبادل فى دولة أو دول أخرى ، ونتيجة لضرورة معادلة عملة دولة بعملة الدول الأخرى إذا ما قدر للتجارة الدولية أن تقوم لها قائمة .

ينبع الطلب على العملات الأجنبية - كما تبين من قبل - من رغبة الدولة فى دفع ثمن وارداتها من تلك الدول وعلى ذلك فإن طلب جمهورية مصر العربية مثلاً للدولار ينبع من رغبة فى إستيراد السلع والخدمات الأمريكية أو سلع وخدمات الدول الأخرى التى تقبل دفع الثمن بالدولار ، وحيث أن المنتج فى الدول المصدرة يطلب الحصول على ثمن معين بعملة دولته لما يصدره من سلع إلى الدولة المستوردة فإن الثمن الذى يبيع به المستورد لهذه السلع فى الداخل يتوقف على سعر الصرف بين عملة الدولة المستوردة وعملة الدولة المصدرة . والمقصود بسعر الصرف كما تبين من قبل القدرة الإستبدالية لعملة الدولة بعملات الدول الأخرى ، أى ثمن العملة مقاساً بعملات الدول الأخرى وبناءً على ذلك فإن ارتفاع سعر الصرف لدولة معينة يعنى ارتفاع قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى . ولما هذا فإنه يعنى رفع ثمن صادرات هذه الدول مقاسة بعملات الدول الأخرى . وكذلك فإن انخفاض سعر الصرف لدولة معينة يعنى انخفاض قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى . الأمر الذى يعنى خفض ثمن صادراتها إلى الدول الأخرى ، فإخفاض سعر الصرف بالنسبة للجنيه الإسترلينى مثلاً ، أى انخفاض ثمن السلع البريطانية بغيره المقام العملات الأخرى مثل الدولار الأمريكى والمارك الألماني وغيرها وذلك بالرغم من عدم تغير ثمن هذه السلع فى داخل بريطانيا نفسها .

**منحنيات طلب وعرض العملة**

إذا افترضنا أن هناك دولتين (أ ، ب) وأنهما تعاملان تجارياً فإن معنى ذلك أن كلا منهما تطلب الحصول على عملة الدولة الأخرى حتى يمكنها تمويل وارداتها منها وعلى ذلك يمكن إيجاد العلاقة بين عملة الدولتين أي سعر الصرف لعملة كل منهما مقاساً بعملة الدولة الأخرى ، ويساعد الشكل التالي على بيان كيفية الوصول إلى ذلك ، حيث يبين المحور السيني كمية المتاح من عملة الدولة (أ) ولتكن الولايات المتحدة ، بينما يبين المحور الصادي سعر عملة الدولة (أ) مقبلاً بعملة الدولة (ب) ولتكن مصر وعلى ذلك فإننا نحركنا على المحور الرأسي صعوداً ترتفع قيمة الدولار ، أما إذا تحركنا هبوطاً فإن قيمة الدولار تنخفض فإذا إنخفضت قيمة الدولار تزيد قدرة الجنيه المصري على شراء السلع الأمريكية، وهذا يعني زيادة طلب المصريين على الدولار لتمويل الزيادة في وارداتهم من أمريكا، وعلى العكس من ذلك إذا ارتفعت قيمة الدولار تقل قدرة الجنيه المصري على شراء السلع الأمريكية فيقل الطلب عليها ويقل بذلك طلب المصريين على الدولار لتمويل وارداتهم الأمريكية، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن منحنى الطلب على الدولار وشأنه في ذلك شأن منحنى الطلب على أية عملة أخرى - في سوق الصرف الدولية منحنى سالب الميل ، أي منحنى هابط .



ومن ناحية أخرى فإن إنخفاض سعر الدولار (ارتفاع الجنيه) يعنى ارتفاع سعر الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ، الأمر الذى يعنى إنخفاض المشتريات الأمريكية من السلع المصرية وعلى ذلك سوف ينفق الأمريكيون كمية أقل من الدولارات فى شرائها<sup>(١)</sup> أى تقل كمية الدولارات التى يعرض الأمريكيون إستبدالها بالجنيه المصرى لتتمون وارداتهم من مصر وهذا يعنى إنخفاض القدر المعروض من الدولارات، أمّا إذا ارتفع سعر الدولار (إنخفاض الجنيه) فإن ثمن الصادرات المصرية للولايات المتحدة يقل مما يزيد مقدارها ويزيد بالتالى مقدار الدولارات التى يعرض الأمريكيون إستبدالها بالجنيه المحلى لتمويل وارداتهم من مصر الأمر الذى يعنى إزدىاد القدر المعروض من الدولارات . وعلى ذلك يمكن القول بأن منحنى عرض الدولار - وثأته فى ذلك شأن منحنى عرض أية عملة أخرى - فى سوق الصرف الدولى منحنى موجب الميل ، أى منحنى ضاغط .

**تحديد سعر الصرف :** يتوقف سعر الصرف بالنسبة لأى عملة على قوى العرض والطلب، ويتغير آخر فإن سعر الصرف لعملة ما يتحدد فى سوق الصرف الدولية عند تقابل منحنى عرضها مع الطلب عليها، فإذا فرضنا مثلاً تكمة لمثلنا السابق - أن منحنى الطلب على الدولارات هو المنحنى (ط.د.ب) ، وأن منحنى عرضها هو المنحنى (ع.د.ب) ، وأن سعر الدولار مقوماً بالجنيه المصرى كان منخفضاً (أ ك فى شكل ١-٨) فإن معنى ذلك وجود خلل فى المتغيرات حيث تكون رغبة المصريين فى الحصول على الدولارات اللازمة لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة أكثر من رغبة الأمريكيين فى إستبدال دولاراتهم بالجنيه المصرى لتمويل الصادرات المصرية إليهم، وبذلك يزداد الطلب على الدولار عند السعر (أ ك) عن المعروض منه عند هذا السعر بمقدار (د ي)، وظهور فائض الطلب - كما تبين من قبل - يؤدى إلى ارتفاع سعر الدولار وبالتالى إنخفاض

(١) يفترض هذا التحليل أن طلب المصريين على السلع الأمريكية وطلب الأمريكيين على السلع المصرية يتحددان بالمرونة الأمر الذى سوف يعنى أن أى إنخفاض فى سعر السلع فى أى من الدولتين سوف يؤدى إلى زيادة صادراتها بمعدل يزيد عن معدل إنخفاض الأسعار وهذا يؤدى إلى زيادة الإنفاق على شراء هذه السلع .

سعر الصرف وبالتالي انخفاض سعر الجنيه المصري، وأمر هذا شأنه إنما يعني ارتفاع أسعار الواردات الأمريكية لمصر مما يقل الطلب عليها فيقل بذلك طلب المصريين على الدولارات وفي نفس الوقت تنخفض أسعار الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمر الذي يزيد من عرضهم يستبدل الدولار بالجنيه المصري حتى يتمكنوا من تمويل الصادرات المصرية إليهم . وهذا يعني إزداد عرض الدولار . وهكذا يستمر ارتفاع في سعر الدولار إلى أن يتقابل منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب فيتحدد سعر التوازن عند (ك ب) حيث تكون الكمية المعروضة من الدولارات عند هذا السعر مساوية للكمية المطلوبة منه (ك هـ في الشكل السابق) .

#### العوامل المؤثرة على سعر الصرف

هناك العديد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، ولو أنها تقوم بتأثيرها عن طريق التأثير على طلب أو عرض العملة موضع البحث ومن أهم هذه العوامل الأتوق والسعر الدخلي للصادرات والمستوى العام للأسعار في الدولة .

١- **الأتوق** : يؤدي تغير الأتوق إلى تغير الطلب على السلع والخدمات فإذا فرضنا حدوث تغير موافق في أتوق المصريين بالنسبة للسلع الأمريكية - نتيجة لتأثير الإعلانات مثلاً - وذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه فإن منحنى طلب المصريين على السلع الأمريكية سوف ينتقل إلى اليمين الأمر الذي يعني زيادة المقدار الذي يطلبه المصريون من السلع الأمريكية عند جميع مستويات الأسعار . وأمر هذا شأنه إنما يعني زيادة طلب المصريين على الدولار لتمويل وارداتهم الأمريكية . أي أن ينتقل منحنى الطلب على الدولار إلى اليمين (المنحنى طبط في الشكل السابق) وهذا يعني وجود فائض طلب على الدولار عند سعر الصرف الأصلي (ك ب) مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف للدولار إلى (ك ج) حيث يتقاطع منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب الجديد عليه ويتلاشى الفائض الطلب عليه وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن التفسير في الأتوق الموافق بالنسبة لسلع دولة معينة سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف عملتها في مسوق الصرف الدولية .

٢- السعر الداخلي للملح المصيرة : إن تغير السعر الداخلي للملح التصديرية في دولة ما يؤثر على سعر صرف عملتها ويمكن أيضاً توقع ذلك التأثير بإفتراض أن السعر الداخلي للملح الأمريكية (التي يصدر جزء منها إلى مصر) قد إنخفض لاشك أن ذلك يعني إنخفاض الأسعار التصديرية لهذه السلع إذا بقيت الأشياء الأخرى على ما هي عليه ولما كان ذلك سوف يزيد من طلب المصريين (وغيرهم) على هذه السلع ، فإن طلبهم على الدولارات سوف ينتقل إلى اليمين (يزداد) وذلك لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف للدولار ، ولأنك أن إرتفاع سعر الدولار إنما يعني إنخفاض سعر الجنيه المصري ، وعلى ذلك يمكن القول أن إنخفاض الأسعار الداخلية للملح التصديرية في دولة ما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف لملحها وذلك بإفتراض ثبات المتغيرات الأخرى .

٣- المستوى العام للأسعار : يؤدي لتغير في المستوى العام للأسعار في دولة ما إلى تغير معاكس في سعر صرف عملتها ، فإرتفاع المستوى العام للأسعار في الدولة يؤدي إلى إنخفاض قيمة عملتها ، أمثلاً إذا كان هناك تضخماً في الولايات المتحدة وبالتالي إرتفاع في أسعار السلع الأمريكية ، فإن الطلب المصري (وغير المصري) على السلع الأمريكية سوف ينكمس ، الأمر الذي يعني إنخفاض الطلب على الدولار (إنقال منحني الطلب على الدولار إلى اليسار) ، وفي نفس الوقت فإن السلع المصرية بالرغم من عدم إنخفاض أسعارها تصبح نسبياً أرخص من السلع الأمريكية الأمر الذي يدفع الأمريكيين إلى زيادة طلبهم عليها ، وعلى ذلك يزداد طلب الأمريكيين على الجنيه المصري ويسرزداد بذلك عرض الدولار (ينتقل منحني عرض الدولار إلى اليمين) ولأنك أن إنتقال منحني الطلب على الدولار إلى اليسار في نفس الوقت الذي ينتقل فيه منحني عرضه إلى اليمين يؤدي إلى إنخفاض سعر صرفه ، أي إنخفاض قيمته .

٤- أسعار الصرف المشبته : إفتراضنا في دراستنا حتى الآن أن أسعار الصرف بالنسبة لجميع العملات متروكة لتحدد سوق الصرف الدولية ، وعلى ذلك فهي تتقلب صعوداً أو هبوطاً طبقاً لعديد من العوامل ، ويطلق على سعر الصرف في هذه الحالة سعر الصرف الحر أو المتقلب ولكن الواقع أن سعر الصرف منذ الحرب العالمية الثانية ثابت - يقفير

فى حدود ضيقة جداً - بالنسبة لجميع العملات . وعلى ذلك فإن التغير فى طلب وعرض أية عملة يعبر عن نفسه بطريقة أخرى غير التأثير على سعر الصرف الرسمى ، ويوضح ذلك الشكل السابق فإذا كان سعر الدولار مقيماً بالجنيه المصرى مثلاً عند (ك ج) ، فسين مقدار عرض الدولارات عند هذا السعر (ك و) يزيد عن مقدار الطلب عليها (ك د) وعلى ذلك يصبح هناك فائض مقداره (د و) وحيث أن زيادة عرض الدولارات إنما تعنى انخفاض المعروض من الجنيه المصرى عن الطلب عليه فإنه إذا لم تتدخل حكومة الولايات المتحدة فإن بعض طالبى الجنيهات المصرية سوف يحصلون عليها بسعر يزيد عن سعر الصرف المثبت وذلك فى السوق السوداء بينما أن يتمكن اليمض الآخر من الحصول على الجنيه المصرى، ولذلك فإن الحكومة تتدخل فى هذه الحالة بتقنين الجنيهات المصرية على طالبها وكمصر حق إجراء إستبدال الدولار بالجنيه عليها، ولايكفى هذا الإجراء لإخفاء السوق السوداء ، إذ يجب بالإضافة إلى ذلك إتخاذ الإجراءات تكفيلة بقتل منحى الطلب على العملات الأجنبية إلى اليسار إلى أن يتقاطع مع منحى عرضها عند سعر الصرف المثبت أو بالقرب منه، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تقييد السعر بالخارج ومنع إستيراد بعض السلع وتقييد الإستيراد من السلع الأخرى إما بإقتراض الحصول على ترخيص للإستيراد أو بإتباع نظام الحصص وفى نفس الوقت إنه يجب التخلص من التقلبات قصيرة المدى فى طلب وعرض العملات الأجنبية عن طريق تدخل الحكومة لى شراء وبيع العملات الأجنبية .

أما إذا كان هناك إنتقال دائم فى أحد منحنيات عرض أو طلب العملات الأجنبية نتيجة لوجود تضخم نقدى مثلاً فى الدولة فإنه يصعب الإحتفاظ بسعر الصرف الثابت للعملة، فإذا كان إنتقال منحى العرض إلى اليمين مثلاً يرجع إلى الزيادة المستمرة للإستثمار الخارجى فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض فإذا ما حاولت الدولة المحافظة على المستوى القديم لسعر الصرف فإن عليها أن تدخل فى السوق مشترية للدولار وباتمة للذهب والعملات الأجنبية، ويمكن الإستمرار فى هذه السياسة طالما كان هناك رصيد كافى من الذهب والعملات الأجنبية أما إذا اقترب ذلك الرصيد من النفاذ فإن على الدولة أن تختار بين تخفيض سعر الصرف لملئها أو تقييد الواردات والإقتراض الخارجى حتى ينتقل عرض الدولار إلى اليسار مرة أخرى .

.. ويختلف الإقتصاديون في تفضيلهم لسعر الصرف المثبت أو الحر فبعضهم يؤيد تثبيت سعر الصرف إعتقاداً منهم أن ذلك سوف يشجع التجارة الخارجية والبعض الآخر يؤيد ترك سعر الصرف لتحذده ظروف العرض والطلب في أسواق التصريف معتقدين أن التقلبات في أسعار الصرف لن تكون بالضخامة التي تضر بالتجارة الخارجية ، خاصة وأن هجرة رأس المال سوف تقلل من التقلبات قصيرة المدى في أسعار الصرف .

## الفصل الثاني: التضخم

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولاً عاماً من علماء الاقتصاد . ومعظم تعريفات التضخم وأكثرها شيوعاً قد بنيت على أساس النظرية الكمية للنقد وهي تعتبر من أقدم النظريات في تفسير التضخم وزيادته إلى تزايد كمية النقود . ويعرف وفقاً لهذه النظرية بأنه ' الزيادة المصنوعة في كمية النقود ' أو أنه ' ينتج عن الزيادة في عرض النقود والإئتمان ' أو أنه ' الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ' أو أنه ' زيادة الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار أو زيادة الائتمان المصرفي ' .

وبحلول الأزمة العالمية الكبرى وما صاحبها من صعوبات ميسانية وإجتماعية أدخلت عوامل أخرى في تعريف التضخم بجانب العامل النقدي كالتقص في المعروض من النعم أي السلع والخدمات، وفي هذا الاتجاه يبين أحد الكتاب أن التضخم هو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم الدخول المتاحة للإنفاق وحجم السلع والخدمات المتاحة في الأسواق، وفي نفس الاتجاه يعرف آخرون التضخم بأنه الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية النعم بالقدر الذي يكفي في مدة معينة لتحقيق إرتفاع كبير في الأسعار، وهناك إتجاه ثالث يعرف التضخم بأنه الزيادة في الطلب النقدي على النعم بالنسبة للمعروض منها مما يؤدي في النهاية إلى إرتفاع الأسعار إرتفاعاً فجائياً وهناك إتجاه رابع قدم تعريف للتضخم تعتمد على أسبابه وليس على مظهره، فإرتفاع الأسعار قد ينشأ لعدة أسباب منها زيادة الطلب الإجمالي عن العرض الإجمالي الثابت أو نقص العرض الإجمالي عن الطلب الإجمالي الثابت أو زيادة الطلب بمعدلات تفوق معدلات زيادة العرض أو نقص العرض بمعدل يزيد عن معدل نقص الطلب وهكذا... إلخ.

ولكن الإتجاهات الحديثة في تعريف التضخم تركز على إرتفاع مستوى الأسعار إذ ذكر بعض الكتاب أن حالة الإرتفاع العام للأسعار توصف بأنها تضخم وهذا يدل على أن العرض الفعلي للنقود يتزايد بسرعة وينسبة أكبر من سرعة عرض النعم المشتراه بهذه النقود، ويذكر فريق آخر أن التضخم هو ' الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي ' واستناداً إلى ذلك يعرفه آخرون بأنه '



حركة متوقفية للأسعار تنصف بالإستمرار الذاتي ينتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض " وكل هذا يعنى أنه يجب أن يتوفر شرط أساسى فى تعريف الحالة بأنها تضخمية ذلك هو إرتفاع الأسعار " غير أن هذا الشرط لا يأخذ بالضرورة شكلاً عاماً أو تضخيمياً صريحاً فمن الممكن أن تدخل قوى غير اقتصادية توقف إرتفاع الأسعار عن طريق القيود الإدارية وتسمى فى هذه الحالة بالتضخم المكبوت تمييزاً لها عن حالة التضخم الصريح التى تستجيب فيها الأسعار بالصعود لكل زيادة فى الطلب الفعال .

### أولاً: أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة من التضخم ولكنها ليست منفصلة عن بعضها البعض بل توجد خاصية مشتركة تجمع بين كل هذه الأنواع وهى عجز النقود عن أداء وظائفها أداماً كاملاً، وإمما إلى استمرار أنواع التضخم مستثنين فى ذلك على حدة معايير تميز كل نوع عن الآخر .

المعيار الأول : تدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار : يدخل فى هذا النطاق طبقاً لهذا المعيار نوعان من التضخم :

١- التضخم الظاهر : وفيه ترتفع الأسعار بصورة متصلة ودائمة دون أن يعترض طريقها أو يحد من وقوعها أى عائق إستجابة لفائض الطلب وبعبارة أخرى ترتفع فيه الأسعار بحرية أى بدون تدخل غير طبيعى من السلطات ويظهر هذا النوع مباشرة فى شكل إرتفاع فى الأسعار ثم ينعكس فى شكل إرتفاع فى الأجور وغيرها .

٢- التضخم المكبوت أو المستمر : وفيه لا يستطيع أن ترتفع الأسعار لوجود القيود الحكومية المباشرة التى تفرض السيطرة على الأسعار وللتحكم فيها مثل التسعير الجبرى ونظام البطاقات .

**المعيار الثاني :** تباين وإختلافات القطاعات الاقتصادية : يختلف التضخم الذى يحدث فى قطاع الإستهلاك عن التضخم الذى يحدث فى قطاع الإستثمار ومن هنا فإن التضخم وفقاً لهذا المعيار يقسم إلى نوعين :

- ١- التضخم الملقى : وهو ذلك النوع من التضخم الذى يحدث فى قطاع نعسم الإستهلاك مما يؤدى إلى شيوع أرباح غير عالية فى صناعات إنتاج نعم الإستهلاك .
- ٢- التضخم الرأسمالى : وهو ذلك النوع من التضخم الذى يحدث فى قطاع نعم الإستهثمار مما يؤدى إلى شيوع أرباح غير عالية فى صناعات إنتاج نعم الإستهثمار .

ويجمع كينز بين نوعى التضخم فى قطاعى الإستهلاك والإستهثمار وأطلق عليه التضخم الربحى . وهو التضخم الذى يؤدى إلى ظهور أرباح غير عالية نسبياً من صناعات نعم الإستهلاك وصناعات نعم الإستهثمار ، كما يشير كينز إلى نوعين آخر من التضخم هما التضخم الكامل الحقيقى الذى يسود فى حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج والتضخم الجزئى الذى ينشأ فى المقصد قبل وصوله إلى نقطة التزلف السمل .

**المعيار الثالث :** حدة الضغط التضخمى : ويميز فى هذا المجال بين نوعين من التضخم :

- ١- التضخم الجامح : ويشتمل هذا النوع فى زيادة الأسعار بمعدل كبير يستتبع زيادة مماثلة فى الأجور مما يؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض أرباح رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة فى الأسعار فزيادة جديدة فى الأجور وهكذا الأمر الذى يؤدى إلى إصابة النظام الإقتصادى بموجات من التضخم الجامح أو مايسميه بعض الإقتصاديين بالدورة الخبيثة للتضخم ، وهذا النوع من التضخم ينشأ نتيجة للتوسع الطبعى فى كمية النقود وكذلك للنقص غير الطبيعى فى المعروض من النعم ويعتبر التضخم الجامح من أخطر أنواع التضخم وأشدّها ضرراً بالإقتصاد القومى إذ ترتفع فيه الأسعار بطريقة مزعلة إلى إنعدام فى النقود تماماً حيث تنخفض قيمتها علواً إلى الصفر ، مما يدفع الأفراد إلى إستخدام وسيلة المقايضة فى التبادل ورفض الدفع بالنقود .

٢- التضخم غير الجامع (العادي) : تتشابه مظاهر هذا النوع من التضخم مع سابقيه ولكن معدلات ارتفاع الأسعار والأجور تكون أقل بكثير من نظيرتها في حالة التضخم الجامع .

المعيار الرابع : مصدر الضغط التضخمي : قد يحدث التضخم نتيجة فائض الطلب كما قد يمكن أن يحدث نتيجة ارتفاع النفقات وبذلك وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم :

١- تضخم نتيجة فائض الطلب : التضخم هذا هو ارتفاع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على النعم سواء كان الطلب ناتجاً عن زيادة الإئفاق الإستهلاكي أو الإستهلاكي أو الحكومي وذلك إستجابة لظاهرة ديناميكية الأثمان .

٢- تضخم نتيجة ارتفاع النفقات الإنتاجية : في هذا المصدر من مصادر التضخم ترتفع الأسعار نتيجة لزيادة نفقات الإنتاج وبصفة خاصة زيادة الأجور ويطلق البعض على هذا النوع التضخم الزاحف ويمرغونه بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ من إطراد ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة في الإنتاجية الحدية للعمال، والتضخم الزاحف هو تضخم مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الإقتصادي وهو تدريجي ويطيء ومعتدل لا يحدث ارتفاعات متفلكمة في الأسعار وإنما ترتفع هذه الأسعار بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت خلال فترة طويلة نسبياً ، ومع ذلك فإن وجود هذا النوع من التضخم يعتبر تهديداً دائماً للإستقرار الإقتصادي .

### ثانياً : أسباب التضخم

يبين لنا الفكر الإقتصادي ظاهرة تاريخية وهي أن أهم العوامل التي تؤدي إلى ظهور التضخم هما : (١) الحرب والتسليح (الإستعداد للحرب) ، (٢) برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية ففي الحالتين يتحقق ذلك الإختلال بين التوفر النقدي والتوافر السلمي. حيث أن برامج الحرب والتسليح من أهم خصائصها إتباعها تعال طلب غير عادي على الموارد الإنتاجية حيث توجه الدولة غالبية النشاط الإنتاجي نحو توفير معدات الدفاع ومعنى هذا أنها تثبت في الجهه الإقتصادي، كله قوة شرائية جديدة ومعنى هذا أيضاً أنها

تخلق دخولاً جديدة وبسبب إستيلاء الدولة على جانب كبير من ملة الإستهلاك أى إقتصاد كمية السلع الإستهلاكية المدنية فإن النتيجة إتجاه الأسعار للإرتفاع .

كما أن قيام الدولة بتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية يعتبر من أهم العوامل التى تدعو إلى ظهور التضخم إذ أن مثل هذه النتيجة تقتضى إنفاقاً على أوسع نطاق من القطاعين العام والخاص ، وكل إنفاق يولد دخلاً ، وكل دخل جديد يظهر يودى إلى مزيد من الإنفاق فإذا لم يستطع الجهاز الإنتاجى أن يستجيب بمسرة للزيادة فى الطلب فإنه لابد أن يظهر لون من التضخم يصابه التنمية الإقتصادية والإجتماعية .  
وفيما يلى بعض النظريات التى تفسر ظاهرة التضخم وتبين أسبابه :

١- النظرية النقدية الكلاسيكية : وهى النظرية المعتمدة من قبل الإقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدى حيث كانت تنص على أن التضخم ينتج عن زيادة العرض النقدي . وهى تعتبر من أبسط النظريات فى تفسير التضخم وهى لهذا أكثر رواجاً ، فالتضخم وفقاً لهذه النظرية تضخم نقدي ينتج عن الإفراط فى عرض النقود الذى يولد إفراطاً فى المطلوب من مختلف النعم عن نظيره المعروض منها مما يترتب عليه إرتفاع فى الأسعار أى أنه حالة من حالات عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها فإذا إزداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها إنخفضت قيمتها وارتفع مستوى الأسعار وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها وبعبارة أخرى إنخفض مستوى الأسعار .

٢- النظرية النقدية الحديثة (الكينزية) : يعتبر التضخم من وجهة أنصار النظرية النقدية الحديثة نتيجة توظيف كل عوامل الإنتاج فإذا ما تحققت حالة العمالة الكاملة لكل عوامل الإنتاج فإن كل محاولة لزيادة حجم الإستثمار لابد أن تدفع الأسعار إلى الإرتفاع لأن إزداد الطلب وتوظيف العمالة المتاحة يدفعان إلى التنافس على العمال وإلى إرتفاع الأجور دون زيادة فى الإنتاج وعندئذ يصل المقصد إلى حالة تضخم حقيقى ، وهذا يعنى أنه فى حالة زيادة حجم الطلب الكلى عن حجم العرض الكلى وأصبحت لا توجد فى المقصد موارد عاطلة (أى تصبح مرونة عرض عناصر الإنتاج صفراً) فإن هذه الزيادة المستمرة فى حجم الطلب الكلى ستؤدى إلى حدوث سلسلة من الإرتفاعات المفاجئة والمستمرة فى المستوى العام للأسعار ، وعلى هذا النحو تتبلور ماهية التضخم من وجهة

نظر النظرية النقدية الحديثة في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المتوفرة بالنسبة للطاقة الإنتاجية القومية .

٣- النظرية السويدية : تعزو النظرية السويدية ظاهرة التضخم إلى زيادة الاستثمار المخطط عن الإنفاق المخطط ، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فقط كما ورد في النظرية الكينزية بل هي تتوقف كذلك على حط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى أو بعبارة أخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الإنفاق .

فالنظرية السويدية ترى أنه ليس هناك ما يدعو إلى الافتراض فحين الاستثمار المخطط يساوي الإنفاق المخطط إلا في حالة التوازن لأن قرارات الاستثمار يتخذها فريق من الأفراد تدفعهم حوافز ورغبات تختلف عن الحوافز والرغبات التي تدفع الأفراد للقيام بالإنفاق ، ويؤدي عدم التساوي بين الإنفاق المخطط والاستثمار المخطط إلى تقلب مستوى الأسعار فلذا زاد الاستثمار المخطط عن الإنفاق المخطط فإن ذلك يعني أن الطلب أكبر من العرض وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

وهذا يعني أن تفسير التضخم تناولته عدة نظريات نقدية فالنظرية الكمية تعزیه إلى تزايد كمية النقود والنظرية الكينزية تعزیه إلى توظيف كل عوامل الإنتاج فلذا ما تحققت حالة التوظيف الكامل فإن كل محاولة لزيادة حجم الاستثمار لابد أن تدفع الأسعار إلى الارتفاع لأن لزيادة الطلب وتوظيف العمل البشري المتاح يدفعان إلى التضخم على المال وإلى ارتفاع الأجور بغير زيادة في الإنتاجية الحدية للمال وعندئذ يتجه المقصد إلى حالة تضخم حقيقي أ! المدرسة السويدية فهي تنزو هذه الظاهرة إلى زيادة الاستثمار المخطط عن الإنفاق المخطط .

مما سبق يتضح أن السبب المباشر للتضخم هو زيادة الإنفاق الكلي على نعم الاستهلاك والاستثمار زيادة تفوق زيادة العرض الحقيقي منهما ، أو بمعنى آخر زيادة الطلب النقدي الفعلي عن العرض الفعلي ، ومن هنا لا يكون التضخم إلا نتيجة لعدم وفاء مقدار الناتج من مختلف النعم بحاجات المستهلكين المتردية ، أي أن التضخم يعتبر نتيجة

العجز الكامن في الموارد الإنتاجية أو سوء تنظيم هذه الموارد مما يترتب عليه عدم تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وارتفاع الأسعار .

### ثالثاً: آثار التضخم

يعمل التضخم على تعطيل المؤشرات الاقتصادية التي تعتبر كمرشد لخبراء الاقتصاد ، ولأنه يعتبر صورة من عدم الاستقرار الاقتصادي التي تبحث على عدم الثقة والطمأنينة بل أن التضخم المستمر يؤثر على التولعي الاجتماعية والسياسية إذ أنه يضعف الحكومات\* وحتى يمكن التعرف على آثار التضخم فقد تم إيجازها فيما يلي :

١- التضخم يؤدي إلى عجز جهاز الثمن عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعال للمستهلكين : فإذا توقع المستهلكين أن الأسعار سترتفع في المستقبل بنسبة أكبر منها في الوقت الحاضر يلدروا إلى الحصول على السلع الاستهلاكية للحاضر والمستهلك أو بعبارة أخرى قاموا بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة في التخلص من النقود التي تفقد قيمتها باستمرار وكذلك المنتجون إذا توقعوا ارتفاع الأسعار في المستقبل سوف يتجهوا إلى زيادة الإنتاج وتأجيل البيع الحالي مما يساعد على ارتفاع الأسعار وعندما ترتفع الأسعار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أخرى في طلب المستهلكين ونقص آخر في المعروض بواسطة المنتجين وبهذا تتسع الفجوة بين المطلوب والمعرض .

وقد يستمر هذا الارتفاع في الأسعار حتى تفقد النقود كراً ملموساً من قيمتها وعندئذ تفقد النقود وظيفتها الأصلية كأداة للمبادلة وكمقياس للقيمة ومن هنا ينحصر الأثر الرئيسي للتضخم في إدخال تغيرات غير عادية على هيكل الجهاز الإنتاجي وما يترتب على ذلك من إخلال بجهاز الثمن بحيث يعجز عن القيام بوظيفتي توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعال للمستهلكين .

---

\* تكال لنا الحوادث التاريخية على ذلك فالإدارة في فرنسا لمنين طويلة وفي إيطاليا حتى وقت قريب وفي دول أوروبية أخرى وعديد من دول أمريكا اللاتينية قد ضعفت وتزعزعت مكانتها بسبب التضخم الذي يستمر في بلادها زمناً طويلاً .

٢- التضخم يؤدي إلى فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيم : يؤدي التضخم وما ينتج عنه من تخفيض قيمة النقود إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة ويترتب على ذلك أن تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيم وكأداة للإخفار ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للإستهلاك وينخفض بالتالي ميلهم للإخفار فطالما القوة الشرائية للنقود آخذة في التدهور يوماً بعد آخر فإن الأفراد يبادرون إلى الإنفاق بما لديهم منها بشراء مايلزمهم قبل أن تنهار قيمتها.

كما يؤدي التضخم إلى الإخفار السلبى أى إلى الإستدانة إذ أن ارتفاع الأسعار يشجع ذوى الدخل الثابتة أو المنخفضة إلى إنقطاع جزء من مخزراتهم وإفلاقه على سلع الإستهلاك رغبة منهم في المحافظة على مستوى الإستهلاك الذى كانوا يتمتعون به قبل ارتفاع الأسعار، وإذا استمر التضخم لمدة طويلة من الزمن فإنه يؤدي إلى القضاء على مخزرات تلك الطبقات الفقيرة قضائاً كاملاً .

٣- التضخم يؤدي إلى توجيه المستثمرات في غير صالح الإقتصاد القومى : يؤدي التضخم إلى تضليل المنتجين في قراراتهم الخاصة بتنظيم الإنتاج ، فتوقع ارتفاع الأسعار في المستقبل ، على النحو الذى سبق أيضاً من قبل ، يؤدي إلى زيادة الطلب فى الوقت الحالى زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية فى الطلب قد تستمر لمدى طويل، وفى الوقت نفسه يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة الإيراد الكلى بنفس نسبة ارتفاع الأسعار ، على حين أن التكاليف الكلية لا تتركز بنفس النسبة بسبب أن هناك عناصر نفقات ثابتة، الأمر الذى يتركب عليه زيادة الأرباح النقدية للمنتجين زيادة كبيرة تجعلهم أكثر تقاعساً وتنفهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية فوق ما قد يلزم طاقة الإستهلاك فى المدى الطويل ولذلك يخل لتوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى .

ولما كانت أسعار السلع الإستهلاكية والكمالية عادة هي التى ترتفع أسعارها باستمرار وتكون أول مايتجاوب مع القوى التضخمية فإن ذلك يؤدي إلى سوء توجيه المستثمرات أى توجيهها في غير صالح الإقتصاد القومى .

٤- التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل : التضخم يتأثر به جميع فئات المجتمع ولكن يمكن البعض وهم الأقلية من زيادة دخولهم وثرواتهم إلى حد كبير ويشارك

الأغلبية بدخل يزيد فعمل كل من معبل زيادة الأسعار أى أنه يودى بصفة عامة إلى زيادة التفاوت فى الدخل مما ينتج عنه الإختلال بالتوازن الإجتماعى بين طبقات المجتمع، ويتطلب ذلك إعادة توزيع الثروة والدخول فى المجتمع .

وهذا يعنى أن التضخم يودى إلى تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة كإرباب المعاشات والذين يتعيشون بصفة عامة على الدخل الثابتة إذ أن دخولهم الثابتة لاتتغير بتغير النقود فى حين أن النقود الحقيقية لهم أى قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى ملح وخدمات تقلص، وفى الوقت نفسه تزداد دخول أصحاب الدخل المتغيرة كالمعلمين ومكتسبى الأرباح نتيجة للفرق الشاسع بين نفقات الإنتاج التى لاترتفع فى مجموعها إلا بنسبة ضئيلة وبين أسعار البيع المستمرة فى الإرتفاع، كما يكون فى مصالح المدينين على حساب الدائنين، أى أن التضخم يودى بصفة عامة إلى زيادة التفاوت فى الدخل مما ينتج عنه الإخلال بالتوازن الإجتماعى بين الطبقات فى المجتمع، الأمر الذى يتطلب إعادة توزيع الثروة والدخول فى المجتمع .

وكل هذا يعنى أيضاً أن كل طبقة من الطبقات فى المجتمع تتأثر بالتضخم سائراً كبيراً أو صغيراً وفقاً لإعتبار يتعلق بمدى قدرة أفراد كل طبقة إجتماعية على تكيف مستوى معيشتهم مع الظروف الاقتصادية الجديدة، فإذا كانت هذه الطبقة الإجتماعية من السير عليها إجراء التكيف المناسب فإنها يمكنها أن تحصل على زيادات فى الدخل النقدية تلاحق الزيادة فى الأسعار ، بينما يلاحظ أن الطبقة المتوسطة من دوى الدخل الثابت تتأثر تأثيراً بليغاً بالتضخم على الرغم من الزيادات فى دخول تلك الطبقة خلال الموجات التضخمية لأن معدلات الزيادة فى الأسعار تكون أكبر من معدلات الزيادة فى الدخل .

٥- التضخم يؤثر على ميزان المدفوعات : يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات تأثيراً ضاراً فإذا حدث إرتفاع فى الأسعار وتوقع المستهلكين إستمرار إرتفاع الأسعار لفترة طويلة فسوف يدفعهم هذا إلى زيادة الإستهلاك أى زيادة الطلب على النعم الإستهلاكية، وبعبارة أخرى يقوم المستهلكون بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة فى التخلص من النقود التى تنخفض قيمتها بإستمرار، ولاشك أن زيادة الإستهلاك أو زيادة



القوى الثرائية للمستهلكين متّوّدی إلى زیادة الواردات ونقص الصادرات، كما أن زیادة الأسعار فی السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية یقلل من إنتاجیة منافستها للسلع الأجنبية فی الأسواق العالمية فتتدهور كمية الصادرات ومن ثم فإن التضخم یؤدی إلى زیادة فی الواردات من ناحية ونقص فی الصادرات من ناحية أخرى وهذوب رؤوس الأموال الوطنية من ناحية ثلاثة وهذه كلها عوامل تؤدی إلى إختلال میزان المدفوعات .

٦- الطبيعة التراكمیة للتضخم : إن أهم ما یتم به التضخم هو طبیعته التراكمیة حیث أن القوى التضخمیة إذا ما أتیح لها أن تعمل عملها فی النظام الإقتصادی فإنها سوف تنتشر بصورة سریة وتراكمیة وتصبح ظاهرة لصیقة بالإقتصاد القومی یصعب على السلطات المسئولة إیقاها بسهولة دون حدوث اضطرابات عنیفة فی شئی المجالات الإقتصادیة والاجتماعیة والمیاسیة والدولیة على السواء بالإضافة إلى ذلك أن إضرار التضخم لا یمکن إصلاحها والأجدی هو محاولة تثبیته عند المستوى الجید لأن العودة به إلى مرحلة ما قبل التضخم أمر شدید الصعوبة .

٧- تحول التضخم إلى نوع جامع : قد یحول التضخم الذی یهدف إلى التمولیل إلى تضخم لولبی جامع ینشأ نتيجة الإرتفاع المستمر والمتلاحق للأجور والأسعار الذی یؤدی فی النهاية إلى إنهیار الإقتصاد القومی .

#### رابعاً: التغلب على التضخم

أوضحت دراسة تعریف التضخم أنه یتسم بحركة صعودیة مستمرة فی الأسعار تغیر من قيمة النقود، فهل یمکن الوصول إلى وسیلة لمكافحة التضخم والتغلب علیه ؟ وفی هذا المجال یقترح بعض الكتاب مؤشرات عامة لعلاج التضخم فی ضوء المصادر الناشئة عنها التضخم لأن التعرف على هذه المصادر سیمساعد بدون شك على تحدید أوجه العلاج فی ضوء تشخص نوع التضخم الناشئ عنه .

فإذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة الطلب فإن الأمر يتطلب تخفيض معدلات الإنفاق بامتصاص القوى الشرائية الزائدة أى تعقيم جزء من الطلب، وهذا يتم عن طريق اتباع عدة وسائل منها زيادة فرض الضرائب على المستهلكين أو ضغط الإستهلاك الخاص والجماعى أو استخدام بعض القيود المباشرة كنظام البطاقات، ومن جهة أخرى إذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة النفقات فيقترح توفير عوامل الإنتاج النادرة والإستفادة قدر الإمكان بالطاقة الإنتاجية المعطلة وخفض تكلفة عناصر النفقات الثابتة ونظراً إلى أن أهم عناصر النفقات هو عنصر الأجور فيجب العمل على عدم زيادتها أكثر من الزيادات فى الإنتاجية أى استخدام وسيلة لضبط الأجور .

ويمكن أن نجمل وسائل مكافحة التضخم والتغلب عليه عن طريق عدة سياسات :

١- السياسة النقدية : وهى سياسة تهدف إلى تخفيض كمية النقود فى الاقتصاد القوسى للحد من التضخم وذلك عن طريق رفع نسبة الإحتياطى القانونى الذى تحتفظ به البنوك من النقود أو عن طريق رفع سعر الفائدة الذى يضع حداً للتوسع فى الإئتمان .

٢- السياسة المالية : وهى سياسة تهدف إلى سحب الدخول الزائدة من تداول فى أسواق السلع الإستهلاك وإجبار الأفراد على الإخفاق ومنعهم من إلقاء مدخراتهم وهذا يعنى إمتصاص القوة الشرائية الزائدة فى السوق ، ويتم ذلك عن طريق فرض ضرائب إضافية جديدة وزيادة الضرائب الحالية وتخفيض الإنفاق العام وتجسيد الودائع المصرفية التى تريد عن حد معين وترحيل الأوراق الموجودة إلى حسابات مجمدة وتوظيف المدخرات فى سندات الدولة إلى غير ذلك .

٣- سياسة الأجور التى من شأنها ضبط الأجور والتحكم فيها حتى يتحقق التوازن بين الزيادات فى الأجور والزيادة فى الإنتاج .

٤- سياسة القيود المباشرة التى تمنع الأسعار من الإرتفاع بحكم القانون كالتمعير الجبىزى أى تثبيت الأسعار وإيقاعها عند الحد الملائم أو استخدام نظام البطاقات الذى يقضى تحديد الإستهلاك من السلع الرئيسية وتوزيع موارد المجتمع .

### خامساً: قياس التضخم النقدي

هناك عدة مقاييس يمكن إستخدامها لقياس درجة التضخم النقدي فتنى المقصود ولكل منها دلالة وهدف ، وسنقتصر على بعض المقاييس الشائعة والتي يسجل حسابها وهي :

- ١- معدل التضخم السنوي .
- ٢- معدل التضخم التضخمي .
- ٣- معامل الإستقرار النقدي .
- ٤- معدل التضخم الركودي .

وحساباتها كالآتي :

١- معدل التضخم السنوي = معدل التغير السنوي في أحد الأرقام القياسية المتضمنة للمنتوى العام للأسماء في المقصد مثل الرقم القياسي لأسماء الجملة أو الرقم القياسي للنفقة المعيشة .

معدل التغير في سنة ما =

الرقم في تلك السنة - الرقم في السنة السابقة

$$100 \times \frac{\text{الرقم في السنة السابقة}}{\text{الرقم في السنة السابقة}}$$

الرقم في السنة السابقة

٢- معدل التضخم التضخمي = معدل التغير السنوي في كمية النقود - معدل التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي بالأسماء الثابتة .

٣- معامل الإستقرار النقدي = معدل التغير السنوي في كمية النقود / معدل التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي بالأسماء الثابتة .

٤- معدل التضخم الركودي = معدل التضخم السنوي + معدل البطالة السنوي .

### الفصل الثالث: الدورات الاقتصادية

شهد العالم الرأسمالي خلال الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٥ تقلباً حاداً في النشاط الإقتصادي عُرِف بالكساد العظيم، وعادة ما يلاحظ أن النظم الإقتصادية الرأسمالية أو ما يعرف بالإقتصاد الحر تمر بتقلبات في مستويات النشاط الإقتصادي بها وتفاوتات درجة هذه التقلبات فمنها ما هو معتدل ومنها ما هو بالغ الحدة في مداه، وترتبط هذه التقلبات بمستويات الإنتاج والعمالة والمستويات العمة للأسعار، فتأخذ هذه التقلبات في العادة شكل الدورة لذا يسلط على تسميتها باسم الدورات الاقتصادية أو الدورات التجارية .

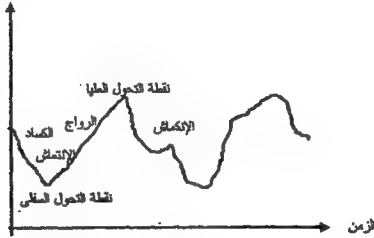
#### أولاً: مراحل الدورة الاقتصادية

تشتمل الدورة الاقتصادية على أربعة مراحل متميزة هي : (١) مرحلة الكساد ، (٢) مرحلة الإنعاش ، (٣) مرحلة الرواج ، (٤) مرحلة الإنكماش. ويبين الشكل البياني المبسط تلك المراحل والتي تتميز كل منها بخصائص معينة تتماثل بمستويات العمالة والإنتاج والأسعار والأجور والأرباح، كما يبين الشكل البياني أيضاً أنه عند وصول مرحلة الكساد إلى نقطة التحول المظلي تبدأ مرحلة الإنعاش والتي تستمر حتى الوصول إلى نقطة التحول المضيء.

١- مرحلة الكساد : تتسم مرحلة الكساد بزيادة البطالة إزداداً شديداً وإنخفاض مستوى الطلب الاستهلاكي بالنسبة لقدرة المقصد على إنتاج السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى إزداد الفائض غير المستخدم من الطاقة الإنتاجية للمقصد وتتخذ غالبية الأسعار إتجاهاً نزولياً في هذه الفترة وذلك بالرغم من أن بعض الأسعار قد لا تتغير ولذلك فإن المستوى العام للأسعار يتجه إتجاهاً نزولياً في هذه الفترة، وكذلك تتناقص الأرباح وقد تصبح سالبة بالنسبة لكثير من الوحدات الإقتصادية مما يؤدي إلى وجود موجة من التناقص بين رجال الأعمال تزدى بدورها إلى إجماعهم عن القيام بأية إستثمارات جديدة، أما

البنوك وغيرها من المؤسسات المالية سوف تتراكم النقود لديها لعدم توافق المقرضين الموثوق فيهم من رجال الأعمال .

الأحوال الاقتصادية



٢ - مرحلة الإنعاش : عندما يصل الكساد إلى منتهاه وتصل الدورة إلى ما يطلق عليه نقطة التحول السفلى مما يؤدي إلى حدوث الإنعاش ومتى بدأ الإنعاش فإنه عادة ما يستمر ويزداد، فيبدأ استبدال الآلات البالية بأخرى جديدة وتبدأ العمالة والدخل والإنفاق الاستهلاكى فى الإزدياد، ويتفائل رجال الأعمال نتيجة لإزدياد الإنتاج والمبيعات، والأرباح ويقبلون بذلك على القيام باستثمارات جديدة ويزداد الإنتاج نتيجة لإزدياد الطلب. ويتم ذلك بسهولة عن طريق تشغيل الطاقة الإنتاجية المعطلة والعمال العاطلون ويقف بذلك الاتجاه النزولى للأسعار وقد يأخذ فى التحول إلى اتجاه صعودى طفيف .

٣ - مرحلة الازدهار : بعد استمرار الإنعاش فترة تنقسم بسهولة التى كان يتم بها لإزدياد الإنتاج نتيجة لإختفاء الطاقات المعطلة وإستخدام الوحدات الإنتاجية الموجودة إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، ويبدأ بعض المعجز فى عرض بعض المواد الأولية وفى بعض الفترات المالية فى الظهور مما يؤدي إلى ضرورة حدوث إستثمارات جديدة تؤدي إلى رفع الجدارة الإنتاجية للعمال حتى يزداد الإنتاج ولذلك فإن الإنتاج لايزداد بنفس المعدل الذى يزداد به الطلب الأمر الذى يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإزدياد الإنتاج يؤدي إلى ظهور مزيد من المعجز فى عرض المواد الأولية وفى بعض المهارات الفنية مما يعنى ظهور فائض فى الطلب على العمل فترفع الأجور والتكليف والأسعار وكذلك الأرباح ويزداد

الإفلاق الإستثمارى بينما لايزداد عرض الأموال بنفس المعدل مما يسودى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبالرغم من ذلك فإن جو التفاؤل الذى يحيط برجال الأعمال يدفعهم إلى مزيد من الإستثمارات التى لا تبررها المستويات الحالية للأسعار والمبيعات وإنما يبررها توقعات رجال الأعمال عن إزداد الطلب وارتفاع الأسعار ..

٣- مرحلة الإنكماش : ما أن يبلغ الرواج مداه حتى يصل إلى نقطة للتخول العليا وتبدأ مرحلة الإنكماش، وما أن تبدأ هذه المرحلة حتى تبدأ القوى التى تعمل على خفض مستويات النشاط الإقتصادى فى العمل بصورة تكاد تكون منظمة، فينخفض الطلب على السلع الاستهلاكية وتقل الأسعار، وعلى ذلك فإن الإستثمارات التى كانت تبدو مربحة بإعتبار توقعات الطلب والأسعار تصبح غير مربحة وكذلك أسعار الفائدة المرتفعة التى كان رجال الأعمال يحملونها فى ظل إزداد الطلب والأسعار تصبح عبئاً ثقيلاً عليهم . مما يودى إلى هبوط الإنتاج قتمر كثير من الوحدات الإقتصادية فى مأزق وتقل الأرباح وتخفض الإستثمارات الجديدة إلى مستويات شديدة الإنخفاض وتزداد الطاقة المعطلة للوحدات الإنتاجية الأمر الذى يودى فى النهاية إلى الكساد مرة ثانية، وتكرر الدورة مرة أخرى .

### ثانياً: أسباب الدورة الإقتصادية

حاول الكثير من الإقتصاديين وضع نظريات تفسر كيفية حدوث الدورات الإقتصادية فلنذكر الدورى لها قد يعود إلى أسباب تتكرر باستمرار يمكن معه تحديد هذه الأسباب والسيطرة عليها، ومن النظريات التى تفسر الدورات الإقتصادية ما يستند إلى العوامل النقدية المترتبة على التوسع أو الإنكماش فى عرض النقود أو تلك التى تهتم بعوامل التجديد والإبتكار أو تلك التى تستند إلى الحالة النفسية وما يصيب التوقعات من حالات متتابعة من التفاؤل أو التشاؤم أو تلك التى تتعلق بإنخفاض الإستهلاك المترتب على حصول الطبقات الغنية على جزء كبير من الدخل أو تلك الخاصة بالإمراط فى الإستثمار ... إلخ .

وفي محاولة تصنيف هذه النظريات المختلفة فإنه يمكن تقسيمها إلى تلك النظريات التي تركز أساساً على العوامل الخارجية عن النظام الإقتصادي وتلك التي تركز أساساً على العوامل الداخلية وتنسب المجموعة الأولى من النظريات أسباب الدورة إلى التقلبات في العوامل الخارجية عن النظام الإقتصادي مثل الحروب أو الثورات أو إكتشاف الموارد الطبيعية أو معدلات النمو في السكان والهجرة أو الإكتشافات العلمية أو إكتشاف الموارد الطبيعية أو معدلات النمو في السكان والهجرة أو الإكتشافات العلمية والفنية ... إلخ . أما المجموعة الثانية فتحاول البحث عن العوامل التي تؤدي إلى تولد الدورات الإقتصادية داخل النظام الإقتصادي نفسه بالشكل الذي يدفع به من الزواج إلى الإتكاش وهكذا .

### ثالثاً: النظريات النقدية والدورة الإقتصادية

يوجد عدداً من النظريات النقدية التي تحاول تفسير الدورة الإقتصادية بهدف توضيح الكيفية التي يتم من خلالها توليد التقلبات الإقتصادية وعدم الاستقرار بواسطة العوامل النقدية وكيف يمكن السيطرة على هذه القوى بإستخدام السياسة النقدية، ومن بين تلك النظريات ما يعرف باسم نظرية هايك وسلوك الجهاز النقدي .

ولتوضيح هذه النظرية يفترض أن النظام الإقتصادي تسوده حالة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، ويفترض أيضاً أن البنوك ملزمة بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطييات إلى الودائع عند ١٠٠% وعدم حدوث أى تغير في عرض النقود أو سرعة تداولها، وينتج عن هذه الإقتراضات فإن كافة القروض التي تتم بهدف الإستثمار لا بد وأن تولد سنن الأموال المخصصة للإخبار الجارى وهذا يعنى أن عادات الإخبار في المجتمع هي التي تحدد ذلك الجزء من الإنتاج الجارى الذي يتم تخصيصه لزيادة حجم الإنتاج في المستقبل فلو قرر المجتمع تخفيض الإستهلاك الحاضر من أجل زيادة الإستهلاك في المستقبل فسن الإخبار سيرتفع مما يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة وإستيعاب هذه المنحدرات بأسرها في الإستثمارات الجديدة، والموارد التي يخصصها المجتمع لأغراض الإستهلاك الجارى يتم إستخدامها في المراحل العليا للإنتاج في حين أن الموارد التي تخصص للإستثمار يتم إستخدامها في المراحل الدنيا للإنتاج، وعند بداية التوظيف الكامل فإن زيادة الإستثمار

تتضمن تحويل الموارد من المراحل العليا للإنتاج إلى المراحل الدنيا وتتضمن بالتالى  
إطالة هيكل الإنتاج أو التوسع فى الطريقة غير المباشرة التى يتم بها الإنتاج .

والتوسع فى استخدام الطرق غير المباشرة لن يتركب عليه أية مساوئ إذا تم  
بدءاً على رغبة المدخزين، ولكن المشكلة تكمن فيما تودى إليه سهولة الحصول على  
الإلتئام من توههم للمستثمرين بإمكانية تحقيق الأرباح بإطالة هيكل الإنتاج، وسيزول هذا  
التوهم مع صعوبة الحصول على الإلتئام ومع شعور المستثمرين بعد ذلك بأن حجم  
الموارد المخصصة لإنتاج المبلغ الرأسمالية كان أكبر من اللازم، وسيضعف هذا الشعور  
بالمستثمرين إلى التقليل من الطرق غير المباشرة التى يتم بها الإنتاج وسيصل بذلك  
الكمعاد.

وسيؤدى إحتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع فى شكل إحتياطي قانونى إلى  
تزايد إحتمال حصول المستثمرين على موارد أكبر من تلك التى يرغب المخضرون فى  
إبصارها حتى عند مستوى التوظيف الكامل، ويطلق على هذه العملية الإذخار الإجبارى .  
ونظراً لمحاولة البنوك تعظيم أرباحها فإنها ستقوم بالتخلص من الفائض الإحتياطي المتوفر  
لديها فى شكل قروض وستؤدى بالتالى إلى إنخفاض سعر الفائدة للسائدة فى السوق عن  
سعر الفائدة الطبيعي مما يدفع بالمستثمرين إلى الحصول على موارد إضافية وتحويلها  
بعيداً عن أغراض الإستهلاك وسيترقب على ذلك ارتفاع فى أسعار السلع الإستهلاكية  
والذى سيؤدى إلى تخفيض الدخل الحقيقي والإستهلاك الحقيقي للمجتمع وسيجبر  
المجتمع بالتالى على القيام بالإذخار .

ويمكن أن تستمر عملية الرواج التضخمي هذه طالما كان الإحتفاظ بالإخفاض  
المستمر فى سعر الفائدة فى حيز الإمكان، ولكن القيود المفروضة على البنوك فى منح  
الإلتئام ستضع حداً لهذه العملية، ويرجع ذلك إلى زيادة الإفتاق الإستثمارى وستؤدى  
إلى زيادة الدخول النقدية التى ستؤدى إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية وارتفاع  
أسعارها بالتالى، وهذا الارتفاع فى أسعار السلع الإستهلاكية سيجنب الموارد مرة أخرى  
من إنتاج السلع الرأسمالية إلى إنتاج السلع الإستهلاكية، ويتجه نسبة الإحتياطي إلى  
الودائع الذى تحفظ به البنوك نحو الإخفاض فإنها ستجهد عن القيام بعمليات الإقراض



مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ولكن هذا الارتفاع في تكلفة الإئتمان سيؤثر تأثيراً سلباً على ربحية العديد من المشروعات الجديدة، وسيؤدي بالتالي إلى حدوث الكساد المتمثل في محاولة رجال الأعمال تعديل هيكل الإنتاج إلى المستوى التوازني المناسب.

#### رابعاً: عوامل التجديد والإبتكار

يرى بعض الإقتصاديين أن الدورات الإقتصادية هي نتيجة طبيعية من نتائج التقدم الإقتصادي ومن أهم النظريات في هذا المجال هي نظرية شومبيتر، وتستند تلك النظرية إلى التفرقة الواضحة بين الإختراع والإبتكار، بينما تشمل الإختراعات في الجهود التي يقوم بها المهندسون والعلماء في إكتشاف السلع الجديدة وفي إكتشاف الطرق الجديدة التي يمكن أن يتم بها الإنتاج وفي إكتشاف الموارد الجديدة وفي إكتشاف الأسواق الجديدة، وفي توضيح التنظيمات الجديدة في الصناعة، إلا أن الإبتكارات تشمل في الجهود التي يقوم بها المنظّمون لوضع هذه الإختراعات موضع التنفيذ من الناحية التجارية وتبدو أهمية هذه التفرقة بالنظر إلى طبيعة كل منها، فبينما نجد أن الإختراع يمكن أن يستمر بشكل منتظم إلى حد كبير خلال الزمن، إلا أن الإبتكار يتميز بميله إلى الظهور في طفرات أو مجموعات بدلاً من أن يتوزع بالتساوي على مدار الزمن، وهذه الخاصية هي التي تؤدي إلى ظهور حالات الرواج والكساد.

وتعتمد السرعة التي تتحقق بها عمليات الإبتكار والتجديد على عرض المنظمين في المجتمع وبالرغم من عدم القدرة على تحديد عرض المنظمين بصورة كمية دقيقة إلا أن هذا المفهوم يشكل في نظرية شومبيتر العامل المحدد لمعدل النمو الإقتصادي. ويعتمد هذا العرض على معدل الأرباح وعلى المناخ الإجتماعي والذي يمثل في مجموعة من العوامل الإجتماعية التي لا يمكن قياسها بدقة مثل القيم الإجتماعية السائدة والتركيب الطبقي والنظام التعليمي والعوامل الدينية .... الخ.

وتبدأ نظرية شومبيتر بالتعرض إلى الحالة السكونية أو التوازن الدائري للنشاط الإقتصادي والذي يتدفق باستمرار فالنظام الإقتصادي يميل إلى استقرار في وضع توازني دائم حائل حيث تمودة عدد من الخواص المميزة مثل: ثبات كل من حجم ونوعية القوة

العاملة ورأس المال والأساليب الفنية للإنتاج والموارد المتاحة وهذا يعنى أن هذه الحالة تتميز بوجود العمل الذى تقوم به الإدارة لاستمرار التدفق بمعدل ثابت .

ومع افتراض أن التغير الدائرى للنشاط الإقتصادى قد تعرض فجأة لإضطراب خارجى يمتثل فى تحقيق مجموعة من الابتكرات يقوم بها عدد محدود من المنظمين والتى قد تتمثل فى إنتاج مجموعة محدودة من السلع الاستهلاكية الجديدة يعتقدون بأن إنتاجها سيكون أمراً مربحاً، ويؤدى ظهور هذه الأرباح التى تتحقق نتيجة الابتكار إلى إقبال أعداد متزايدة من رجال الأعمال على تقليد هؤلاء المنظمين وإنتاج هذه السلع ومستتجه أعداد من رجال الأعمال إلى التزايد بالتدريج نتيجة لأن المشكلات التى تواجهها عمليات الابتكار يتم التخلص منها بمرور الزمن ولتزايد الخبرة فى إنتاج وتسويق هذه السلع .

وكما تزايد عدد رجال الأعمال فى إنتاج هذه المجموعة الجديدة من السلع كلما تزايدت الضغوط على الآخرين للإقدام على إنتاج هذه السلع أيضاً حتى لا يفقدوا أسواقهم ، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقق هذه الابتكرات خاصة فى حالة التوظيف الكامل أو شبه الكامل مستفيع بالأسعار نحو الإرتفاع من أجل اجتذاب عناصر الإنتاج من الصناعات الأخرى وهذا سيؤدى إلى إزدهار فرص الربح وتشجيع الاستثمار فى هذه المرحلة المبكرة من الرواج .

وهذه العوامل المختلفة ستؤدى إلى إجتاه الطلب الكلى نحو التزايد بشكل واضح وسيؤدى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية إلى إرتفاع مضطرد فى الأسعار وإلى استمرار التحول من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج السلع الاستثمارية وهذه هى مرحلة التوسع أو الرواج .

وتجدر الإشارة إلى أن حالات التوسع هذه تتميز بزيادة الطلب على موارد الاستثمار عن عرض المخبرات بشكل واضح ولهذا السبب فإن هذه الابتكرات سيتم تمويلها بالنجوه إلى الائتمان المصرفى وهذا يعنى أن الفرق بين الاستثمار والإنفاق المخطط هو الذى يؤدى إلى تولد هذه المرحلة من التوسع .

ولكن هذه المرحلة لا بد وأن تنتهى عاجلاً أو آجلاً وهو الأمر الذى يعنى ضعف هذه الموجة من الابتكارات وإنهاء الزواج، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها يتعلق بإنهاء العمل فى إقامة المصانع الجديدة وإتجاه الإنفاق الإستثمارى بالتالى نحو الإنخفاض، وبالإضافة إلى ذلك فلن إنتاج هذه المصانع من السلع الإستهلاكية سيداً فى عمر الأسواق فى وقت يتجه فيه حجم الإستثمار نحو الإنخفاض، وهذا يعنى إنخفاض الطلب على هذه السلع وإنخفاض أسعارها بالتالى، مع ما يترتب على ذلك من تأثير مسيء فى أرباح المنتجين، وهكذا تلوح بولار الإنكماش، وأخيراً فليكن الإشارة إلى أن قدرة النظام الإقتصادى على تقبل هذه الموجة من الابتكارات هى قدرة محدودة نسبياً ومستوى بالتالى إلى إحداث تغير جدى فى البيانات الإقتصادية المتاحة، مع ما يترتب على ذلك من إعادة للنظر فى التقديرات والعلاقات المضادة بين المتغيرات، وفى مثل هذه الظروف مستزايد مخاطر القيام بالإستثمار وسيمجم رجال الأعمال عن القيام بالإستثمار حتى يتم الوصول إلى وضع توازى جديد يمكن فيه القيام بتقديرات على درجة معقولة من الدقة حول ربحية المشروعات المختلفة .

وهكذا تبدأ المرحلة الثانية من الدورة والمتمثلة فى مرحلة الإنكماش التراكمية والتي تمتد إلى شتى مجالات النشاط الإقتصادى ويستمر هذه العملية حتى يتم الوصول إلى وضع التوازن الجديد حتى يتمنى للنظام الإقتصادى التكيف مع الابتكارات الجديدة التى تحققت فى الفترة السابقة وحيث تؤدي قوى المنافسة بين المشروعات المختلفة إلى خروج المشروعات ذات الكفاءة المنخفضة من الصناعة كلياً وهذا يعنى أن الكساد لا يمكن اعتباره شراً فى حد ذاته ولكنه يؤدي مهمة إقتصادية حيوية ويساهم بذلك فى زيادة رفاهية المجتمع فى الأجل الطويل .

## الفصل الرابع: الجهاز المصرفي

### أولاً: البنك المركزي

يمكن تعريف البنك المركزي بأنه :

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والمكس، كما أن له القدرة على خلق وتبديل النقود القانونية.
- ليس بنك أو مؤسسة عادية بل يعتبر بنك الدرجة الأولى في الجهاز المصرفي حيث يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.
- مؤسسة وحيدة تقوم بجهة الإصدار النقدي وتشرف على الائتمان، حيث أن لكل إقتصاد وطني بنك مركزي واحد).
- مؤسسة عامة مملوكة للدولة هدفه المصلحة العامة وتنظيم نشاط البنوك والائتمان وربطه بحلجة المعاملات والسياسة النقدية وليس هدفه تحقيق أكبر قدر من الأرباح.
- تتميز وحدات النقد المصدرة منه بخصائص معينة تميزها عن غيرها من النقود (نقود الودائع) فهي نقود قانونية لها قوة إبراء غير محدودة لتمديد الديون ولها صفة العمومية.

### وظائف البنك المركزي

- (١) خلق وتبديل النقود القانونية : أي أن البنك المركزي يحتكر حق الإصدار النقدي دون البنوك الأخرى.
- كيفية الخلق (عملية الإصدار): خلق النقود ما هو إلا تحويل الأصول الحقيقية إلى وحدات نقدية.
- أساس عملية الإصدار النقدي: تعامل الإكفيقيات النقدية (الأصول) مع وحدات النقد للمتكولة (الخصوم) بهدف تحقيق التوازن بين الإنتاج

الحقيقي وتداول هذا الإلتزام بواسطة وحدات النقد وبالتالي المحافظة على قيمة النقود وثبات الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية للوحدات النقدية.

أي أن البنك المركزي يصدر كمية معينة من أوراق النقد كخصوم تدلها أصول حصل عليها بقدر قيمتها.

(٢) البنك المركزي بنك الحكومة: حيث أن كافة أرصدة الحكومة تحتفظ بها لدى البنك المركزي ، ويقوم البنك المركزي بتأدية خدمات لها فهو ينظم حساباتها وحساب مشروعاتها العامة ويقوم بمعاملات التمويل الخارجية، وتجميع العملات الأجنبية، وانفعوعات الخارجية ، وينظم الدين العام، ويصدر القروض العامة، ويقدم القروض للحكومة لمواجهة عجز الميزانية، كما أنه الوكيل والمستشار المالي للحكومة خاصة في مسائل الصرف والتمويل.

(٣) البنك المركزي بنك البنوك: يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك من خلال الآتي:

- إلتزام البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي في البنك المركزي يعادل نسبة معينة من إلتزاماتها هذه للنسبة يحددها البنك المركزي كإحتياطي ولحفظ حقوق المودعين.

- رقابة البنوك التجارية والإشراف الإداري والفني عليها.
- ملجأ لإكراه البنوك التجارية.
- يقوم بدور الوسيط بين البنوك التجارية بعضها ببعض.

(٤) البنك المركزي والسياسة النقدية: البنك المركزي بإعتباره خالق النقود القانونية ومؤثراً في قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع يستطيع أن يتحكم في حجم وسائل الدفع بالزيادة أو النقصان تنفيذاً لسياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية

**الوسائل والأساليب التي يستخدمها البنك  
المركزي للتأثير في سيولة البنوك التجارية**

(١) سياسة سعر الخصم: تعريف سعر الخصم: عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية.

أثر سياسة سعر الخصم:

- تغيير سعر الخصم يؤثر في حجم الائتمان المصرفي: فإخفاض سعر الخصم يؤدي إلى إخفاض أسعار الفائدة في السوق النقدية وهذا يشجع الأفراد والمؤسسات على الاقتراض فيزداد حجم الائتمان والعكس صحيح.
  - إخفاض سعر الخصم لدى البنك المركزي يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها المتمثلة في أوراق تجارية وسندات إلى نقد قانونية وهذا يؤدي إلى زيادة إمكاناتها في خلق نقد الودائع بالتالي يزداد حجم الائتمان.
- فعالية سعر الخصم:

- فعالية سعر الخصم هو وسيلة توجه للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم الائتمان وإتجاهات السوق النقدية، وتقتصر فعالية سياسة سعر الخصم على الدايح في إصدار أو سحب الأرصدة النقدية للقانونية من البنوك التجارية.

(٢) سياسة السوق المفتوحة:

تعريفها وأثرها: هي دخول البنك المركزي في السوق النقدية بائناً لبعض الأصول

الحقيقية والأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية

يمتصها من السوق فتقل سيولة السوق النقدية، أو يدخل مشترياً

بعض الأصول بهدف إمداد السوق النقدية بالسيولة.

- قيام البنك المركزي ببيع أصول حقيقية وأوراق مالية —————> تشتتيرها البنوك التجارية —————> نقل سيولتها النقدية —————> تقل قدرتها على خلق الائتمان.
- قيام البنك المركزي بشراء أصول حقيقية وأوراق مالية —————> تبيعها البنوك التجارية —————> تزيد سيولتها —————> تزيد قدرتها على خلق الائتمان.

٢٠ يمكن للبنك المركزي التأكيد في حجم الإئتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع (السيولة).

فعالية سياسة السوق المفتوحة: تتحدد فعاليتها بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية.

(٣) سياسة الاحتياطي الإجباري: تعريفها وأثرها يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة معينة يجب أن يحتفظ بها كل بنك تجاري تمثل نسبة من أصوله النقدية وودائعه يحتفظ بها لدى البنك المركزي وهذه السياسة من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان.

٢١. نسبة الاحتياطي مرتفعة ← تقل السيولة لدى البنوك التجارية ←  
تقل القدرة على الإقراض والعكس صحيح.

(٤) الرقابة على عمليات الإقراض والإئتمان والأنشطة الاستثمارية للبنوك التجارية:  
يتم ذلك من خلال الآتي:

- فحص ومراقبة سياسة المقرض من حيث المركز المالي وقدرته التمويلية.... إلخ.
- فحص ومراقبة نوعية الأصول المقدمة للخصم أو لضمان الإقراض من حيث درجة السيولة ونطاق الضمان ..... إلخ.
- العمل على تفضيل القروض وتوفير الإئتمان المرتبط بالإحتياجات الأساسية والضرورية للإقتصاد القومي.
- استخدام الودائع الحكومية كعامل هام للتأثير على سيولة السوق النقدية باعتبار الحكومة والمشروعات العامة والمطية من أكبر عملاء البنوك التجارية سواء كمدينين أو كمقرضين.
- التدخل في سوق الصرف الأجنبي حيث أن كافة التحويلات بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية تتم عن طريقه.
- تنظيم الجهاز المصرفي من خلال تبادل المعلومات المشتركة مع البنوك التجارية والإشراف على قوانين المناهضة المصرفية ومراقبة المشروعات المصرفية الدولية.

### ثانياً: البنوك التجارية

البنوك التجارية تمثل في مجموعها الجهاز المصرفي للإقتصاد. وهى تتميز بمصارف من الدرجة الثانية فى تسلسل الجهاز المصرفى بعد البنك المركزى حيث أنها مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التى تتركز حول قيام النقود بوظائفها، وهذه النقود هى نقود الودائع، وتتعدد وتتفرع البنوك التجارية بقدر إتساع السوق النقدى والنشاط الإقتصادى وحجم المدخرات ، كما أن نقود الودائع التى تتعامل فيها البنوك التجارية تتعدد وتختلف وفقاً لمصدرها بعكس النقود القانونية التى يصدرها البنك المركزى والتى تنصف بأنها متماثلة بالإضافة إلى أن البنوك التجارية هى مؤسسات هدفها الأساسى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلق نقود الودائع، وهى غالباً مملوكة للأفراد أو المشروعات فى شكل شركات مساهمة.

وتتعدد عمليات البنوك التجارية وتتفرع بجانب وظائفها الرئيسية فى خلق الودائع بهدف تحقيق قيام النقود بوظائفها.

### وظائف وعمليات البنوك التجارية

وتقسم وظائف البنك التجارى إلى

#### (١) العمليات المصرفية العادية

وتقسم إلى:

(أ) الحسابات المصرفية : أى الإيداع المصرفى حيث يتنازل العميل عما لديه من أموال للبنك للاحتفاظ بها وإستخدامها لتوفير كل من الموارد المالية اللازمة لعمليات الإكراض والإئتمان، والعمولات التى يخصمها البنك من تصويل كمبيالات العميل.

أنواع الحسابات المصرفية:

١- الحسابات الجارية: وهى إتفاق بين طرفين (البنك والعميل) على أن تسمى العمليات التى تتم بين أطرافه عن طريق قيود تتم سواء فى جانب الدائن أو المدين.



٢٠- الحسابات الإذخارية: وهي حسابات تحقق عائد لأصحابها يتمثل في سعر الفائدة المتفق عليه وهي لا يكون لها مدة محددة أولاً تكون لها مدة محددة ومن أمثلتها دفاتر التوفير.

(ب) الإئتمان: وهو معنى الثقة لمنح البنك لمعميله إئتمناً يعنى أن يثق في عميله فيعطيه رؤوس الأموال، والأساس في الإئتمان ضرورة الثقة والجدية حيث أن كل إئتمان محفوظ بالمخاطر ولذلك فإن البنك يتخذ عدة إجراءات كالتحويلات لمواجهة مخاطر عدم السداد أو التأخير فيها ومنها.

١- تحديد نوع المخاطر: عن طريق إعطاء قروض في حدود لصوى، وعدم تجاوز القروض لحدود معينة، وتنوع القروض والضمانات، والإشتراك مع البنوك الأخرى في القروض.

٢- دراسة الحالة: أى دراسة موضوع القرض ونشاطه وحالة المقرض..... إلخ.

٣- الضمانات (الشخصية - المبنية).

• ويقضى البنك مقابل الإئتمان فائدة تتمثل في تكلفة الإئتمان والتي تتمثل في :

- عائد رأس المال المقرض.

- نصيب الإدارة.

- هامش لتغطية المخاطر.

### نماذج الإئتمان:

١- القرض النقدي (المقرض يحصل على قرض من البنك مقابل سعر فائدة ورد قيمة القرض).

٢- الدفع من تحت الحساب (يسمح البنك لمعميله) أن يصنع حسابه مديلاً في حدود مبلغ معين يغطيه في حدود معينة).

٣- عمليات الإئتمان بالمقابل (هذا المقابل يكون ضمان شخصي أو عملي).

٤- فتح الاعتماد (حيث يضع البنك تحت تصرف عميله مبلغ معين يجوز للعميل سحبه دون أن يلتزم العميل بدفع فائدة إذا لم يسحبه).

- ٥- عمليات الخصم (يضع البنك تحت تصرف عميله قيمة الكمبيالة ودون انتظار أجل السداد بحيث يخصم ذلك من العميل عند سدادها بالإضافة إلى تكلفة الإقراض).
- ٦- عمليات الإئتمان بالضمان المصرفي حيث يقدم البنك ضماناته للعميل ويحمل المسؤولية في حالة عجز العميل عن تسديد معاملاته لجهات مثل الضرائب والجمارك.

( ج ) الإستثمارات : وهي قروض طويلة الأجل تستخدم في شراء السواد الأولية والأجهزة وإقامة المنشآت، وتقدر أصساطها على أساس معدلات الإستهلاك.

- ( د ) الإئتمان المقدم للتجارة الدولية: أي لعمليات الإستيراد والتصدير.
- ( هـ ) خدمات مصرفية أخرى: مثل إصدار الأسهم والسندات للشركات، وتأجير المساكن والغرف، وتنظيم خصومات الأكراد، وصرف الأجور والمرقيات ، وتحصيل الشيكات والكمبيالات.

#### (٢) خلق نقود الودائع (العمليات المصرفية غير العادية)

- النموذج البسيط لكيانية خلق البنك للتجارى لنقود الودائع هو
- ١- نفترض جهاز مصرفى يتكون من بنك مركزى ولحد له قدرة نهائية على خلق النقود القانونية بجانب هذا البنك يوجد بنوك تجارية تسعى لخلق إئتمان بناء على طلب الأشخاص الذين يصبحون مدينين بسبب الخصم أو القروض.
- ٢- فى ظل هذا الفرض فإن البنك التجارى يلعب دور الوسيط فهو يتلقى المدفوعات من النقود القانونية المائلة فى شكل ودائع من الأشخاص فتصبح ديناً عليه أى تفيد فى جانب الخصوم ويقوم البنك باستخدام هذه النقود.
- نفترض أن قيمة الوديعة ١٠٠ ألف جنيه .:- الميزانية للبنك التجارى تكون كالتالى

أصول	خصوم
١٠٠ ألف جنيه نقود بالخزافة	١٠٠ ألف جنيه ودائع

٣- يقرض البنك التجارى جزء من قيمة للوديعة

فإذا كانت النسبة المتوقعة من طلبات سحب الودائع تعادل ١٠% من قيمة الوديعة  
فلن البنك يحتفظ بـ ٢٠% نقدية لمواجهة هذه الطلبات ويقرض البنك وتصحب الميزانية  
كالآتى:

أصول	خصوم
٢٠ ألف جنيه نقود مسائلة	١٠٠ ألف جنيه ودائع
٨٠ ألف جنيه قروض	

ويمكن أن يصل البنك بميزانيته إلى الصورة التالية:

أصول	خصوم
١٠ آلاف جنيه نقود مسائلة	١٠٠ ألف جنيه ودائع
٩٠ ألف جنيه قروض	

٤- يقوم البنك بإصدار قروض إئتمانية (فتح حساب يجوز السحب عليها بالشيكات) بمبلغ  
٥٠ ألف جنيه فتصبح الميزانية كالآتى:

أصول	خصوم
٢٠ ألف جنيه نقود مسائلة	١٠٠ ألف جنيه ودائع حقيقية
٨٠ ألف جنيه قروض	٥٠ ألف جنيه ودائع إئتمانية
٥٠ ألف جنيه قروض إئتمانية	
١٥٠ ألف جنيه	١٥٠ ألف جنيه

يتضح من ذلك أن البنك أمكنه خلق نقود وودائع.

## الباب السادس

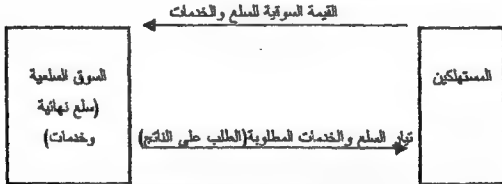
### البنیان الإقتصادی والدخل القومي

#### الفصل الأول: البنیان الإقتصادی

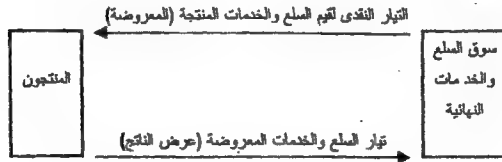
لاستطيع أى فرد فى عصرنا الحالى أن يقوم بإنتاج كل مستلزماته المعصرية للحياة، أى أن مرحلة الإكتفاء الذاتى إنتهت كمرحلة تاريخية وأصبح الإقتصاد القومي من التعميد لدرجة أنه لايمكن لأى فرد تتبع كل الصناعات لقائمة بتصنيع إحتياجاته، فإذا أكتفى نظرة على الإقتصاد القومي فى مجتمع رأسمالى فلنأخذ نجد العديد من الصناعات التى لايمكن للفرد أن يصنعها، فكيف يتم الإنتاج، ويتحدد ومن هؤلاء الذين يقومون بوضع خطط الإنتاج وتوزيعه وإستهلاكه هل يتم بطريقة مخططة كما فى النظام الإشتراكي أم يتم عن طريق جهاز السوق فى النظام الرأسمالى، الشيء الذى ليس فيه شك أن الإقتصاد القومي الرأسمالى يدور عن طريق ميكانيكية السوق فإذا كان الجهاز المعزى فى النظام الرأسمالى هو الذى يقوم بعملية توزيع السلع والخدمات على جمهور المستهلكين كما يحدد السلع والخدمات التى لها أولوية فى الإشتباع والأحق بالإشتباع تبعاً لهدف الربح بالنسبة للمنتج الرأسمالى. كما أنه يحدد كيفية توزيع وإستغلال الموارد الطبيعية إلا أنه ليس لميكانيكية السوق سيطرة كاملة على النظام الإقتصادى الرأسمالى. فالدولة تتدخل بدرجة ما فى الأنشطة الإقتصادية اللازمة لها من الناحية الإستراتيجية كما تمن القوانين المحددة والمائة لبعض الأنشطة الإقتصادية.

ويتشكل أى مجتمع من المجتمعات فى مساحة جغرافية دولية معينة من مجموع السكان المقيمين فيه، هؤلاء السكان قد يكون بينهم أنجاب أى لايحملون جنسية السكان المحليين وكلهما يقومون جميعاً بشراء السلع والخدمات اللازمة لمعيشتهم الضرورية من المجتمع سواء كان بعضهم منتج أو البعض الآخر غير منتج، فكل السكان يقومون بشراء إحتياجاتهم من السلع والخدمات ليس مباشرة من المنتجين بل من خلال الأسواق (تجارة التجزئة أو الجملة). هذه السوق يتم فيها تقليل الطلب على السلع والخدمات مع عرض هذه

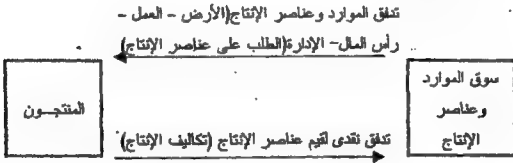
السلع، ونظير ذلك فإنهم يدفعون المبالغ النقدية مقابل الحصول على السلع والخدمات ويوضح الشكل التالي أن هناك تيارين من التكاليف تيار السلع والخدمات المطلوبة يتدفق من الأسواق السلعية والخدمات إلى قطاع المستهلكين (كل السكان) وتيار عكسي من المكان إلى السوق السلعية وهو التيار النقدي.



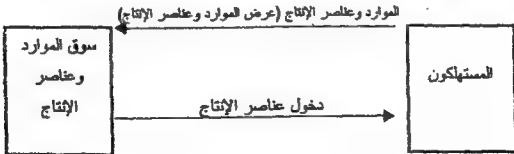
ولما كان المجتمع يتضمن جزء من السكان يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات ويطلق عليهم المنتجون هؤلاء المنتجون ليسوا كل السكان بل جزء منهم، ومنهم المحليين ومنهم الأجانب الذين يقومون بالخدمات الفنية والإستشارية للمؤسسات الإنتاجية المختلفة ومنهم المستثمرون الذين يقومون باستثمار أموالهم في إنشاء المؤسسات الإنتاجية المختلفة، معنى ذلك أن الناتج المحلي يتألف من جزئين من الناس هم المحليين أصحاب المجتمع والأجانب. وهؤلاء يقومون ببيع منتجاتهم في السوق السلعية والخدمات ونظير ذلك يحصلون على مقابل لها وهي قيمة إنتاجهم، معنى ذلك أن هناك تيارين من التكاليف أحدهم نقدي وآخر سلعي، والشكل التالي يوضح تيار تدفق السلع والخدمات المنتجة (المعرضة) من المنتجين إلى سوق السلع وعكسه يتدفق تيار قيمة السلع والمنتجات المعرضة حق المنتجين .



ولما كان المنتجون لا يستطيعوا أن ينتجوا أى سلعة أو خدمة إلا من الموارد الاقتصادية والموارد الطبيعية المتاحة فى المجتمع كالمعمل ورأس المال والأرض والإدارة الفنية التى يمتلكها المجتمع والتى لا يملكها كل أفرادها، فإنهم يقومون بتأجير خدمات المعمل وبشراء عناصر الإنتاج المختلفة والإقراض من البنوك وتأجير الإدارة الفنية من المجتمع أى يحصلون على عناصر إنتاجهم من المجتمع كله عبر سوق يطلق عليها سوق الموارد حيث يتم هناك عرض الموارد من المولدين لها وهم سكان المجتمع والطلب عليها من المنتجين ومن ثم ينشأ تدفقان من التيارات أحدهم تدفق الموارد الاقتصادية من سوق الموارد والآخر تيار عكسى وهو تدفق أسعار وتكلفة شراء وإستخدام هذه الموارد كما يوضحه الشكل التالى



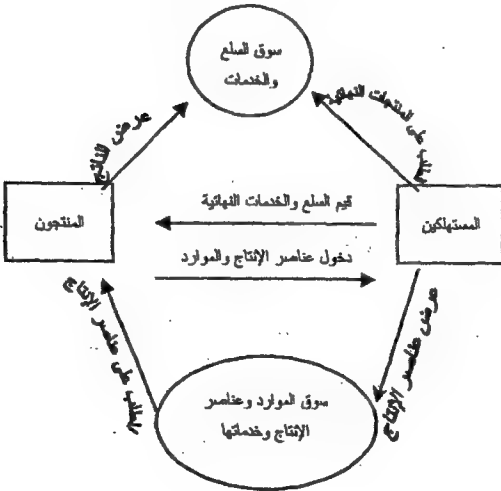
وقد وضحنا فى سياق الكلام بأن السكان يقدمون خدماتهم وممتلكاتهم لسوق الموارد حتى يمكن شراءها أو شراء خدماتها من قبل المنتجين نظير ذلك يحصلون على دخول أى إيرادات نتيجة تقديمهم لهذه الموارد لسوق الموارد ومن ثم فهناك تيارين متدفقين أحدهم تيار الموارد وعناصر الإنتاج من السكان إلى سوق الموارد والآخر عكسى وهو دخول هذه العناصر الإنتاجية



يكن تلخيص ذلك في الشكل التالي: وهو شكل مبسط للغاية يوضح فيه كيفية عمل المجتمع الإقتصادي (المطلق) أي الذي لا يتاجر ولا يتبادل مع المجتمعات الأخرى فهو شكل تبسيطي حتى يستطيع القارئ فهم كيف يعمل المجتمع الإقتصادي. ونلاحظ أن هناك ثلاث أسواق رئيسية وهي

السوق السلمي: وخاص بتبادل المنتجات النهائية طلب المستهلكين وعرض المنتجين  
السوق الموردية: وخاص بتبادل عناصر الإنتاج وخدمات أي طلب المنتجين وعرض الحائزين لهذه الموارد.

السوق النقدية: وهي تيارات نقدية تتم بين القطاعين الرئيسيين وهو المنتجين والمستهلكين عبر سوق السلع والخدمات وسوق الموارد.



### الفصل الثاني: الإطار الحسابي للنتائج الكلية

يمكن تعريف الناتج المحلى بثلاث دلائل مختلفة وكل بدول من هذه الدلائل له طريقة حساب مختلفة، فحساب الناتج المحلى تبعاً للمصادر التى ساهمت فى تكوينه له طريقة حساب يطلق عليها القيمة المضافة، وتعريف الناتج المحلى بطريقة إتفقه له طريقة حساب يطلق عليها قيمة الإتفاق على السلع والخدمات (الطلب النهائى) ، وتعريف الناتج المحلى بمقدار مساهمات عناصر الإنتاج الأربع (العمل - الأرض - رأس المال - الإدارة) ولتى ساهمت فى إيجاد له طريقة حساب يطلق عليها توزيع الدخل على عوائد عناصر الإنتاج وفى الأجور - الربح - الفائدة - الريع ومنقوم بشرح مبسط للقيمة للتصريف بالثلاث طرق الحسابية.

- ١- طريقة القيمة المضافة تبعاً لمصادر تكوينه
- ٢- طريقة قيمة المنتج النهائى تبعاً للإتفاق النهائى على السلع والخدمات
- ٣- طريقة توزيعه على عناصر الإنتاج تبعاً لدخول عناصر الإنتاج .

مثال: فلذا فرضنا أن هناك مزارع قام بإنتاج أردب قمح من مساحة محددة من الأرض وحصله الإنتاجى ولفه باع إنتاجه إلى مطحن بـ ١٠٠ جنيه، ولفه أعطى لمصاحب الأرض لى يستلجها ٥٠ جنيه قيمة الإيجار. فتكون حساباته فى الجدول التالى، ولذى يمثل مثلاً قطاع الزراعة والصيد .

#### ١- قطاع الزراعة والقطاع المبدأى

مبيعات	إتفاقات ولرياح
١٠٠ جنيه قمح	٥٠ ليجار (إتفاق) عند الأرض
	٥٠ ربح (عائد للتعليم والإدارة)
١٠٠	١٠٠

فى هذا المثال البسيط تبين أن قيمة الإنتاج وزعت على عناصر الإنتاج لتى ساهمت فيه وهى للتبسيط الأرض نصيبها الربح والباقى ربح المزارع ويمثل قطاع الزراعة قطاع



أولى (مبدأي) فكل إنتاجه يكون قيمة مضافة بعد خصم ما أخذ من القطاعات الأخرى (السلع الوسيطة).

ثم قام الطحان بطحنها وأنتج منها دقيقاً باعها إلى مخبز من المخابز بسعر ٣٠٠ جنيه وأنه دفع نظير طحن هذه الحبوب ١٠٠ جنيه لأجر عمال وحصب سعر فائدة على رأس ماله وريخ المطحن حوالي ٥٠ جنيه فلن أرباحه الباقية خمسين جنوهاً وتكون حساباته كما في الجدول التالي والذي يمثل قطاع الصناعات التحويلية .

٢-قطاع الصناعات التحويلية

مبيعات	أرباح وإفلاقت
٣٠٠ جنيه دقيق	١٠٠ مشتريات قمح
	١٠٠ أجور
	٥٠ سعر الفائدة وريخ
	٢٥٠ جملة إفلاقت
	٥٠ أرباح
٣٠٠	٣٠٠ أرباح وتكاليف

ويمكن حساب الناتج المظي بطريقة دخول عناصر الإنتاج كالآتي

قطاع الزراعة إنتاج القمح ٥٠ ربح  
٥٠ أرباح

١٠٠ قيمة مضافة

قطاع الصناعات التحويلية إنتاج الدقيق ١٠٠ أجور

٥٠ ربح وسعر فائدة

٥٠ أرباح

٣٠٠ جملة الدخل المكتسب وفي نفس

الوقت قيمة الدقيق الناتج

أما حساب القيمة المضافة لأنها تمثل ما أضافه كل قطاع على السلعة فقطاع الزراعة يعتبر إنتاجه قيمة مضافة لأنه لم يأخذ من أى قطاع آخر أى منتجات فى مثالا هذا كلها قيمة مضافة، أما قطاع إنتاج الدقيق فقد إشتري بـ ١٠٠ جنيه قمح حولها إلى دقيق بقيمة ٣٠٠ فتكون القيمة المضافة هنا ٣٠٠-١٠٠ إلى ما أضافه للسلعة هي ٢٠٠ وذلك بعد إستزال السلع الوسيطة.

ويمكن توضيح حساب القيمة المضافة فى عملية القمح والدقيق كالآتى:

القيمة المضافة الدقيق	الدخل	القيمة المضافة القمح	الدخل
الدقيق	الموزع	القمح	الموزع
٣٠٠ دقيق	١٠٠ لجر	٥٠ ربع	٥٠ لرباح
١٠٠- قمح	٥٠ ربع وسعر فائدة		
٥٠ لرباح			
٢٠٠ قيمة مضافة	٢٠٠ دخل	١٠٠ قيمة مضافة	١٠٠ دخل

وبفرض أن تلك الكمية من الدقيق بيعت إلى خباز وصنع منها خبزا باعه بمقدار ٥٠٠ جنيه للمستهلكين وهي قيمة المنتجات النهائية بمعنى أن حساب قيمة المنتج من الثلاث قطاعات إذا اعتمدت على قيمة المنتج النهائى فسيكون ٥٠٠ جنيهه وستكون حساباته كالآتى

تكاليف ولرباح	مبيعات
٣٠٠ مشتريات دقيق	٥٠٠ خبز
٧٥ لجر	
٤٠ سعر فائدة وربع	
٤١٥ جملة تكاليف	
٨٥ لرباح	
٥٠٠ تكاليف ولرباح	٥٠٠ مبيعات (قيمة المنتج النهائى) طلب المستهلك

وفي حين ان حساب القيمة المضافة سيكون أشترى ٣٠٠ جنيه دقيق زاد من قيمتها إلى ٥٠٠ جنيه أى ان القيمة المضافة هنا ٥٠٠ - ٣٠٠ = ٢٠٠ فإذا جمعنا القيم المضافة في الثلاث قطاعات ستكون ١٠٠ + ٢٠٠ + ٥٠٠ = ٨٠٠ هي قيمة المنتجات النهائية.

والآن ننقل إلى حساب الناتج بطريقة دخول عناصر الإنتاج تبعاً لمصادر الناتج المحلي

دخول عناصر الإنتاج	قطاع الزراعة	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الصناعة النهائي
الأجور	-	١٠٠	٧٥
النفقة	٥٠	٥٠	٤٠
الربح	٥٠	٥٠	٨٥
القيمة المضافة	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠ = ٥٠٠ المنتج النهائي

ومن هذا المثال البسيط نلاحظ أنه يجب أن تتطابق طرق القياس الثلاث طريقة دخول عناصر الإنتاج = طريقة القيمة المضافة = طريقة المنتج النهائي إلا أنه نتيجة وجود إهلاك في رأس المال ، وكذلك ضرائب غير مباشرة وإعانات إنتاجية ودخول من الخارج ودخول إلى الخارج أدى إلى وجود بدائل مختلفة لقياس الناتج الإجمالي والذي يجب أن يراعى هذه المتغيرات حتى تكون الحسابات موحدة ومتساوية.

#### إختلاف قيمة المعاملات عن الدخل:

من هذا المثال نستطيع أن نستنتج أن هناك إختلاف بين حجم الدخل وحجم المعاملات أى المخرجات التي تمت في المقصد، فحجم المعاملات يشمل كل المخرجات وهي تمثل ١٠٠ + ٣٠٠ + ٥٠٠ = ٩٠٠ للقطاعات الثلاث السابقة ويعد إستبعاد السلع والمنتجات الوسيطة وهي ١٠٠ + ٢٠٠ = ٣٠٠ نحصل في النهاية على الدخل في المقصد القومي، أى أنه من الضروري إستبعاد المنتجات الوسيطة بين القطاعات لمنع الإزدواج الحسابي (أى عدم حسابها مرتين) لأن ١٠٠ طن قمح حصب أولاً فسي قطاع الزراعة فلا داعى لحسابها مرة أخرى في قطاع الطحان.

### الخلاصة:

- ١- إذا كنا يصند حساب الناتج المحلي من مصادره التي ساهمت في إيجاده (أى من القطاعات الاقتصادية زراعة - صناعة - تجارة ... إلخ) فلنأخذنا نقوم باستخدام طريقة القيمة المضافة أى نحسب مضافة كل قطاع فقط .
- ٢- إذا كنا يصند حساب الناتج المحلي تبعاً للاتفاق النهائى عليه أى الطلب النهائى فأننا نقوم بحساب قيمة الاتفاق على السلع والخدمات النهائية التى يستهلكها أو أنفقاها المجتمع على الطلب النهائى (المستهلكون - الحكومة - المنتجون - القطاع الخارجى).
- ٣- إذا كنا يصند حساب الناتج المحلي تبعاً لما تم توزيعه على عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إيجاد (الأرض - العمالة - رأس المال - الإدارة والتنظيم) فلنأخذنا نقوم بحسابه بطريقة دخول هذه العناصر فى كل قطاع من القطاعات أى تبعاً لمصادر.

### إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومى

بعد العرض البسيط لألية عمل المجتمع الإقتصادى والذي أوضحنا فيه أن أى مجتمع حديث يشمل قوميين أى سكان لهم نفس القومية وأجانب يعيشون داخل حدود جغرافية واحدة وهى الدولة

فالناتج المحلي يخص ما أنتجه أصحاب البلاد الواحدة (القوميين) والمقيمون داخل حدود جغرافية لدولة واحدة، كما يشمل أيضاً إنتاج الأجانب من خدماتهم الإستثمارية والفنية وإستثماراتهم طالما أنها تدخل نفس الحدود.

وبطبيعة الحال يقوم هؤلاء الأجانب بتحويل دخولهم خارج البلاد فإذا ما رغبتنا أن نعرف فقط ما أنتجه القوميين داخل المجتمع فلنأخذنا تستزل قيمة الدخل الخارج (للأجانب) من الإنتاج المحلي فيصبح

$$\text{الناتج القومي} = \text{الناتج المحلي} - \text{الدخل إلى الخارج}$$

$$\text{الناتج المحلي} = \text{الناتج القومي} + \text{الدخل من الخارج}$$

مثال: إذا كان مجتمع ينتج بحوالى ١٠٠٠ وحدة إصلى إنتاج مطى لدخل حدود الدولة منهم قوميين (مصريين) أنتجوا بحوالى ٨٠٠ وحدة والأجانب أنتجوا بحوالى ٢٠٠ وحدة فإن

الإنتاج القومى (القومية) - الإنتاج المطى - الدخل إلى الخارج

$$٨٠٠ = ١٠٠٠ - ٢٠٠$$

أو الإنتاج المطى = الناتج القومى + الدخل من الخارج

$$١٠٠٠ = ٨٠٠ + ٢٠٠$$

ولما كانت المجتمعات الدولية مجتمعات تبادلية فإنه بلاك يوجد العديد من المقترين بملون خارج البلاد يقدمون خدمات من عمل أو إستثمارات فى الخارج ويقودون فى نفس الوقت بتحويل عوائد نشاطهم من الخارج إلى داخل البلاد ويطلق عليه الدخل من الخارج هذا الدخل المتحصل عليه من الخارج ولكن مثلاً ٢٠٠ وحدة فإنه ينصر قوميين أصحاب الجنسية الواحدة فيكون

الناتج القومى = مائتته القوميين (داخل البلاد) + مائتته القوميين خارج البلاد

$$١١٠٠ = ٨٠٠ + ٣٠٠$$

ومن ثم لنا نستطيع أن نجس المصايين مع بعضهم فى المعادلة التالية

الناتج المطى = الناتج القومى - (الدخل إلى الخارج - الدخل من الخارج)

$$\boxed{\text{الناتج المطى} = \text{الناتج القومى} - \text{صلى الدخل من الخارج}}$$

$$١٠٠٠ = ١١٠٠ - (٢٠٠ - ٣٠٠)$$

$$١٠٠٠ = ١١٠٠ - (١٠٠)$$

والخلاصة: أنه نتيجة وجود متغير صلى الدخل من الخارج فإن الناتج المطى لايسلوى الناتج القومى دون إدخال هذا المتغير.

### الناتج بسعر السوق والناتج بتكلفة عناصر

ولما كنا في مجتمعات مقعدة يزاد فيها التدخل الحكومي بسياسات إقتصادية مختلفة لتشجيع الإنتاج بإعطاء إعانات إنتاجية للمنتجين المتضررين أو البادئين لحياتهم الإستثمارية حتى يستمروا في الإنتاج . كما أن هذه الإعانات لا تشمل فقط القطاع الإنتاجي بل قد تشمل المستهلكين في صورة تخفيضات لأسعار السلع والخدمات (كخدمات الصحة والتعليم والتأمين) وعلى ذلك فله من الضروري تعديل قيمة الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج مع قيمته بسعر السوق، فمثلاً رغيف الخبز يتكلف عند المنتج ١١ قرش أى قيمته بتكلفة عناصر الإنتاج هو ١١ قرش فى حين يباع كسلعة نهائية للمستهلك ٥ قروش ومن ثم فإن الناتج بكلفة عناصر الإنتاج = الناتج بسعر السوق + الإعانة الإنتاجية

$$١١ = ٥ + ٦$$

وإذا كانت الحكومة تعطى إعانات إنتاجية فإنها فى نفس الوقت تفرض ضريبة غير مباشرة على بعض أنواع السلع الإستهلاكية الترفيفية بغرض الحصول على إيرادات حكومية إضافية . فمثلاً عليه السجائر تتكلف عند المنتج حوالى ٤٠ قرش وهى القيمة بتكلفة عناصر الإنتاج إلا أنها تباع فى السوق للمستهلك بحوالى ٢٠٠ قرش أى السلعة بسعر السوق ٢٠٠ قرش والفرق هو ضريبة غير مباشرة تحصل عليها الحكومة ومن ثم فإن الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة

$$٤٠ = ٢٠٠ - ١٦٠$$

وإذا أخذنا كل المنتجات فى المجتمع ككل ولتى بعضها يأخذ إعانات إنتاجية والأخر تفرض عليه ضريبة غير مباشرة فإن

قيمة الناتج بسعر التكلفة = قيمة الناتج بسعر السوق - (الضرائب غير المباشرة - الإعانات الإنتاجية)

قيمة الناتج بسعر التكلفة = قيمة الناتج بسعر السوق - (فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية)

فإذا أخذنا المثال الذى نحن بصدده لملعق الخبز والسجائر فإنه يكون بأسعار التكلفة

- بأسعار السوق - (زيادة ضرائب غير مباشرة عن الإعانات الإنتاجية)

$$\begin{array}{rclclcl} \text{الخبز} & + & \text{المجائر} & - & \text{الخبز} & + & \text{المجائر} & - & \text{ضريبة غير مباشرة وإعانة} \\ 11 & + & 40 & - & 5 & + & 200 & - & (16 - 190) \\ & & & & 51 & = & 205 & - & (154) \end{array}$$

وخلاصة القول أن قيمة الناتج الكلى بسعر السوق لايساوى قيمة الناتج الكلى بتكلفة عناصر الإنتاج مالم يتم إدخال تعديل فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية.

### قيمة الناتج الإجمالى وقيمة الناتج الصافى

بعد أن عرضنا أن

(١) متغير صافى الدخل من الخارج (الدخل من الخارج - الدخل إلى الخارج) يغير من لفظ قيمة الناتج القومى إلى قيمة الناتج المحلى، وكما أن

(٢) متغير فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية (ضرائب غير مباشرة - إعانات إنتاجية).

يغير من لفظ قيمة الناتج بسعر السوق إلى قيمة الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج والآن ننقل إلى متغير ثالث وهو إهلاك رأس المال وكثره فى تقييم الناتج المحلى أو القومى بأى تمعير سواء بأسعار السوق أو تكلفة عناصر الإنتاج.

إهلاك رأس المال: يتطلب الإنتاج استخدام للآلات والعدد والمهمات والطرق والكبرى والسدود والمدارس والمستشفيات... إلخ، كذلك استخدام المباني غير السكنية والذى يطلق عليه رأس المال القومى، هذا الاستخدام يودى إلى تقادم وإستهلاك جزء من رأس المال والذى يجب أن يحسب سنوياً حتى نحصل على قيمة الإنتاج الصافية، وإهلاك رأس المال هو جزء ثابت أو نسبة ثابتة من قيمة رأس المال العامل يجب أن يخصم من قيمة الإنتاج، وقد يشتمل إهلاك رأس المال على جزء متغير نتيجة للتشغيل الزائد أى أن الإهلاك يشمل :

١- نفقة الإستعمال: وهى نتيجة من استخدام رأس المال فى العملية الإنتاجية .

٢- النفقة الإضافية: وهى الناتجة من عدم استخدام رأس المال والتي تحدث نتيجة طبيعية تكوّن رأس المال مثل البلى والصدأ والتآكل وهذه الخسائر يمكن توقع قيمتها والتأمين عليها وهى تكلفة ثابتة تصب بصرف النظر عن الاستخدام أو عدم الاستخدام.

أيما الخسائر غير المتوقعة فى رأس المال والتي تحدث نتيجة للكوارث والزلازل والظروف التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها أو توقعها. فهى خسائر فى رأس المال نفسه وليس لها أى علاقة بحساب إهلاك رأس المال لأنه إهلاك غير منتج، أما الإهلاك نتيجة الإستعمال أو نتيجة البلى والصدأ فهى إهلاكات منتجة لأنها مرتبطة بالعملية الإنتاجية.

كما أن الإهلاك نتيجة التقدم التكنولوجى والراجع من التفسيرات التكنولوجية السريعة بحيث أن الآلة الحديثة تقضى على الآلة السابقة لها فى وقت قصير من عمرها الإهلاكى أى قبل الإستفادة منها كاملة فهذا أيضاً يعتبر من خسائر رأس المال.

ونتيجة تباهى الأعمار الإستخدامية للأنواع المختلفة من رأس المال ممثلاً فى المباني قد تستمر فى ٥٠ عام فى حين السيارة بيك أب للنقل يمكن أن تستمر ١٠ أعوام فإن الإهلاك يصعب بطرق عديدة يخصص كل عام جزء من قيمة الآلة بعد خصم قيمتها كخردة.

وبناء عليه أمثلاً قيمة منتج ما وليكن قميص تبلغ ٢٠ جنيه كقيمة إجمالية ولكنه يستخدم فى صناعاتها آلات ومعالجة ومواد خام. فإذا كانت العمالة كلفت ٥ جنيه والمادة الخام ٥ جنيه وفائدة رأس المال العامل ٥ جنيه فإنه يجب حساب ما إهلاك من آلات الخياطة فى عملية الإنتاج وليكن ٣ جنيه قيمة إهلاك خاصة بصناعة القمص.

فيكون عائد المنتج قبل الإهلاك = ٥ جنيه

وعائد بعد خصم الإهلاك = ٥ - ٣ = ٢ جنيه أى أن

صافى الناتج الكلى = إجمالى الناتج الكلى - إهلاك رأس المال

الخلاصة: أن قيمة إجمالى الناتج الكلى لايساوى قيمة صافى الناتج الكلى مالم يدخل عليه تعديل قيمة إهلاك رأس المال.

أن قيمة الناتج يمكن التعبير عنها بثمن بدائل مختلفة وذلك بعد إدخال الثلاث متغيرات الخاصة بـ:



(أ) إهلاك رأس المال

(ب) صافي الدخل من الخارج (من - إلى)

(ج) صافي الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية

هذه البدائل هي:

١- إجمالي الناتج المحلي

أ- سعر السوق

ب- سعر تكلفة عناصر الإنتاج

٢- إجمالي الناتج القومي

أ- سعر السوق

ب- سعر تكلفة عناصر الإنتاج

٣- صافي الناتج المحلي

أ- سعر السوق

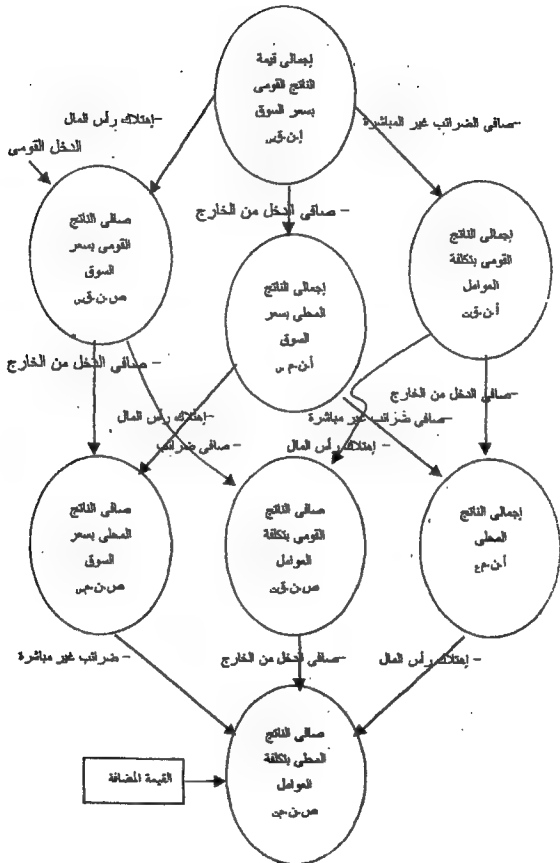
ب- سعر تكلفة عناصر الإنتاج (القيمة المضافة)

٤- صافي الناتج القومي

أ- سعر السوق (الدخل القومي)

ب- سعر تكلفة عناصر الإنتاج

ويوضح الشكل التالي هذه المفاهيم مرتبطة بالثلاث متغيرات



### الدخل الشخصي

هو الدخل الناتج من العمل كالأجور والمرتببات وأرباح رأس المال والفائدة المحصلة وريع العقارات ويضاف إليها المنفعات التحويلية كإعانات المحتاجين والمعاشات الإستهائية وإعانات البطالة والفائدة التي تدفعها الحكومة على ديونها، وإذا ماتم طرح ضرائب الدخل من الدخل الشخصي يتبقى الدخل المتاح الذي يستطيع الفرد أن يتصرف فيه ما بين الإستهلاك والإنفاق.

### الدخل المتاح

ويتكون من الدخل القومي يضاف إليه صلقى التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي (تحويلات رأس المال من وإلى تحويلات القروض والديون وخدماتهم.... إلخ). فمثلاً إذا كان الدخل القومي يبلغ حوالي ١٠٠٠ وحدة في حين تم تحويل مبلغ ٢٠ وحدة مشترىات أجنبى من الأسهم والمستندات من البورصات المحلية وفى نفس الوقت قام المجتمع بالإقتراض من الخارج بمبلغ ٥٠ وحدة وتم تسديد أكمال الدين وفوائده بمقدار ٣٠ وحدة فإن

الدخل المتاح = الدخل القومى + تحرك رأس المال + الديون والقروض

$$= ١٠٠٠ + ٢٠ - ٥٠ - ٣٠ = ٩٤٠ \text{ وحدة}$$

ويعتبر الدخل المتاح هو الذى يتصرف فيه المجتمع ما بين الإستهلاك النهائى والإنفاق

### الدخل المتصرف فيه

هو الدخل المتاح لكل من الإستهلاك والإنفاق بمعنى أنه إذا تم إنفاق ٨٠٠ وحدة على الإنفاق الإستهلاكى فإن الإنفاق سيكون

$$٩٤٠ - ٨٠٠ = ١٤٠ \text{ وحدة}$$

الدخل المتصرف فيه = الإستهلاك النهائى + الإنفاق

الدخل الجارى : هو قيمة الدخل فى سنة ما بالأسعار السوقية فى نفس العام  
الدخل المئبث : وهو عبارة عن ترجيح الدخل بالأسعار الجارية بالنسبة لأسعار سنة ما  
أخرى.

الدخل الحقيقى : هو الدخل الجارى مقسوم على الرقم القياسى للمستوى العام للأسعار  
وسمى ذكر هذه التعريفات كل فى حينه.

### الثروة والدخل

قيمة ما يمتلكه المجتمع (أو الإنسان) في لحظة ما فالمعارات والأراضى والأشهر والممتلكات والنقدية كل ما يمتلكه الفرد يعتبر ثروته، أما الدخل فهو التيار النقدي المتدفق من استعمال وإستهلاك هذه الثروة ويحسب عن سنة مالية كاملة - فروع الأراضى والمعارات وأرباح الأسهم والممتلكات تعتبر دخلاً والثروة عادة أكبر من الدخل.

### الضرائب

وهذه تنقسم إلى:

(أ) الضرائب المباشرة: مدفوعات يدفعها حكومة وهي تحسب كنسبة من حجم الإنتاج ويحملها المنتج وهي تمثل الضرائب التجارية وضرائب المهن الحرة والنشاط الصناعي والنشاط الإقتصادي .

(ب) الضرائب غير المباشرة: وهي مدفوعات يدفعها المنتجون وتحسب كجزء أو نسبة من تكلفتها ويحملها المستهلك.

(ج) ضرائب المبيعات : وهي نسبة من السلعة المباعة فقط تحصلها الحكومة من المستهلك (عن طريق المنتج البائع) ويحملها المستهلك.

(د) ضرائب الدخل: وهي إستقطاعات من دخول المستهلكين من أعمالهم وممتلكاتهم.

### المدفوعات التحويلية

وهي إعانات تقدمها الدولة إلى المحتاجين وإعانة أصحاب الدخول المنخفضة والفائدة المدفوعة من الحكومة ويحصل عليها المستهلكين ولا تحسب في الدخل القومي لأنها لا تكفي نتيجة أعمال.

### الإعانات الإنتاجية

وهي مدفوعات تقدمها الحكومة إلى المنتجين لتشجيعهم على الإنتاج وتخفيض تكلفتهم المرتفعة التي قد تكون عالية في بداية نشاطهم. والإعانات الإنتاجية وللحماية من المنافسة الخارجية.

## الفصل الثالث: الدخل القومي وطرق حسابه

لقد أوضحنا أن الناتج الكلى يمكن أن يعرف بثمن بدائل مختلفة هذه البدائل أعطت معانى مختلفة، إلا أنه تبعاً للحسابات القومية فإنه يمكن أن يعرف الناتج المحلى بثلاث تعريفات مختلفة وكل تعريف مرتبط بطريقة قياس معينة وهى :

### طرق قياس الناتج المحلى

### التعريف بالناتج المحلى

- ١- التعريف تبعاً لمصادر الحصول على الناتج المحلى .
- ٢- التعريف تبعاً لتوجهات إنفاق الناتج المحلى .
- ٣- التعريف تبعاً لمساهمات عناصر الإنتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال ، الإدارة) التى تساهمت فى تكوينه .
- ١- تقاس بطريقة القيمة المضافة .
- ٢- يقاس بطريقة قيمة السلع والخدمات النهائية .
- ٣- يقاس بطريقة دخول عناصر الإنتاج أى الربح ، الأجور ، الفائدة ، الربح .

### الناتج المحلى من حيث مصادره :

وهو يمثل قيم الناتج المحلى بسعر السوق من القطاعات التى تساهمت فى تكوينه وهى :

- أ- القطاع الملقى : ويشمل قطاع الزراعة والصناعة والتصدير والكيهرياء والبترول والتشبيد .
- ب- قطاع الخدمات الإنتاجية : ويشمل النقل والمواصلات ، قساة المسويس ، التجارة والمال ، السياحة والفنادق ، التأمين وقطاع الخدمات الإجتماعية .
- ج- قطاع الخدمات الإجتماعية : ويشمل الملكية العقارية ، المرافق العامة ، التأمينات الإجتماعية ، الخدمات الحكومية ، الخدمات الشخصية .

طريقة الحساب بالقيمة المضافة : وفى هذه الطريقة يحسب إنتاج كل قطاع ويستقل منه قيم السلع الوسيطة حتى لا يحدث ازدواج حسابى أى حتى لا يصيب مرتين ومن ثم ثمن لثمن

الناتج المحلي يصنف بما أضافه كل قطاع على السلع والخدمات فقط ، وقد أوضحنا هذه الطريقة سابقا في الإطار الحسابي للناتج الكلى ، والجدول التالى يوضح طريقة حساب القيمة المضافة للقطاعات المختلفة لحساب قيمة إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق تبعاً للمصادر الصناعية .

مصادر الناتج المحلي بسعر السوق تبعاً للقطاعات الاقتصادية . (أرقام فرضية)

المصدر	الإنتاج	الخدمات الوسيطه	إجمالي الناتج المحلي بسر السوق
<b>القطاع الملقى :</b> الزراعة - الصناعة والبترول - الكهرباء - التشييد - التعدين - التصدير -	١٤٠٠	٥٠٠	٩٠٠
<b>قطاع الخدمات الإنتاجية :</b> النقل والمواصلات - كفاء السويش - التجارة والمال - التأمين - السياحة والفنادق -	٧٠٠	٤٠٠	٢٠٠
<b>قطاع الخدمات الاجتماعية :</b> الملكية العقارية - المرافق العامة - التأمينات الإجتماعية - الخدمات الحكومية - الخدمات الشخصية .	٨٠٠	١٨٠	٦٢٠
<b>المجموع</b> (إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق)	٢٩٠٠	٨٠	١٨٢٠

### الناتج المحلي من زاوية مساهمة عناصر الإنتاج

يُعرف الناتج المحلي علاوة على التعريف السابق تبعاً لتوزيع هذا الدخل على العناصر التى ساهمت فى تكوينه، فإذا كانت الأرض تساهم فى الإنتاج فنصيبها الربيع، وإذا كان رأس المال يساهم فى الإنتاج فإن نصيبه الفائدة على رأس المال ونصيب العمل أو القوى العاملة الأجور ونصيب المنظمين أو مالكي رأس المال هو الربح .

وفي هذه الحالة الحساب سيكون هو صافي الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج والذي يعرف بقيمة دخول عناصر الإنتاج وهو نفس الوقت يطلق عليه القيمة المضافة .

ويمكن إعطاء المثال التالى لكيفية حساب صافي الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج تبعاً لتوزيعه على العناصر الإنتاجية التى ساهمت فى تكوينه وهى الأجور - الربح - الأرباح - الفائدة وهى دخول عناصر الإنتاج .

حساب صافي الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج (القيمة المضافة) . القيمة

أ- مكلفات المال :		
٤٠٠	١) الأجور والمزروعات	
٥٠٠	٢) المحفوعات الأخرى (المعاملات والتأمينات الإجتماعية)	
٩٠٠		
ب- الربح :		
	(المؤسسات التى لا تصفى إلى الربح)	
٢٠٠	١) ربح المزارع	
٤٠٠	٢) للمبائى والمقررات والسندات والتأمين على الحياة	
٢٠٠		
ج- أرباح الشركات قبل خصم الضرائب		
١٥٠	أرباح غير موزعة	
٢٠		
د- الفائدة الصافية		
٢٠٠	(بعد خصم الفائدة على القروض الإستهلاكية والقروض العامة)	
١٦٧٠	صافي الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج	
+ إهلاك رأس المال		
١٠٠		
١٧٧٠	إجمالى الناتج المحلى بتكلفة العناصر	
٥٠	+ صافى الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية	
١٨٢٠	إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق	

**الناتج القومى من ناحية إنفاقه (الإنفاق على إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق)**

يُعرف الناتج المحلى تبعاً لإستعمالاته المختلفة فى مجال الإستهلاك وفى مجال الإستثمارات وفى مجال التصدير الخارجى (فائض التصدير على الإستيراد) والإنفاق الحكومى (فائض الإنفاق الحكومى عن إيرادات الحكومة) .

**الإنفاق الإستهلاكى :** يتمثل فى إنفاق الأفراد والمؤسسات والشركات التى لا تهدف إلى الربح وهى الإنفاق على السلع الإستهلاكية لمباشرة والسلع النصف مكمرة مثل الملابس والأحذية والسلع المكمرة مثل السيارات والثلاجات والإنفاق على الخدمات التى يحصل عليها الأفراد مثل التعليم والصحة .

**الإنفاق الإستثمارى :** يتمثل فى الإنفاق على الإستثمارات التى تتم بواسطة المؤسسات والشركات والأفراد الذين يهدفوا إلى الربح مثل الإنفاق على المصانع والمدارس والمستشفيات وخلافه. وهو يعبر عن تراكم تكوين رأس المال الإجمالى ويضاف إليه المخزون السلمى من العام السابق ليشكل إجمالى الإستثمار .

**الإنفاق الحكومى :** ويتضمن جملة مصروفات الحكومة أى جميع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ومصروفات الإدارات الحكومية وإنفاقها الإستثمارى كما يخصم من الإنفاق الحكومى قيمة ما أنتجته الحكومة من سلع وخدمات وإيرادات الحكومة وبالتالي فهذا البلد يمثل صافى الإنفاق الحكومى .

**الإنفاق الخارجى :** والمقصود هنا صافى الإنفاق الخارجى أى حساب قيمة التصدير الخارجى من السلع والخدمات مطروحاً منه قيمة الواردات الداخلة من السلع والخدمات . وأحياناً تكون القيمة موجبة نتيجة زيادة المصادر عن الوارد ولحياناً تكون القيمة سالبة لزيادة الواردات عن المصادر .



ويطلق على هذه الطريقة لحساب إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق أى طريقة المنتج النهائي أى الطلب النهائي على السلع والخدمات ، والجدول التالى يوضح حساب الإنفاق على إجمالى الناتج المحلي بسعر السوق تبعاً لإستعماله .

ويلاحظ هناك إختلاف بين طريقة المنتج النهائي وطريقة دخول عناصر الإنتاج وحتى يتساويا فيجب تعديل صافى الناتج المحلي بسعر التكلفة بإضافة إليه إهلاك رأس المال حتى يعطى الإجمالى ثم إضافة فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات حتى يعطى التقييم بسعر السوق وهذا موضح فى جدول صافى الناتج المحلي بسعر السوق .

### حساب الناتج المحلي تبعاً لإستعماله . القيمة

الإنفاق الإستهلاكى :		
	٥٠٠	(١) مباشرة
	٢٠٠	(٢) نصف معمرة
	١٠٠	(٣) معمرة
	٢٠٠	(٤) الخدمات
١١٠٠		
إجمالى الإنفاق الإستثمارى :		
	٢٥٠	(١) قطاع خاص (تكوين رأس المال)
	١٥٠	(٢) قطاع عام (تكوين رأس المال)
	٢٠	(٣) للتغير فى المخزون
٤٢٠		
الإنفاق الحكومى :		
	٢٨٠	(١) الإستثمارى الحكومى
	٥٢٠	(٢) الإنفاق الحكومى
٨٠٠		
القطاع الخارجى :		
	٥٠٠	(١) صادرات
	٩٠٠-	(٢) واردات
٤٠٠-		
١٩٢٠		الإجمالي على إجمالى الناتج المحلي بسعر السوق

ويشتمل الدخل على الآتي :

الدخل القومي تبعاً لحسابات هيئة الأمم المتحدة

أ- الأجور والمرتبات : ويشمل كل ما يحصل عليه المأجورين المقيمين بصفة إعتيادية من الأفراد ، المشروعات ، الجمعيات ، الهيئات العامة أو من الخارج وذلك قبل دفع الضرائب وقبل خصم القساط التأمين الإجتماعي والمعاشات، فهو يساوى مجموع الأجور والمرتبات مضافاً إليه مقدار ما يساهم به أرباب الأعمال في التأمينات والمعاشات لصالح العمال .

ب- الدخول المتحصل عليها من المشروعات : والتي لا تأخذ شكل الشركات ويقصد بذلك دخول الأفراد نقداً وعينا قبل دفع الضرائب كأصحاب مهن أو الشركاء في مزرعة .

ج- دخول الأفراد أو المؤسسات التي لاتسعى إلى الربح من الأملاك : أى دخول الملاك بصفتهم ملاكاً لأصول عقارية أو منقولة أى على ما يحصلون عليه من ربح بصفتهم ملاكاً لأراضي أو مباني وما يحصلون عليه من فوائد من إمتلاكهم للسندات أو من التأمين على الحواء أو من البنوك أو من أرباح الشركات والجمعيات التعاونية، ولايشتمل هذا البند على دخول الأفراد من مشروعاتهم الخاصة .

د- مخففات الشركات : وهي الأرباح غير الموزعة .

هـ- الضرائب المباشرة على الشركات : وهي الضرائب التي ترضى على الدخول أو رأس المال وتتضمن أيضاً الضرائب على الأرباح سواء أن كانت موزعة أو غير موزعة والضرائب على الأرباح الاستثنائية وعلى رأس مال الشركة أو الجمعية التعاونية .

و- دخل الحكومة من أملاكها ومن مشروعاتها : وهو متحصلات الحكومة من المشروعات العامة وصافي الربح والفوائد والأرباح المتحصلة من ملكية المباني والأوراق المالية .

ز- الفوائد على القروض العامة : ويتبر هذا القيد قيداً سلبياً نظراً لأن الفوائد على القروض العامة تدخل في حساب الدخل من الملكية وفي حساب مخبرات الشركات فإنها يجب أن تخصم حتى نحصل على الدخل القومي صافياً من هذه الفوائد، والفائدة هنا التي تستحق للقطاع الخاص أو العام أو لبقية العالم الخارجى عن كل أنواع القروض الحكومية، وتستنز تلك الفوائد لأنها تمثل مدفوعات تحويلية من قطاع إلى آخر، وهناك بعض البلاد لا تستبعد تلك الفوائد وخاصة البلاد التي تعتمد على القروض الإنتاجية والتي يكون للحكومة نصيب كبير في عملية الإستثمار، أما البلاد التي تستبعد تلك الفوائد فإنها تعتبر القطاع الحكومى قطاعاً إستهلاكياً، وبناءاً عليه فإنه تستبعد الفوائد على القروض الإستهلاكية .

ح- الفوائد على القروض الإستهلاكية : وتفيد قيداً سلبياً ولأن هذه القروض الإستهلاكية لا تمثل عملية إنتاجية وبناءاً عليه فإن الفوائد هنا تمثل نفقات تحويلية . أما الفوائد التي يدفعها المنظم مقابل قرض منتج فإنها تعتبر جزءاً من الناتج النهائى الصافى وهو دخل رأس المال .

## الباب السابع

### العلاقات الاقتصادية في المقتصد القومى والسياسات المالية

#### الفصل الأول: العلاقات الاقتصادية في المقتصد القومى

يمكن توضيح العلاقات الاقتصادية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية باستخدام النماذج الاقتصادية المبسطة، فى مجال توضيح العلاقات بين الدخل القومى والمتغيرات الاقتصادية التى تؤثر فيه يمكن مثلاً استخدام نموذج مبسط للمقتصد القومى والنموذج الاقتصادى يتحدد عادة بشقين أولهما : المتغيرات التى يتضمنها ، وثانيهما : العلاقات التى تربط بين هذه المتغيرات، والنموذج المبسط الذى سوف يتناوله هذا الباب لتحليل العلاقات الاقتصادية بين الدخل القومى كمتغير تابع\*\* والمتغيرات الاقتصادية الأخرى التى تؤثر كمتغيرات مستقلة يتضمن المتغيرات التالية : (١) الدخل القومى وسيرمزم إليه بالرمز (ص) ، (٢) الإنفاق الاستهلاكى ويرمز له بالرمز (س) ، (٣) الإنفاق الاستثمارى ويرمز له بالرمز (ث) ، (٤) الإنفاق الحكومى على السلع والخدمات ويرمز له بالرمز (ح) وتنقسم المتغيرات التى يتضمنها النموذج المبسط إلى نوعين من المتغيرات الاقتصادية أولهما يطلق عليه المتغيرات الداخلية وهى تلك المتغيرات التى تتحدد عن طريق متغيرات أخرى داخل النموذج هى تتضمن الدخل المطلق (ص) والإنفاق الاستهلاكى (س) وثانيهما الخارجية وهى تلك المتغيرات التى تتحدد خارج النموذج وتؤثر

- \* يتكون الدخل القومى كما سبق أن تبين من إجمالى الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والإنفاق الحكومى والقطاع الخارجى .
- \*\* المتغير التابع هو المتغير الذى يتبع فى تغيره مجموعة من المتغيرات أو تتحدد قيمته بمجموعة من المتغيرات يطلق عليها المتغيرات المستقلة ويقصد بلفظ مستقلة أنه لا يوجد ارتباط بين بعضها البعض أى أنها مستقلة فى تأثير كل منها .

على المتغيرات الداخلية ، وهي تتضمن فى هذا النموذج كل من الإنفاق الإستثمارى (ث) والإنفاق الحكومى (ح) والقطاع الخارجى . وفى هذا النموذج يفترض أن أسعار السلع والخدمات ثابتة .

وينطوى النموذج على أربعة علاقات أساسية هى :

- (١) ..... ص = س + ث + ح
- (٢) ..... س = أ + ب + ص
- (٣) ..... ث = ث'
- (٤) ..... ح = ح'

### أولاً: الدالة الاستهلاكية

توضح الدالة\* المآلف عرضها ، أن الدخل الوطنى (ص) يتضمن الإنفاق الاستهلاكى (س) والإنفاق الإستثمارى (ث) والإنفاق الحكومى (ح) بينما توضح الدالة (٢) العلاقة بين الدخل والاستهلاك ويلاحظ من المشاهدات فى الحياة اليومية أن الفرد إذا مازاد دخله فاقه عادة ما ينفق جزءاً من هذه الزيادة فى الاستهلاك والجزء الآخر يقوم بإخراجه ، وبذلك فإن نسبة الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى إلى الزيادة فى الدخل تتراوح بين صفر ، ١ وفى مجال الدراسة للإقتصاد الشامل يوجه الإهتمام إلى المقصد بأكمله وليس

\* الدالة نوع من أنواع العلاقات الرياضية بين نوعين من المتغيرات أولهما المتغيرات المستقلة أى تلك التى يمكن أن تأخذ أية قيمة فى مجالها وثانيها المتغيرات التابعة أى تلك التى تتوقف القيم التى تأخذها على قيم المتغيرات المستقلة فإذا عرف الشكل الرياضى للدالة فإنه يمكن معرفة القيم التى تأخذها المتغيرات التابعة عند كل قيمة من المتغيرات المستقلة .

إلى السلوك الفردى كما هو الحال فى دراسة الإقتصاد الجزئى ، ومع ذلك نلاحظ أن المبدأ السابق الخاص بالفرد ينطبق على المقصد بأكمله إذ أن زيادة الدخل الوطنى تعنى زيادة الدخل لبعض الأفراد وطالما أن بعضهم سوف يخر جزء من هذه الزيادة وينفق الجزء الآخر فإنه من المنطقى أن نفترض سيادة نفس العلاقة بين الدخل والإستهلاك بالنسبة للمقصد بأكمله ، ويطلق على هذه العلاقة الدالة الإستهلاكية وهى الدالة التى تعبر عن العلاقة بين مقدار الإنفاق الإستهلاكى كمتغير تابع ، وبين المتغيرات الأخرى التى تؤثر عليه كمتغيرات مستقلة .

ولقد جرى العديد من المحاولات الإحصائية للوقوف على شكل هذه العلاقة وأسفرت هذه الدراسات على أن هناك العديد من المتغيرات بالإضافة إلى الدخل تؤثر على مستوى الإستهلاك أهمها الدخل المتوقع ومقدار القروض الإستهلاكية ومدى التفاؤل والتشاؤم والظروف الجوية وغيرها . وسوف يفترض ثبات هذه المتغيرات فى هذه المرحلة من الدراسة حتى يمكن التركيز على نوعية العلاقة القائمة بين الدخل وهو أهم هذه المتغيرات من ناحية والإستهلاك من ناحية أخرى .

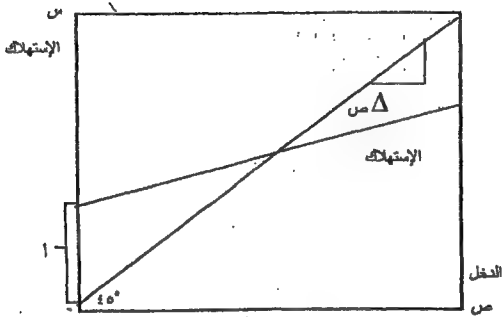
ويلاحظ أن الدالة الإستهلاكية فى هذا النموذج من النوع الخطى وتتلوى هذه الدالة على افتراض ثبات الزيادة فى الإستهلاك الناشئة عن الزيادة فى الدخل بمعنى أنه إذا كانت الزيادة فى الدخل القومى تبلغ ١٠٠ جنيه وكان ينفق منها ٨٠ جنيهًا على الإستهلاك فإن مقدار الزيادة فى الإستهلاك الناشئة عن الزيادة فى الدخل يظل ثابتا باستمرار ، ويمثل المقدار (ب) فى الدالة رقم (٢) مقدار الزيادة فى الإستهلاك (س) الناشئة عن زيادة الدخل (ص) بمقدار وحدة واحدة ، فإذا رمزنا إلى الزيادة فى الإستهلاك بالرمز (س) ، والزيادة فى الدخل بالرمز (ص) ، فإنه فى حالة زيادة الدخل من ص إلى ص + Δ ص يزيد الإستهلاك أيضا من س إلى س + Δ س ، ويستخدم المعادلة رقم (٢) يتضح أن :

$$\text{س} + \Delta \text{س} = \text{أ} + \text{ب} (\text{ص} + \Delta \text{ص}) \dots\dots\dots (٥)$$

$$\text{س} + \Delta \text{س} = \text{أ} + \text{ب} \text{ص} + \text{ب} \Delta \text{ص} \dots\dots\dots (٦)$$

وبطرح المعادلة رقم (٢) من المعادلة رقم (٥) ينتج أن  $\Delta$  من  $\Delta$  ص حيث تمثل (ب) نسبة الزيادة في الدخل التي سوف يتم إنفاقها على الاستهلاك ويطلق عليها الميل الحدي للإستهلاك .

ويمكن رسم الدالة الاستهلاكية كما في الشكل المرفق حيث يوضح المحور الأفقي مقدار الدخل والمحور الرأسي مقدار الاستهلاك ويمكن قياس الميل الحدي للإستهلاك كما في الشكل برسم خط موازي للمحور الأفقي مثل الخط (أ ب) وباستخدام الخط الممثل للدالة الاستهلاكية كوتر للزاوية فإنه يمكن حساب اسيل الحدي للإستهلاك باستخدام النسبة د من إ إلى د ص ، وفيما يتعلق بالدالة الخطية فإن هذه النسبة تساوى ظل الزاوية (م) وهي تمثل في نفس الوقت ميل الخط الممثل للدالة الاستهلاكية . ويمكن قياس متوسط الميل للإستهلاك ، ويقصد به متوسط مايلق من الوحدة النقدية أو نسبة الإستهلاك إلى الدخل برسم الخط (ع ع) من نقطة الأصل لتقابل الخط الممثل للدالة الاستهلاكية ويستخدم كـ سوتر للزاوية كما في الشكل ، وبحساب نسبة طول الخط (ع م) الذي يمثل الإستهلاك (س) إلى طول الخط (م ع) الذي يمثل الدخل (ص) ، يلاحظ أن هذه النسبة ليست ثابتة كما هو الحال فيما يتعلق بالميل الحدي للإستهلاك وإنما تختلف باختلاف مستوى الدخل، فعندما يكون الدخل منخفضاً فإن النسبة تبلغ أكبر من ١ وهي تشير بذلك إلى أن الأفراد ينفقون على الإستهلاك أكثر مما يحصلون عليه من دخل وعند الدخول المرتفعة فإن متوسط الميل للإستهلاك يكون منخفضاً ، ويشير ذلك إلى أن الأفراد لا ينفقون كل دخولهم بل يحتفظون بجزء منها في صورة مخزرات . ويوضح الجدول التالي مثال فرضي للدالة الاستهلاكية ومتوسط الميل الاستهلاكي والميل الحدي للإستهلاك .



### الدالة الاستهلاكية

دالة استهلاكية افتراضية بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الإستهلاك (ص)	متوسط الميل للإستهلاك (م ص)	الميل الحدي للإستهلاك (م ح ص)
٥٠	١٧	١,٥	٠,٦٧
٦٠	١٧	١,٠٨	٠,٦٧
١٢٠	١٧	١,٠٠	٠,٦٧
١٥٠	١٧	٠,٩٤	٠,٦٧
١٨٠	١٧	٠,٨٨	٠,٦٧
٢٤٠	١٧	٠,٨٣	٠,٦٧
٣١٠	١٧	٠,٨١	٠,٦٧
٣٦٠	١٧		٠,٦٧

وتمثل قيمة (أ) في الدالة الاستهلاكية  $س = أ + ب$  مقدار الإستهلاك عندما يبلغ الدخل صفراً، كما ويتضح ذلك من الجدول وتبلغ قيمة (أ) ٥٠ مليون جنيه في هذا المثال، وهي تمثل مقدار ثابت الدالة الاستهلاكية بينما تمثل قيمة (ب) ميل الدالة، وزيادة قيمة (أ) في الدالة تعني أنها تنتقل إلى أعلى، بينما يعني زيادة قيمة (ب) للدالة أنها تصبح أكبر ميلاً.



### ثانياً: الدخل التوازنى

لإيجاد مستوى الدخل القومى الذى يحقق شروط النموذج المبسط للمقصد ينبغي حل المعادلات الأربعة السابقة للنموذج، ويطلق على هذا المستوى من الدخل أى الدخل الذى يحقق شروط النموذج ، بالدخل التوازنى وحيث لا يتغير مستواه إلا بتغير العوامل المؤثرة عليه، وعند عدم إخال مستوى الاستثمار أو الإنفاق الحكومى وتأثيرها على الدخل التوازنى فى عملية التحويل ، يلزم لحل هذا النموذج أن نعود مرة أخرى لتحديد المعادلة رقم (١) وهى :

$$\text{ص} = \text{س} + \text{ث} + \text{ح} \quad (١)$$

وبالتعويض فى هذه المعادلة بقيم (س ، ث ، ح) التى تمثلها المعادلات أرقام (٢ ، ٣ ، ٤) على التوالى ينتج أن :

$$\text{ص} = (\text{أ} + \text{ب ص}) + \text{ث}^* + \text{ح}^* \quad (٧)$$

ويطرح (ب ص) من كل من الطرفين ينتج أن :

$$\text{ص} - \text{ب ص} = \text{أ} + \text{ث}^* + \text{ح}^* \quad (٨)$$

$$\text{ص} (١ - \text{ب}) = \text{أ} + \text{ث}^* + \text{ح}^* \quad (٩)$$

وبالقسمة على (١-ب) ينتج أن :

$$\text{ص} = (\text{أ} + \text{ث}^* + \text{ح}^*) / (١ - \text{ب}) \quad (١٠)$$

ويمكن تحديد مستوى الدخل القومى المتوقع إذا ما علم الإنفاق الاستثمارى

(ث\*)، والإنفاق الحكومى (ح\*) ، وقيمة كل من (أ ، ب) . ويوضح الجدول التالى الحل الرياضى لهذا الأسلوب وقد استخدمت الدالة الاستهلاكية التى يتضمنها هذا الجدول وأفترض أن قيمة الإنفاق الاستثمارى (ث\*) تبلغ ٣٠ مليون جنيه ، وقيمة الإنفاق

الحكومي (ح) تبلغ ٢٠ مليون جنيه ، ومنه يتضح أن مستوى الدخل التوازني هو ٢٠٠ مليون جنيه حيث يتساوى عنده مجموع الاستثمار والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي مع إجمالي الدخل القومي . ويوضح الشكل التالي مستوى الدخل التوازني باستخدام هذا

بيانات افتراضية للدخل القومي بالمليون جنيه .

الدخل (س)	الاستهلاك (س)	الاستثمار (ث)	الإنفاق (ج)	الطلب الإجمالي** س + ث + ج
٠	٥٠	٢٠	٢٠	١٠٠
٦٠	٩٠	٢٠	٢٠	١٤٠
١٢٠	١٢٠	٢٠	٢٠	١٨٠
١٥٠	١٥٠	٢٠	٢٠	٢٠٠
١٨٠	١٧٠	٢٠	٢٠	٢٢٠
٢٤٠	٢١٠	٢٠	٢٠	٢٦٠
٣٠٠	٢٥٠	٢٠	٢٠	٣٠٠
٣٦٠	٢٩٠	٢٠	٢٠	٣٤٠

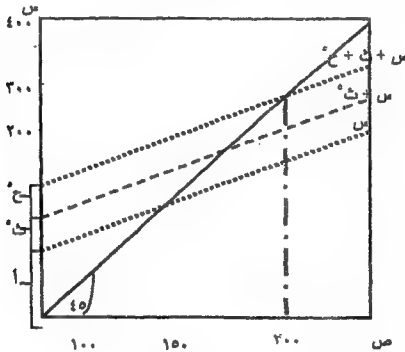
\*\* الطلب الإجمالي هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي .

الإسلوب حيث تم رسم الدالة الاستهلاكية التي سبق توضيحها في الشكل السابق وأضيف إليها مستوى الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والتي يوضحها العمود الأخير في الجدول السابق.

ويتم تحديد مستوى الدخل التوازني عند نقطة تتساوى مجموع الأنواع الثلاثة من الإنفاق مع الدخل . ولما كان الدخل يقاس على المحور الأفقي ، والأنواع الثلاثة من الإنفاق على المحور الرأسي فبذلك ينبغي قياس الدخل رأسياً ويتم ذلك برسم خط من نقطة الأصل يصنع مع المحور الأفقي زاوية تبلغ ٤٥ درجة ويطلق عليه خط الدخل وكل نقطة على هذا الخط يتساوى عندها الدخل (س) مع الاستهلاك (س) ويتحدد الدخل التوازني عند نقطة تقاطع خط الـ ٤٥ درجة (خط الدخل) مع الخط الممثل لمجموع الإنفاق (س + ث + ج) حيث يتساوى عندها قيمة الدخل مع قيمة مجموع الإنفاق ويمثلها المعادلة :

$$س = س + ث + ج$$

ويمكن توضيح المراحل التي يمر بها المقصد حتى يتم تحقيق المستوى التوازى للدخل القومى بالتسوية بالجدول السابق. فلو فرض أن المستهلكين يتوقعون دخل يبلغ ٢٤٠ جنيه فإنهم يتفقون ٢١٠ مليون جنيه على الإنفاق. وبإضافة مقدار الاستثمار الذى تبلغ قيمته ٣٠ مليون جنيه، ومقدار الإنفاق الحكومى الذى تبلغ قيمته ٢٠ مليون جنيه للحصول على مقدار متحصل عليه المنشآت الاقتصادية فى المقصد، يتبين أنها تحصل على ٢٦٠ مليون جنيه توزعها بالتالى على أصحاب عناصر الإنتاج (المستهلكين فى صورة أجور وفوائد وأرباح وإيجار).



مستوى الدخل التوازى

وحيث أن المستهلكين سوف لا يرضون عن تصرفهم فى مثل هذه الحالة لأن إنفاقهم الإستهلاكى البالغ ٢١٠ مليون جنيه كان على أساس توقعهم بأن دخولهم سوف يبلغ ٢٤٠ مليون جنيه فإنهم سوف يميلون إلى زيادة حجم الإستهلاك ليتناسب مع الزيادة فى حجم الدخل وكذلك إلى الحركة سوف تستمر حتى يبلغ الدخل ٣٠٠ مليون جنيه. أما إذا توقع المستهلكين أن الدخل سيبلغ ٣٦٠ مليون جنيه فإنهم يتفقون ٢٩٠ مليون جنيه

على الإستهلاك وتحصل المنشآت الاقتصادية بالتالى على ٣٤٠ مليون جنيه (٢٩٠ + ٣٠ + ٢٠) وعندما يعود هذا الدخل مرة أخرى إلى المستهلكين فإنهم سوف يشعرون أنهم أنفقوا أكثر مما توقعوا الحصول عليه وبالتالي يقومون بخفض مستوى إستهلاكهم نتيجة دخولهم المنخفض وينعكس ذلك مستقبلاً على مستوى الدخل الذى لابد وأن ينتهى مستوى توازنه عند ٣٠٠ مليون جنيه .

### الثالث: المضاعف

يُعد التغير فى الطلب الإجمالى (مجموع الطلب على جميع السلع فى الاقتصاد وهو الطلب الناشئ عن الإنفاق على الإستهلاك والإنفاق الإستثمارى والإنفاق الحكومى) أحد المتغيرات الاقتصادية الهامة فى التحليل الاقتصادى الكلى أو الشامل، وسوف نتناول فى هذا المجال أولاً تأثير التغير فى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى على الطلب الإجمالى وقد سبق أن تبين أنه يمكن تحديد مستوى الدخل القومى المتوقع وفقاً للمعادلة رقم (١٠) إذا ما علم الإنفاق الإستثمارى (ث) والإنفاق الحكومى (ج) وقيمة (أ ، ب) .

$$\text{من (١٠) } ١ / (١ - \text{ب}) = (\text{أ} + \text{ث} + \text{ج}) \dots\dots\dots (١٠)$$

وسيمرر للتغير فى الإستثمار بالرمز (Δ ث) وللتغير المصاحب له فى الدخل بالرمز (Δ ص) وعلى ذلك فإن زيادة الإستثمار من (ث) إلى (ث + Δ ث) سوف تؤدي إلى زيادة الدخل من (ص) إلى (ص + Δ ص) وبالتعميم بهذه القيم فى المعادلة رقم (١٠) يتضح أن :

$$\text{من (١٠) } ١ / (١ - \text{ب}) = (\text{أ} + \text{ث} + \text{ج}) \dots\dots\dots (١١)$$

$$= ١ / (١ - \text{ب}) + (\text{أ} + \text{ب} \cdot \text{ث} + \text{ج}) / ١ + \Delta \text{ ث}$$

وبطرح المعادلة رقم (١٠) من المعادلة السابقة رقم (١١) ينتج أن :

$$\Delta \text{ ص} = ١ / (١ - \text{ب}) \Delta \text{ ث} \dots\dots\dots (١٢)$$

وتوضح المعادلة رقم (١٢) النسبة بين زيادة الاستثمار وزيادة الدخل التي تعتمد على الميل الحدى للإستهلاك ويرمز له بالرمز (ب) وبالإستعانة بالأرقام الواردة بالجدول السابق حيث تبلغ قيمة (ب)  $3/2$  يلاحظ أن النسبة بين زيادة الاستثمار وزيادة الدخل تبلغ ٣ إذ عندما يزيد الاستثمار إلى ٢٠ مليون جنيه تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ٦٠ مليون جنيه (أي ثلاثة أمثال الزيادة في الاستثمار)، وهذه النسبة بين زيادة الدخل وزيادة الاستثمار تعتبر هامة وقد أطلق عليها الإقتصاديون اسم المضاعف ويرمز إلى المضاعف بالرمز (ض<sup>١</sup>) .

ومن الدالة رقم (١٢) يمكن أن تعبر عن المضاعف بالمعادلة رقم (١٣) :

$$\text{ض}^1 = 1 / (1 - \text{ب}) \quad \dots\dots\dots (١٣)$$

وهذا يعنى أن المضاعف =   
 ١ - الميل الحدى للإستهلاك

وبالإستعانة بالخطوات السابقة يمكن أن نتبين أيضاً أن الدخل يتأثر بنفس الطريقة بالتغير في الإنفاق الحكومى ، إذ أن كل من الاستثمار والإنفاق الحكومى يؤثران بنفس الطريقة على الدخل القومى فى النموذج الإقتصادى المبسط الذى توضحه المعادلات من رقم (١) إلى رقم (٤) . ويمكن أن تحدد العلاقة بين التغير فى الدخل والتغير فى الإنفاق الحكومى بالمعادلة رقم (١٤) التالى عرضها :

$$\Delta \text{ص} = 1 / (1 - \text{ب}) \Delta \text{ح} \quad \dots\dots\dots (١٤)$$

وهكذا يتبين أن المضاعف يمدنا بنسبة التغير فى الدخل القومى التوازنى نتيجة لتغير الاستثمار ، ويمكن تتبع تأثير الاستثمار على الدخل القومى إذا ما كان الميل الحدى للإستهلاك يبلغ  $3/2$  فإذا كانت الزيادة فى الاستثمار تبلغ ١٠٠ جنيه فإن هذه الزيادة فى الاستثمار تصبح دخلاً لبعض المستهلكين الذين يقومون بدورهم بإنفاق ثلثي ما يحصلون عليه أو ٦٦,٦٧ جنيه فى شراء السلع والخدمات ، وهذا بدوره يصبح دخلاً لغيرهم من

الأفراد الذين ينفقوا ثلثي ما حصلوا عليه أى ٤٤,٤٤ جنيه . وتستمر هذه العمليات المتتالية حتى لا يتبقى إلا مبلغ ضئيل ، وكل من هذه العمليات يمكن أن تحسب كدخول أو إنفاق ويزداد إجمالى النقود فى المقصد إلى ٣٠٠ جنيه وبذلك يتضح أن زيادة الاستثمار بمبلغ ١٠٠ جنيه أدت إلى زيادة الدخل القومى بقرابة ٣٠٠ جنيهه (٣ × ١٠٠) . ويوضح الجدول التالى نتائج هذه الزيادة النقدية فى إجمالى الدخل القومى ، كما يوضح أيضاً أن الدخل فى كل دورة يستخدم كأساس للاستهلاك فى الدورة التالية .

الدخل	المقدار	الإنفاق
الدخل المستهلك أ	١٠٠,٠٠	الاستثمار الأسمى
الدخل المستهلك ب	٦٦,٦٧	الاستهلاك المستهلك أ
الدخل المستهلك ج	٤٤,٤٤	الاستهلاك المستهلك ب
الدخل المستهلك د	٢٩,٦٣	الاستهلاك المستهلك ج
الدخل المستهلك هـ	١٩,٧٥	الاستهلاك المستهلك د
الدخل المستهلك و	١٣,١٧	الاستهلاك المستهلك هـ
الدخل المستهلك ح	٨,٧٨	الاستهلاك المستهلك و
	٣٠٠,٠٠ جنيه	الإجمالي

#### رابعاً: الدالة الإخراجية

الإخراج هو الجزء المتبقى من الدخل بعد الإنفاق على مختلف السلع الاستهلاكية ويستخدم هذا الجزء المتبقى فى الإنفاق على السلع الاستثمارية . ويبنى التمييز فى هذا المجال بين الإخراج والإكتناز الذى يقصد به مجرد الإمتناع عن الاستهلاك فى الوقت الحاضر . والدالة الإخراجية هى الدالة التى تعبر عن العلاقة بين الإخراج كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل، وهى عبارة عن البعد الرأسى بين الدالة الاستهلاكية وخط الـ ٤٥ درجة (خط الدخل).

ويميل كثير من الإقتصاديين إلى الحديث على الدالة الإخراجية بدلاً من الدالة الاستهلاكية . وطالما أن الدخل يستخدم إما فى الإخراج أو فى الاستهلاك فإن التسويات

المتعلقة بالاستهلاك تعتبر بالضرورة قرارات تتعلق هي الأخرى بالإفخار أو العكس .  
ويمكن الحصول على الدالة الإفخارية من الدالة الاستهلاكية بطرح الاستهلاك من الدخل  
كما أنه باستخدام الرمز (د) للتعبير عن الإفخار يمكن الحصول على الدالة الإفخارية التي  
توضحها الدالة رقم (١٥) التالي عرضها .

$$د = ص - س \dots\dots\dots (١٥)$$

$$د = ص - (أ - ب ص)$$

$$د = ص - أ ب ص$$

$$د = أ + (ص - ب ص)$$

$$د = أ + (١ - ب) ص \dots\dots\dots (١٦)$$

ويعبر المقدار (١-ب) عن الميل الحدى للإفخار ، وهي عبارة عن مقدار الزيادة  
في الإفخار الناشئة عن كل وحدة نقدية زيادة في الدخل القومى ، أو هي مقدار التغير فى  
الإفخار مقسوماً على مقدار التغير فى الدخل القومى . ويوضح المقدار (أ-ب) فى الدالة  
مستوى الدالة الإفخارية ويوضح الجدول التالى الإنشطار الجبرى للدالة الإفخارية  
بإستخدام الدالة الاستهلاكية حيث يستخرج العمود الخاص بالإفخار بطرح الاستهلاك

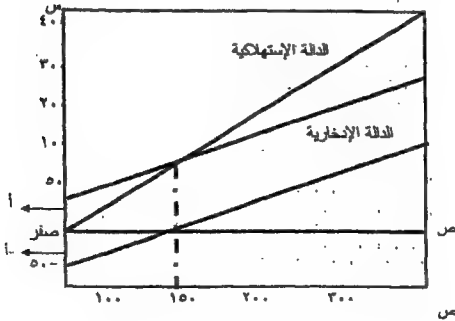
. الدالة الإفخارية الافتراضية بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الاستهلاك (س)	الإفخار (د)	الميل الحدى للإفخار (م ح د)
٠	٥٠	٥٠-	٠,٣٣
٦٠	٩٠	٣٠-	٠,٣٣
١٢٠	١٣٠	١٠-	٠,٣٣
١٥٠	١٥٠	٠	٠,٣٣
١٨٠	١٧٠	١٠	٠,٣٣
٢٤٠	٢١٠	٣٠	٠,٣٣
٣٠٠	٢٥٠	٥٠	٠,٣٣
٣٦٠	٢٩٠	٧٠	٠,٣٣

القومى من الدخل القومى عند كل مستوى . فمثلاً بالنسبة لمستوى الدخل القومى البالغ  
١٨٠ مليون جنيه ولاحظ أن الاستهلاك يبلغ ١٧٠ مليون جنيه ، وبذلك يبلغ الإفخار ١٠  
مليون جنيه، وحيث أن الميل الحدى للإفخار هو عبارة عن مقدار التغير فى الإفخار

(د) مقسوما على مقدار التغير في الدخل ( $\Delta$  ص) وحيث أنه قد افترض أن الدالة الاستهلاكية خطية . وبالتالي افترض أن الدالة الإنفاقية هي الأخرى خطية فإن الميل الحدى للإنفاق لابد وأن يصنح بذلك ثابتاً عند مختلف مستويات الدخل إذ يلاحظ أنه يبلغ ٠,٣٢ وهو مكمل للميل الحدى للاستهلاك البالغ ٠,٦٧ ومجموعهما واحد صحيح . وهذا يشير إلى أن الدخل القومي إما أن يدخر أو أن ينفق على مختلف أوجه الاستهلاك .

ويمكن الحصول أيضاً على الدالة الإنفاقية من الدالة الاستهلاكية بيانياً وذلك برسم خط من نقطة الأصل بزاوية ٤٥ درجة يطلق عليه خط الدخل ، ثم يقاس الفرق الموجود بينه وبين خط الدالة الاستهلاكية كما في الشكل التالي ويلاحظ أنه عندما يتساوى الدخل مع الاستهلاك لا يوجد منحدرات ، أى يلاحظ أن الإنفاق يبلغ صفر وقد يصبح ذلك مثلاً باستخدام البيانات الموجودة بالجدول السابق عند مستوى الدخل ١٥٠ . كذلك يلاحظ أيضاً أنه عندما يبلغ الدخل صفر فإن الاستهلاك القومي يبلغ ٥٠ مليون جنيه والإنفاق القومي يبلغ ٥٠٠ مليون جنيه . وهذا يعنى أن الاستهلاك يتم عن طريق الاقتراض . أما بعد ما يتساوى الدخل القومي مع الاستهلاك القومي (١٥٠ مليون جنيه) فإن المقتصد لا يستطيع تحقيق قدر من الإنفاق .



الدالة الاستهلاكية والإنفاقية



ويمكن الحصول على المضاعف من العلاقة الإنفاقية تماماً كما ويمكن تحقيق وضع التوازن من الدالة رقم (١٧) حيث يتسوى الدخل مع مجموع الإنفاق .

$$\text{ص} = \text{م} + \text{ث}^* + \text{ح}^* \dots\dots\dots (١٧)$$

وبالتعويض عن قيمة (د) باستخدام الدالة الإنفاقية التي سبق توضيحها بالمعادلة رقم (١٥) ينتج الدالة (١٨) .

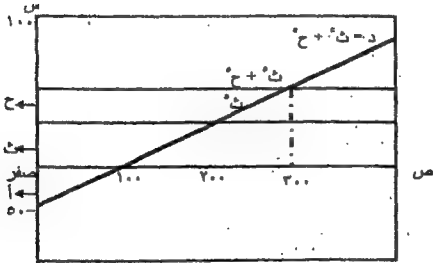
$$\text{ص} - \text{ا} = (\text{ب} - \text{م} - \text{ث}^* + \text{ح}^*) \dots\dots\dots (١٨)$$

$$(\text{ب} - \text{م} - \text{ا} + \text{ث}^* + \text{ح}^*)$$

$$\text{ص} = \text{ا} / (\text{ب} - \text{م} - \text{ا} + \text{ث}^* + \text{ح}^*)$$

والدالة الأخيرة تماثل للدالة رقم (١٠) ، وإذا أردنا الحصول على الدخل القومي التوازني من الدالة الإنفاقية رقم (١٨) باستخدام القيم ٢٠ ، ٣٠ مليون جنيه بالنسبة للإنفاق الاستثماري (ث\*) والإنفاق الحكومي (ح\*) على التوالي ، فإنه يتضح أن الدخل القومي التوازني يتحقق عندما يبلغ الدخل الوطني ٣٠٠ مليون جنيه إذ عند هذا المستوى يتساوى الإنفاق مع كل من الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري . وطالما أن مجموعها يبلغ ٥٠ مليون جنيه عند كل مستويات الدخل القومي ، فإن الوصول إلى مستوى الدخل التوازني يحتاج إلى البحث عن مستوى الدخل الذي يبلغ الإنفاق عنده ٥٠ مليون جنيه كما بالجدول والشكل التالي طريقة الحصول على الدخل التوازني باستخدام الدالة الإنفاقية حيث أنه إذا رسم خط أفقي يمثل الاستثمار مضاعفاً إليه الإنفاق الحكومي فإن مستوى الدخل التوازني يتحقق عند نقطة تقاطع الدالة الإنفاقية مع هذا الخط .

الدخل (ص)	الإعصار (د)	الاستثمار (ث)	الإنتاج الحكومي (ج)	الاستثمار والإنتاج الحكومي ث + ج
٠	٥٠-	٢٠	٣٠	٥٠
٦٠	٣٠-	٢٠	٣٠	٥٠
١٢٠	١٠-	٢٠	٣٠	٥٠
١٥٠	٠	٢٠	٣٠	٥٠
١٨٠	١٠	٢٠	٣٠	٥٠
٢٤٠	٣٠	٢٠	٣٠	٥٠
٣٠٠	٥٠	٢٠	٣٠	٥٠
٣٦٠	٧٠	٢٠	٣٠	٥٠



الدخل التوازني والإعصار

### خامساً: مضاعف الإستهلاك

لقد تبين فيما سبق أنه يمكن الحصول على المضاعف الذى يوضح العلاقة بين التغير فى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى والتغير فى الدخل ، وإذا ما نحن حاولنا الحصول على مضاعف يوضح العلاقة بين مستوى الإستهلاك ومستوى الدخل لتبين عدم إمكانية ذلك فالهدف من هذا المضاعف هو يوضح إستجابة النظام الإقتصادى للقوى الخارجية أى توضيح مدى تأثير المتغيرات الداخلية للنموذج بالمتغيرات الخارجية للنموذج . ويمرئ ذلك إلى أن الإستهلاك ليس أحد المتغيرات الخارجية للنموذج الإقتصادى المبسط بل أنه أحد المكونات الأساسية للنموذج أو المقصد ولإيجاد مستوى الإستهلاك يلزم فقط الوقوف على مستوى الدخل .

ولكن من الممكن منطقياً إحضاب قيمة مقاربة لقيمة مضاعف الإستهلاك . والمعادلة  $Y = C + I$  ب من توضح الدالة الإستهلاكية، وقد ينظر إلى هذه المعادلة على أنها تقسم الإستهلاك إلى قسمين إحداهما لايعتمد على الدخل ، بينما القسم الأخر يعتمد عليه . وبطريقة مشابهة لتكاليف المنشأة يمكن أن يطلق على الجزئين الإستهلاك الثابت والإستهلاك المتغير ويمكن النظر إلى الإستهلاك الثابت كمتغير خارجى ويمكن الإستعانة بالدالة رقم (١٠) للحصول على مضاعف الإستهلاك :

$$ص = ١ - (١-ب) (١ + ث + ح')$$

$$\Delta ص = ١ - (١-ب) \times \Delta$$

وهذا المضاعف يمثل مضاعف الإستثمار مضاعف إليه مضاعف الإنفاق الحكومى حيث تمثل (١) مقدار ثابت مستوى الإستهلاك . ولكن إستعمالات هذا المضاعف محدود فى دراسة تأثير التغير فى الدخل القومى على التغير فى مستوى الدالة الإستهلاكية.

### سادساً: العوامل المحددة للاستثمار

#### ١ - الكفاية الحدية لرأس المال

إن شراء الأوراق المالية أو أسهم شركات قائمة لا يعتبر استثماراً ، وإنما ينطوي فقط على مجرد تحويل في الملكية من شخص لآخر ، أما الاستثمار بالمعنى الإقتصادي فيقصد به خلق أصول جديدة مثل إنشاء مصانع أو بناء آلات رأسمالية . ويمكن أن نعرف الاستثمار بأنه مجموع المبالغ النقدية التي تنفق بفرض الحصول على سلع استثمارية أي سلع إنتاجية تستخدم في إنتاج غيرها من السلع ويضاف إلى ذلك قيمة المخزون من السلع النهائية وهي السلع التي يتم إستهلاكها في نهاية العام ، ويمكن تقدير الإستثمار بطرح قيمة السلع التي تم إستهلاكها من قيمة صافي الناتج القومي وبذلك فإن الإستثمار يمثل الزيادة الصافية في رأس المال القومي الذي يتضمن السلع الإنتاجية والمباني والمخزون من السلع النهائية . وبطبيعة الحال يتأثر الإستثمار بعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تقسيم المتغيرات المؤثرة على الإستثمار إلى مجموعتين أولهما مجموعة المتغيرات الداخلية أي التي يتضمنها النظام الإقتصادي ومنها إزداد النمو السكاني أو إزداد الإنتاج والدخل أو ظهور سلع أو إكتشافات أو موارد جديدة ، وتشترك هذه المتغيرات في أنه يصعب التنبؤ بها ، وتليهما مجموعة المتغيرات الخارجية وهي عوامل خارجية عن النظام الإقتصادي وهي تتعلق بالتقدم التكنولوجي والضرائب أو الإتفاق الحكومي والظروف السياسية والتوقعات المستقبلية والتشاؤمية من جانب رجال الأعمال ، ومنتقول دراسة المشاكل التي تواجه المستثمر .

#### تكلفة الإحلال

يقوم رجل الأعمال بالإستثمار إذا توقع أنه مريح ، ولتحليل مشكلة تحديد الأرباحية ، دعنا ننصوّر المشكلة التي تواجه أحد المنشآت الإقتصادية التي تقرر شراء أصل من الأصول مثل جرار لإستخدامه في عمليات الحرث ، ويمكن للمنشأة أن تحصل على عائد من عمليات الحرث في كل عام ويطلق على هذا العائد خلال السنوات بالتأثير الدخل ويجب على المنشأة أيضاً أن تحسب التكاليف وهي تتضمن مثلاً

الضرائب والزيوت والموال وأجور العمال وغيرها من المصاريف الأخرى، ويطلق عليها تيار التكاليف والفرق بين هذين التيارين يطلق عليه تيار صافي الدخل للجرار . ولا ينبغي أن تفكر المنشأة فقط في العائد المتوقع من الجرار ولكن ينبغي أن تفكر في تكاليف الجرار أو ثمن عرض هذا الجرار ويقصد منها تكلفة إحلال هذا الجرار بجرار جديد يشابه تماماً الجرار الذي سيتم الاستثمار فيه ويطلق عليه تكلفة العرض أو تكلفة الإحلال.

#### إحتساب الكفالية الحدية لرأس المال

إذا تصورنا أن المنشأة قامت بإقتراض النقود اللازمة لشراء الجرار الذي تكلمنا عنه في الفترة السابقة من البنك فإنه ينبغي أن نسأل عن سعر الفائدة الذي يجعل القيمة الحاضرة لصالى الدخل (أو المائد) مساوية لثمن شراء الجرار وتقوم المنشأة بشراء الجرار إذا كانت الغلة المتوقعة من الجرار أكبر من سعر الفائدة التي سوف ترض بها الأموال من البنوك ، أى أن المنشأة تظن في هذه الحالة بين النسبة السنوية التي إذا استخدمها في إحتساب القيمة الحاضرة للإيرادات السنوية المتوقعة للأصل والتي تجعل مجموع هذه القيم مساوية للثمن الذى تمكثها به أن تشتري به الأصل، وبين سعر الفائدة حتى يتم شراء الأصل لأن ذلك يعنى زيادة الأرباح صا إذا كانت المنشأة بإخار رأس مالها في البنك . ويطلق على هذه النسبة السنوية الكفالية الحدية لرأس المال . ويعرفها كيز بأنها سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية لسلسلة من الأقساط السنوية التي تنتج عن الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالى فى أثناء حياته الإنتاجية مساوية تماماً لثمن عرضه ويمكن التعبير عن الكفالية الحدية لرأس المال فى صورة رياضية كما يلى :

$$ق = \frac{١}{١ + (ك)} + \frac{٢}{١ + (ك)} + ..... + \frac{ن}{١ + (ك)}$$

حيث تمثل (ق) سعر العرض للأصل أو القيمة الحاضرة له ، وتمثل (ع) الغلة المتوقعة فى السنة الأولى وهكذا بالنسبة لـ (ع ..... ع٢) ، (ك) تمثل الكفالية الحدية لرأس المال.

فلو كانت إحدى الآلات تبلغ تكاليفها ١٠٠٠ جنيه وتبلغ حياتها الإنتاجية مدة علم واحد فقط ويبلغ صالقي الدخل الذي يتحقق من مبيعاتها في نهاية العام ١٠٨٠ جنيه فلإن الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لهذه الآلة تبلغ ٨% وفي ظل هذه النسبة يمكن إستراض مبلغ ١٠٠٠ جنيه من أحد البنوك مع الإحتفاظ بالنقود في بنك بينما يعتبر الإستثمار مربحاً إذا كان سعر الفائدة أقل من ٨% بينما غير مربح إذا بلغ سعر الفائدة أكبر من ٨% .

فلإذا رمزنا للقيمة الحاضرة بالرمز (ق) وإلى العائد السنوى بالرمز (ع) وإلى سعر الفائدة أو الكفاية الحدية لرأس المال بالرمز (ك) فإنه يمكن إستنتاج المعاداة السنوى كما في المعادلة (١٩) .

$$ق(١+ك) = ع \dots\dots\dots (١٩)$$

$$١٠٠٠ = (١,٠٨) ١٠٨٠$$

ويلاحظ أنه تم ضرب قيمة تكاليف الأصل في (١+ك) لأن المفترض بنفسى أن يسترد قيمة الأصل بالإضافة إلى سعر الفائدة ويمكن إيجاد القيمة الحاضرة للأصل بمعرفة العوائد السنوية وفقاً للمعادلة رقم (٢٠) .

$$ق = ع / (١ + ك) = ١٠٨٠ / ١,٠٨ = ١٠٠٠ \dots\dots\dots (٢٠)$$

وفي مثل هذا المثال البسيط يمكن حل المعادلة البسيطة للحصول على قيمة (ك) بمعرفة كل من العائد السنوى والقيمة الحاضرة للأصل ويمكن تعريفها بالكفاية الحدية لرأس المال أو بأنها سعر الفائدة التى يتساوى عندها القيمة الحاضرة مع تكاليف الأصل وهى تبلغ ٨% .

فلإذا كانت الآلة تدر عائداً يبلغ ١٠٨٠ جنيه فقط في نهاية السنة الثانية فلإن الكفاية الحدية تبلغ حوالى ٤% ، فلذا إقتراضاً مبلغاً من المال بسعر الفائدة الذى يبلغ ٤% لشراء الآلة فلإن العائد يبلغ في نهاية السنة الأولى ١٠٤٠ جنيه أى (١,٠٤ × ١٠٠٠) ويبلغ ثبات في نهاية السنة الثانية ١٠٨١,٦ جنيه أى (١,٠٤ × ١٠٤٠) وهو الواقع له

الكفاية الحدية لرأس المال تبلغ ٣,٩٢% وتوضح المعادلة رقم (٢١) إحتساب العائد السنوى فى هذه الحالة .

$$ق = (ك+١)^٢ \times ع \quad \dots\dots\dots (٢١)$$

$$١٠٠٠ (١,٠٣٩٢)^٢ = ١٠٨٠ \text{ جنيه}$$

كما يمكن التعبير عنها فى الصورة التالية :

$$ق = ع / (ك+١)^٢ \quad \dots\dots\dots (٢٢)$$

فإذا كان العائد يأتى فى نهاية السنة الثالثة فإن المقام يبلغ  $(ك+١)^٢$  ، بينما يبلغ فى السنة الرابعة  $(ك+١)^٤$  وهكذا .

وفى الحقيقة فإن معظم المستثمرين لا يحصلون على عائد منفرد من الأصل ولكن يحصلون على عائد على مر السنوات أو فى كل شهر أو حتى فى كل يوم . وفى هذه الحالة فإن القيمة الحاضرة لهذا التيار من الموائد هو مجموع القيم الحاضرة لكل عائد فى هذا التيار ، فإذا كان ع ، ع ، ع ، ..... ، ع تمثل الموائد فى كل سنة ، ق ، ق ، ق ، ..... ، ق تمثل القيمة الحاضرة لكل عائد من هذه الموائد ويمثل (ق) مجموع القيم الحاضرة .

حيث :

$$ق = ق + ق + ق + ق + ..... + ق \quad \dots\dots\dots (٢٣)$$

$$ق = ع / (ك+١) + ع / (ك+١)^٢ + ..... + ع / (ك+١)^٣ \quad \dots\dots\dots (٢٤)$$

ولإيجاد قيمة (ك) أى الكفاية الحدية لرأس المال يتم التعويض فى المعادلة الأخيرة لقيم الموائد السنوية ع ، ع ، ع ، ..... ، ع ثم يتم التعويض عن قيمة (ق) وهى تساوى سعر شراء الأصل ثم بحل المعادلة لإيجاد قيمة (ك) ، فإذا كان عمر الآلة يزيد عن سنتين فإن الحسابات تكون صعبة ، وفى المادة يكون من الأسهل تخمين قيمة (ك) ثم

بالتعويض فيها يتم احتساب قيمة (ق) وتقارن النتيجة بتكاليف شراء الأصل فإذا كانت قيمة (ق) المحسوبة أكبر من التكاليف فإن هذا يعنى أن التخمين كان أعلى تمسبياً وتصاد المحاولة مرة أخرى .

## ٢ - العلاقة بين الإستثمار والكفاية الحدية :

سبق أن تبين من قبل أنه لا بد لكي يتم الإستثمار أن تزيد الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة، ومما هو جدير بالذكر أن هناك علاقة بين مقدار الإستثمارات وبين الكفاية الحدية لرأس المال ، إذ أن زيادة الإستثمارات فى أحد الأصول (الجرارات مثلاً) قد يودى إلى زيادة الإنتاج وهذا ينعكس فى خفض ثمن البيع وبالتالي يقل صافى الدخل المتوقع ومن زاوية أخرى قد تودى زيادة الإستثمارات فى أصل معين (فى زيادة الإنتاج التى تودى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية) بإقتراض أن الإنتاج يتم فى مرحلة تناقص الإنتاجية) وبذلك فإن زيادة الإستثمار تودى إلى إنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال . ويمكن توضيح تلك العلاقة فى الشكل التالى حيث يمثل المحور الرأسى سعر الخصم أو الكفاية ويمثل المحور الأفقى مقدار الإستثمارات ويمثل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال منحنى الطلب على الإستثمار وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل العلاقة بين مستوى معين من سعر الخصم\* (سعر الفائدة) ومستوى الإستثمارات الذى يتفق معه إنخفاض سعر الخصم كلما ازداد الإستثمار وبذلك فإن منحنى الطلب على الإستثمار الذى يمثل منحنى الكفاية الحدية يمثل منحنى الطلب على أى سلعة .

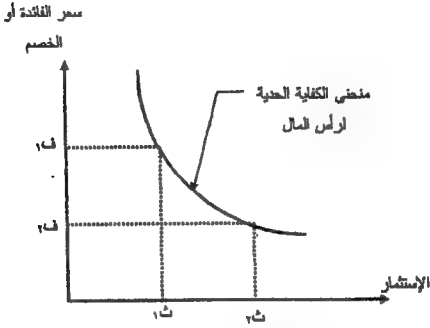
وكى يحصل المستثمرون على أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنهم يقومون بمحاولة سعر الخصم المتوقع بسعر الفائدة وبالتالي فإن المستثمرين يستمرون لى زيادة الإستثمارات طالما أن سعر الخصم أو الكفاية الحدية لرأس المال كان أعلى من سعر الفائدة . وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الإستثمار وسعر الفائدة كما هو واضح فى الشكل التالى (إلا أن هذه العلاقة تتوقف على مرونة منحنى الطلب على الإستثمار أى على الكفاية

---

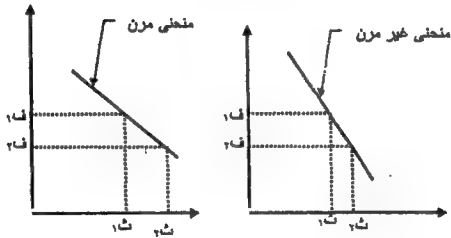
\* سعر الخصم اللازم لمساواة صافى الدخل المتوقع للأصل لثمن المراض (الكفاية الحدية لرأس المال) .



الحدية لرأس المال . ويوضح ذلك الأشكال التالية حيث يتضح منها إختلاف مقدار التغير في الإستثمار الناشئ عن تغير سعر الفائدة بمقدار معين نتيجة لإختلاف مرونة منحنى الطلب على الإستثمار .



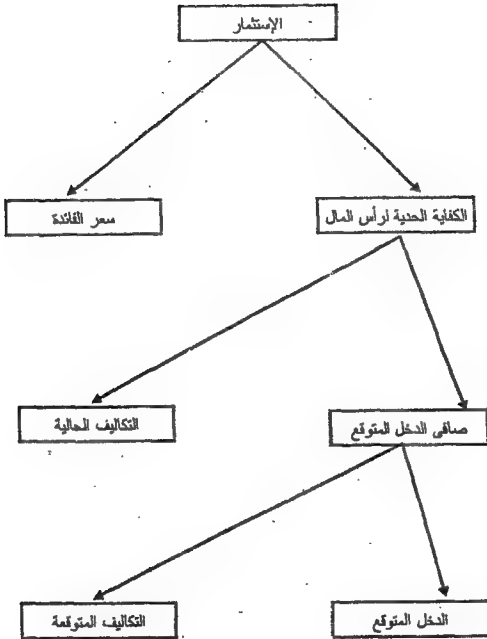
منحنى الكفاية الحدية لرأس المال



إختلاف الإستثمار بإختلاف مرونة منحنى الطلب على الإستثمار

### ٣- العوامل المؤثرة على الإستثمار :

يمكن توضيح العوامل المؤثرة على الإستثمار كما هو مبين في الشكل التالي ، وفي الحقيقة فإن أوجه النقد التي توجه إلى مبدأ للكفاية الحدية لرأس المال تتلخص في أنه يخفى أكثر مما يظهر من الحقائق ، فتوضيح التغير في الكفاية الحدية لرأس المال ينبغي توضيح التغير في سعر شراء المبلغ الرأسمالية وتوضيح أيضاً التغير في صافي الدخل المتوقع ويعتمد التغير الذي ينتاب صافي الدخل المتوقع على كل من المتغيرات التي تتأثر التكاليف المتوقعة والدخل المتوقع ، وبالرغم من إلتراضنا بثبات هذه للمتغيرات في الدراسة فإن المشكلة التي تواجه رجال الأعمال باستمرار هي توقعاتهم حول هذه التغيرات التي قد تكون متفاوتة لترتفع الكفاية الحدية لرأس المال ويزداد الإستثمار .



العوامل المؤثرة على الإستثمار

## الفصل الثاني: السياسة المالية

يتناول هذا الفصل دراسة دور الحكومة في تحديد مستوى الطلب الإجمالي وستنحصر المناقشة في دور السياسة الحكومية المالية ، أي في دراسة دور الأنشطة التي تتعلق بالدخل والإنفاق الحكومي ، وأثرها على المتغيرات الاقتصادية للكلية الأخرى ، وسوف نقدم في هذا التحليل المتغيرات الإضافية التالية :

أ- المتغيرات الداخلية :

ص - الدخل المتصرف فيه .

ب- المتغيرات الخارجية :

ر - الضرائب .

ت - المدفوعات الحكومية .

المعادلات الأساسية :

(١)	.....	ص = ص + ث + ح
(٢)	.....	ص = أ + ب + ص
(٣)	.....	ث = ث <sup>*</sup>
(٤)	.....	ح = ح <sup>*</sup>
(٥)	.....	ص = ص - ر + ت
(٦)	.....	ر = ر <sup>*</sup>
(٧)	.....	ت = ت <sup>*</sup>

يلعب الإنفاق الحكومي دوراً هاماً في الاقتصاد فضلاً عن قيام الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية بشراء حوالي ٢٠-٢٥% من السلع والخدمات التي ينتجها هذا الاقتصاد وطالما كان هذا الجزء من الإنفاق القومي يقع تحت سيطرة الحكومة فإنه يمكن أن يستخدم في التأثير على مستوى الطلب الإجمالي . ويطلق على تدخل الحكومة ومعالجتها لكل من الدخل والإنفاق الحكومي لتحقيق مستوى مناسب من الدخل القومي اسم (السياسة المالية) .

وبالإضافة إلى السياسة المالية فإن الحكومة تمتلك بطبيعة الحال الكثير من الوسائل التي تمكنها من التأثير على الدخل القومي . فمثلاً عندما تمتد الحكومة إبتدائية تجارية جديدة فإن ذلك يؤثر على مستوى الناتج الخاص بالصناعات التصديرية والإستيرادية وينافس أيضاً الصناعات الوطنية التي تنافس السلع المستوردة ، وعندما تصدر قوانين لمحاربة الاحتكارات ينخفض المستوى العام للأسعار وترتفع مستويات كل من الدخل والإنتاج .

وسنطوئ التحليل الخاص بالسياسة المالية في هذه الدراسة على عدد من الفروض البسيطة منها عدم التفرقة بين أنواع الضرائب عند تناول تأثير التفسير في الضرائب على الدخل القومي ، وذلك بالرغم طبعاً من أن الضريبة تُعرف في العادة بأنها أي محاولة لتحويل النقود من المستهلكين إلى خزائن الحكومة بدون أي عائد مباشر إلى المستهلك .

وتتكون الميزانية الحكومية من ٣ بنود رئيسية هي : (١) الإنفاق الحكومي، (٢) المدفوعات التحويلية، (٣) الضرائب . وينطوي الإنفاق الحكومي على المدفوعات الحكومية المتمثلة بشراء السلع والخدمات . أما المدفوعات التحويلية فتتضمن المدفوعات التي تنفع بواسطة الحكومة دون الحصول على مبلغ أو خدمات مثل التأمين ضد البطالة والمعاشات ، وهي المدفوعات التي تستخدم في نقل وتوزيع الدخل بين طبقات المجتمع .

أما الضرائب فهي كما أشر سابقاً تنطوي على المدفوعات التي تؤزل إلى الحكومة والتي لا يحصل دافعي الضرائب على أي عائد مباشر في مقابلها ، وهي بذلك عكس المدفوعات التحويلية تماماً . وتعتبر الإعانة التي تدفعها للمنشآت الاقتصادية عكس ضريبة الأعمال التجارية . وإذا ما حاول البعض مطابقة إجمالي المدفوعات الحكومية بما تحصل عليه فعليه أن يتذكر أن الحكومة لها قوة الحصول على قروض ، وبالتالي طوئيه أن يتذكر أيضاً أنه لا يوجد ما يدعو إلى أن تتسوى المتحصلات الحكومية أي الإيرادات الحكومية مع المصروفات الحكومية في سنة ما ، إذ يمكن أن تمول أوجه الإنفاق الجديدة عن طريق الاقتراض تماماً ويمكن إستخدام الضرائب الجديدة في تقليل الدين ، وقد تقوم الحكومة بالاقتراض لتحويل المدفوعات المعجلة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة اتسبى

تمتلك قوة إصدار أو خلق النقود تجعل الميزانية التقديرية غير متوازنة باستمرار عن طريق طباع نقود جديدة لتغطية الميز (ومنوف نناقش مضار هذه السياسة فيما بعد) .

وطالما أن الحكومة يكون في مقدورها تغيير أحد بنود الميزانية بدون تغيير البنود الأخرى ، لذلك فإن هذا التحليل سوف يتناول بالدراسة التغيير في الإنفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية والضرائب كل على حدة . فمثلاً عندما نقول أن زيادة الإنفاق الحكومي لها تأثير معين فإن ذلك يعتبر صحيحاً عند ثبات بقية العوامل الأخرى ، وبصفة عامة خاصة الضرائب .

### الإنفاق الحكومي

لقد سبق أن تبين أن مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يرمز له بالرمز (ضج)

ضج = ١ / (١ - ب)

كما تمت مناقشة هذا المضاعف ورمز له بالرمز (ضج) ، وحيث أننا سنوف نناقش في هذا الباب عدد آخر من أنواع المضاعف فيرمز لمضاعف الإنفاق الحكومي بالرمز (ضج) حيث يشير إلى مقدار التغيير في إجمالي الطلب الكلي المصاحب لكل تغيير مقداره وحدة نقدية في الإنفاق الحكومي . وإشارة هذا المضاعف موجبة دائماً لأن زيادة الإنفاق الحكومي لابد أن تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح بطبيعة الحال .

### الضرائب والمدفوعات التحويلية

المدفوعات التحويلية الحكومية إن هي إلا تلك المدفوعات الحكومية التي تستخدم في نقل وتوزيع الدخل بين طبقات المقصد ومن أمثلتها مدفوعات الضمان الإجتماعي والمعاشات والتأمين ومن شأن هذه المدفوعات أن تساعد المستهلكين على الحصول من الحكومة دون أن تحصل الحكومة في مقابلها على سلع أو خدمات كما أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى حصول المستهلكين على دخول . ويقوم المستهلكون عادة بإعادة إنفاق جزء من النقود التي يحصلون عليها في شراء السلع والخدمات وهم بذلك يزيّدون من

دخول المواطنين الآخرين ويزيدون من إنفاقهم أيضاً . ويتساوى التأثير على المستهلك القومي إذا ما استأجرت الحكومة حساباً أو دفعت مئشاً لأحد الأفراد والاختلاف بين الحالتين ينطوى على أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات بينما المدفوعات التحويلية لا تؤدي إلى ذلك، فإذا كان الإنفاق الحكومي البالغ ١٠٠ جنيه يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار ١٠٠ جنيه بينما تزداد السلع الاستهلاكية بمقدار ٢٠٠ جنيه، في حين أن زيادة المدفوعات التحويلية بمقدار ١٠٠ جنيه تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار ٢٠٠ جنيه فقط ولكن لا تؤدي إلى زيادة السلع والخدمات الحكومية . وفي هذه الحالة فإن مضاعف الإنفاق الحكومي يبلغ ٢ بينما يبلغ مضاعف المدفوعات التحويلية ٢ فقط .

وبذلك فإن مضاعف المدفوعات التحويلية يقل دائماً بمقدار واحد عن مضاعف الإنفاق الحكومي، أما الضرائب فهي كما سبق وأن قول بأنها أي محاولة لتحويل النقود من المستهلكين إلى خزائن الحكومة بدون عائد مباشر إلى المستهلك ، فهي بذلك مدفوعات تؤدي إلى الحكومة دون أن يحصل دافعها على أي عائد مباشر، وهكذا فإن الضرائب تعتبر عكس المدفوعات التحويلية إذ أن الضرائب تنقل النقود من المستهلكين إلى الحكومة بينما تقوم المدفوعات التحويلية بنقلها من الحكومة إلى المستهلكين، وهذا التماثل يشير إلى أن مضاعف الضرائب ينبغي أن يتساوى مع مضاعف المدفوعات التحويلية ولكنه سالب . أما الإشارة السالبة تعني أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ، أما مضاعف المدفوعات التحويلية فهو موجب الإشارة وهذا يعني أن زيادة المدفوعات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي

### أنواع المضاعف

لمحاولة حساب قيمة المضاعف لكل نوع من أنواع المتغيرات الحكومية وهى  
الإتفاق والمنفوعات التحويلية والضرائب فسوف نبدأ بمجموعة المعادلات التالية التى سبق  
ذكرها فى بداية هذا الباب وهى :

- (١) .....  $ص = ص + ث + ح$   
 (٢) .....  $ص = أ + ب + ص$   
 (٣) .....  $ث = ث'$   
 (٤) .....  $ح = ح'$   
 (٥) .....  $ص = ص - ر + ت$   
 (٦) .....  $ر = ر'$   
 (٧) .....  $ت = ت'$

والمعادلات أرقام (١ ، ٣ ، ٤) هى نفسها التى تم إستخدامها فى الباب السابق  
ولكن بالرغم من ذلك فإن المعادلة رقم (٢) تختلف قليلاً ، فبدلاً من العلاقة التى يوضحها  
الباب السابق بين الإستهلاك والدخل فإنه قد تم إحلال العلاقة بين الإستهلاك والدخل  
المتصرف فيه . وهذه تعتبر خطوة نحو الواقعية وخاصة فى هذه الأيام التى أصبحت فيها  
الضرائب تمثل شطراً كبيراً من الدخل ، إذ يقوم الأفراد برسم أنماط إستهلاكهم عن طريق  
الدخول التى يتحصلون عليها بعد إستئزال الضرائب وإضافة المنفوعات الأخرى مثل  
الإعانات . وتوضح المعادلة رقم (٥) تعريف الدخل المتصرف فيه كما فى الباب السابق  
وأخيراً فإن المعادلات أرقام (٦ ، ٧) توضح أن الضرائب والمنفوعات التحويلية تعتبر  
متغيرات خارجية أى لايفسرهما النموذج الإقتصادى وتتحدد خارجه .

### مضاعف الإتفاق الحكومى

يتم حساب مضاعف الإتفاق الحكومى وذلك بالتعويض  
بالمعادلات أرقام (٦ ، ٧) فى المعادلة رقم (٥) ثم بالتعويض بالمعادلة رقم (٢) كما يلى :

$$ص = أ + ب + ص \quad (٨) \dots\dots\dots$$



$$= 1 + \text{ب} (\text{ص} - \text{ر} + \text{ت}^*)$$

$$= 1 + \text{ب} \text{ص} - \text{ب} \text{ر} + \text{ب} \text{ت}^*$$

ثم بإجراء التعويض بالمعادلة أرقام (٨ ، ٣ ، ٤) في المعادلة رقم (١) ينتج أن :

$$(٩) \quad \dots\dots\dots \text{ح} + \text{ص} + \text{ت}^* =$$

$$= 1 + \text{ب} \text{ص} - \text{ب} \text{ر} + \text{ب} \text{ت}^* + \text{ت}^* \text{ح}^*$$

ولتبسيط المعادلة رقم (٩) يتبين أن :

$$(١٠) \quad \dots\dots\dots \text{ح}^* + \text{ت}^* + \text{ب} \text{ت}^* + \text{ب} \text{ر} - 1 = \text{ب} \text{ص} - \text{ب} \text{ر}$$

$$(١١) \quad \dots\dots\dots \text{ح}^* + \text{ت}^* + \text{ب} \text{ت}^* + \text{ب} \text{ر} - 1 = \text{ب} \text{ص} - 1$$

$$(١٢) \quad \dots\dots\dots \text{ح}^* + \text{ت}^* + \text{ب} \text{ت}^* + \text{ب} \text{ر} - 1 = \text{ب} \text{ص} - 1$$

والحصول على مضاعف الإنفاق الحكومي فإنه يفترض زيادة الإنفاق الحكومي (ح) إلى

(ح + Δ) وبالتالي سوف تزداد (ص) إلى (ص + Δ) ويمكن التعبير عن ذلك

كما في المعادلة رقم (١٣) :

$$(١٣) \quad \text{ص} + \Delta = \text{ص} - 1 + (\text{ب} - 1) \times (\text{أ} - \text{ب} \text{ر} + \text{ب} \text{ت}^* + \text{ت}^* \text{ح}^* + \text{ح} + \Delta) \dots$$

$$= - 1 + (\text{ب} - 1) \times (\text{أ} - \text{ب} \text{ر} + \text{ب} \text{ت}^* + \text{ت}^* \text{ح}^* + \text{ح}^*) + 1 + (\text{ب} - 1) \Delta$$

ويطرح المعادلة رقم (١٢) من المعادلة رقم (١٣) يتضح أن :

$$(١٤) \quad \dots\dots\dots \Delta \text{ص} = \Delta (\text{ب} - 1) \text{ح}$$

الحصول على مضاعف المدفوعات التحويلية فإنه

**مضاعف المدفوعات التحويلية :**

سيقتضى زيادة المدفوعات التحويلية إلى (ت + Δ) ويصاحب ذلك زيادة (ص) إلى

(ص + Δ) ويمكن التعبير عن ذلك كما في المعادلة رقم (١٥)

$$(١٥) \quad \text{ص} + \Delta \text{ص} = - 1 + (\text{ب} - 1) \times (\text{أ} - \text{ب} \text{ر} + \text{ب} \text{ت}^* + \text{ت}^* \text{ح}^* + \text{ت} + \Delta) \dots$$

ثم يطرح المعادلة رقم (١٢) من المعادلة رقم (١٥) ينتج أن :

$$\Delta \text{ص} - ١ = (١-ب) / (ب \Delta ت) - (١-ب) / \Delta ت \dots\dots\dots (١٦)$$

$$\Delta \text{ص} / \Delta ت - ب = (١-ب) / \Delta ت - \text{ضج}$$

مضاعف الضرائب  
بنفس الطريقة السابقة يمكن حساب مضاعف الضرائب كما في  
المعادلة رقم (١٧) :

$$\Delta \text{ص} - - ب = (١-ب) \Delta ر \dots\dots\dots (١٧)$$

$$\Delta \text{ص} / \Delta ر - ب = (١-ب) - \text{ض ر}$$

وبذلك يتبين أنه من المعادلات أرقام (١٤ ، ١٥ ، ١٧) يمكن الحصول على  
المضاعفات التالية :

$$(١٨) \dots\dots\dots \text{مضاعف الإئفاق الحكومي (ضج)} = ١ / (١-ب)$$

$$(١٩) \dots\dots\dots \text{مضاعف المدفوعات التحويلية (ضز)} = ب / (١-ب)$$

$$(٢٠) \dots\dots\dots \text{مضاعف الضرائب (ضر)} = - ب / (١-ب)$$

وفي المناقشة السابقة أحتسب التأثير النسبي للمضاعف والذي أسفر عن أن تأثير  
مضاعف المدفوعات التحويلية الحكومية سوف يكون أقل من مثيله المتعلق بالإئفاق  
الحكومي ويتساوى الفرق مع مقدار الإئفاق الأملي وذلك فإن مضاعف المدفوعات  
التحويلية يكون أقل من مضاعف الإئفاق الحكومي بمقدار ١ .

ويتم توضيح ذلك كما يلي في المعادلة رقم (٢١) :

$$\text{ضز} - ١ = ب / (١-ب) + ١ = ب / (١-ب) + (١-ب) / (١-ب) = (ب + ١-ب) / (١-ب)$$

$$= ١ / (١-ب) = \text{ضج}$$

### تأثير أنواع المضاعفات على الدخل

يمكن توضيح التأثيرات المختلفة لكل نوع من أنواع المضاعفات السابقة باستخدام البيانات الواردة في الباب السابق التي تم الحصول عليها على مستوى الدخل القومي التوازني الذي بلغ ٣٠٠ مليون جنيه ويوضح ذلك الجدول التالي :

بيانات افتراضية للدخل القومي والإستهلاك والإنتاج الحكومي بالمليون جنيه

الدخل (ص)	الإستهلاك (س)	الإنتاج (ث)	الإنتاج الحكومي (ج)	الطلب الإجمالي س + ث + ج
٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٠٠
٦٠	٩٠	٣٠	٢٠	١٨٠
١٢٠	١٣٠	٣٠	٢٠	٢٨٠
١٥٠	١٥٠	٣٠	٢٠	٣٠٠
١٨٠	١٧٠	٣٠	٢٠	٣٢٠
٢٤٠	٢١٠	٣٠	٢٠	٣٦٠
٣٠٠	٢٥٠	٣٠	٢٠	٣٩٠
٣٦٠	٢٩٠	٣٠	٢٠	٤٢٠

### تأثير الإنتاج الحكومي على الدخل القومي

من الملاحظ أن الجدول السابق لا يوضح تأثير التغير في الضرائب أو المدفوعات التحويلية وذلك لإفتراض أن تأثير الضرائب لا يمتد تأثير المدفوعات التحويلية في هذه الحالة ، وبالتالي فإن الدخل المتصرف ليس يتماثل مع الدخل القومي . وبالرغم من ذلك فإن الجدول السابق يوضح تأثير التغير في الإنتاج الحكومي على الدخل القومي فإذا ارتفع الإنتاج الحكومي بمقدار ٢٠ مليون جنيه فإن مستوى الدخل القومي التوازني يرتفع إلى ٣٦٠ مليون جنيه وهذا يعني أن مضاعف الإنتاج الحكومي يبلغ ٣ (٦٠ مليون جنيه مقسوماً على ٢٠ مليون جنيه) .

**تأثير الضرائب أو المدفوعات التحويلية على الدخل القومى**

لما كانت الضرائب

والمدفوعات التحويلية تؤثران على الدخل بنفس الطريقة كما سبق أن تبين ولكن تأثير كل منها يختلف في الاتجاه ، فنوف يكتفى باستخدام مثال جبرى يوضح تأثير الضرائب فقط على الدخل القومى كما في الجدول المرفق حيث تبلغ الضرائب ٢٠ مليون جنيه ويلاحظ أن الدالة الاستهلاكية التى يتضمنها الجدول هي نفس الدالة التى يتضمنها الجدول السابق إلا أنه ترتبط بالدخل المتصرف فيه بدلاً من الدخل القومى كما يلاحظ شروط التوازن السابق حيث ينبغي أن يتساوى الدخل القومى مع إجمالى الإنفاق الاستهلاكى والحكومى والاستثمارى (الطلب الإجمالى) أى أن (ص = س + ث + ح) ، لكن المستوى الذى يتحقق عنده الدخل التوازنى هو ٢٦٠ مليون جنيه بنفس يبلغ ٤٠ مليون جنيه عن المستوى الذى كان عليه في الجدول السابق وطالما أن هذا الإنخفاض في الدخل القومى يعزى إلى زيادة الضرائب بمقدار ٢٠ مليون جنيه فإن مضاعف الضرائب يبلغ ٢٠ في هذه الحالة ، بينما مضاعف الإنفاق الحكومى يبلغ ٢ . وهذا يتفق مع ماسبق ذكره من أن مضاعف الضرائب ذو إشارة مالية ويقل عن مضاعف الإنفاق الحكومى بمقدار ١ .

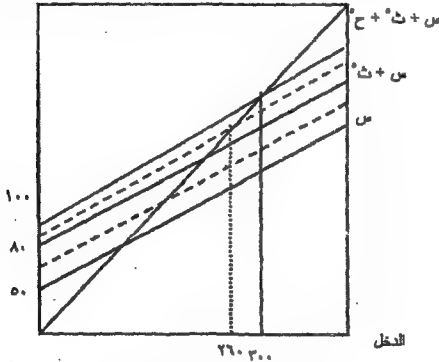
**بيانات افتراضية للدخل القومى والضرائب بالمليون جنيه .**

الدخل القومى (ص)	الضرائب (ر)	الدخل المتصرف فيه (ص)	الاستهلاك (س)	الاستثمار (ث)	الطلب الكلى س + ث + ح
٢٠	٢٠	٠	٥٠	٣٠	١٠٠
٨٠	٢٠	٦٠	٩٠	٣٠	١٤٠
١٤٠	٢٠	١٢٠	١٣٠	٣٠	١٨٠
٢٠٠	٢٠	١٨٠	١٧٠	٣٠	٢٢٠
٢٦٠	٢٠	٢٤٠	٢١٠	٢٠	٢٦٠
٣٢٠	٢٠	٣٠٠	٢٥٠	٢٠	٣٠٠
٣٨٠	٢٠	٣٦٠	٢٩٠	٢٠	٣٤٠

ويمكن توضيح طبيعة تأثير الضرائب والإنفاق الحكومى على الدخل القومى أيضاً باستخدام الرسم البياني الذى يستند إلى الأرقام الواردة بالجدول السابق ، كما هو مبين في الشكل التالي ، ويمكن توضيح تأثير الضرائب بتحريك الدالة الاستهلاكية اتقياً بمقدار الضرائب ويعزى ذلك إلى تأثير الضرائب على العلاقة بين الدخل والدخل

المتصرف فيه. فزيادة الضرائب تؤدي إلى خفض الاستهلاك وفي المثال الوارد بالجدول السابق حيث بلغت الضرائب ٢٠ مليون جنيه فإن الدخل القوي الناتج ٣٢٠ مليون جنيه يقابل الدخل المتصرف فيه البالغ ٣٠٠ مليون جنيه. وبالتالي يقل الاستهلاك المرتبط بهذا الدخل ثم يضاف مختار الإنفاق الحكومي والاستثماري إلى مستوى الاستهلاك المنخفض حتى يتم الحصول على مستوى الدخل التوازني (يتقاطع الخط الممثل للدخل وهو الخط  $45^\circ$  من نقطة الأصل مع الخط الممثل لإجمالي الإنفاق الاستهلاكي والحكومي والاستثماري أي خط (الطلب الإجمالي). ويمثل الخطوط الكاملة حل النموذج بيانياً لتحديد مستوى الدخل التوازني في ظل عدم إدخال الضرائب. بينما يمثل الخطوط المنقطعة حل النموذج في ظل إدخال الضرائب.

#### الطلب الإجمالي



تأثير الضرائب على مستوى الدخل التوازني

### الضرائب والإعفاء

يمثل تأثير كل من الضرائب والمدفوعات التحويلية على الإقرار تأثيرهما على الإستهلاك . وقبل الخوض في مجال دراسة هذا التأثير منعد تعريف الإقرار بأنه الامتناع عن الإستهلاك في الوقت الحاضر بهدف زيادة الإستهلاك في المستقبل كما سبق أن قيل في الباب السابق ويمكن تمثيل الإقرار بالدالة التالية :

$$\begin{aligned} & \text{د} = \text{ص} - \text{ص} \dots\dots\dots (٢٢) \\ & \text{د} = \text{ص} - \text{ر} + \text{ت} - \text{ص} \end{aligned}$$

ويستخرج من ذلك أن الإستهلاك يتأثر بالدخل المتصرف فيه وليس بالدخل المتحمل عليه وهذا يؤثر قليلاً على شروط مستوى التوازن الذي يقتضى بلوغها تحقيق مساواة الدخل القومي بالإفلاق الإستهلاكي والحكومي والإستثماري أي مساواة الدخل بالطلب الإجمالي حيث توضحه المعادلة رقم (٢٣) :

$$\text{ص} = \text{ص} + \text{ت} + \text{ح} \dots\dots\dots (٢٣)$$

ويحل المعادلة رقم (٢٣) بالنسبة إلى (ص) يمكن أن تبين :

$$\text{ص} = \text{ص} + \text{د} + \text{ر} - \text{ت} \dots\dots\dots (٢٤)$$

وبالتعويض بقيمة (ص) في المعادلة رقم (٢٥) ينتج أن :

$$\begin{aligned} & \text{ص} + \text{د} + \text{ر} - \text{ت} = \text{ص} + \text{ت} + \text{ح} \dots\dots\dots (٢٥) \\ & \text{ل} + \text{د} + \text{ر} - \text{ت} = \text{ح} \dots\dots\dots (٢٦) \end{aligned}$$

وتوضح المعادلة رقم (٢٦) شروط جبهة لتوازن الدخل القومي وبالرغم من أنها من الناحية الشكلية قد تعتبر مخالفة لشروط التوازن السابق بيانها في الباب السابق إلا أنها بالرغم من ذلك تماثلها من حيث المضمون . فالمعادلة رقم ٢٥ تدل على أن إجمالي المبالغ المتحصل عليها وهي (ص + ت) يمكن أن تستخدم في أوجه الإفلاق الإستهلاكي

(س) أو في الإخفاء (د) وفي دفع الضرائب (ر) بينما توضح المعادلة رقم (٢٦) أن الإنفاق الحكومي (ج) مضافاً إليه الإنفاق على الاستثمار (ث) لابد أن يتساوى مع الإخفاء الشخصي (د) والإخفاء العام (ر - ث) وهو المبلغ المتبقى بعد طرح المدفوعات التحويلية من إجمالي قيمة الضرائب (ر) .

ولتسهيل الشرح نفترض أن المقصد لا يوجد به مدفوعات تحويلية بينما نفترض الحكومة ضرائب في المقصد فقط ، وينبغي أن نلاحظ أن الفرق بين الضرائب والمدفوعات التحويلية (ر - ث) هي العامل المؤثر على الدخل القومي ، فإذا كانت الضرائب تبلغ مليون جنيه بينما تبلغ المدفوعات التحويلية ١٠ مليون جنيه في الدخل القومي التوازني يتفق مع الدخل القومي التوازني عندما تكون الضرائب ٢٠ مليون جنيه ولا توجد مدفوعات تحويلية .

ويظهر التأثير الأول للضرائب في خفض الإخفاء عند كل مستوى كما يقل الدخل الممكن التصرف فيه بزيادة الضرائب ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح بمقارنة بيانات الجدول التالي حيث يتضمن الدالة الإخفائية في ظل عدم وجود الضرائب والبيانات الواردة بالجدول التالي الذي يتضمن الدالة الإخفائية في ظل الضرائب البالغة ٢٠ مليون جنيه . وللحصول على مستوى الدخل التوازني باستخدام الجدول ينظر إلى النقطة التي يتعادل عندها الإخفاء مع مجموع الاستثمار والإنفاق الحكومي (٥٠ مليون جنيه لكل منها) وذلك يبلغ الدخل القومي ٢٠٠ مليون جنيه . أما في الجدول فينبغي إضافة الضرائب إلى الإخفاء ثم يمكن الحصول على النقطة التي يتساوى عندها مجموع الضرائب والإخفاء مع مجموع الاستثمار والإنفاق الحكومي (٥٠ مليون جنيه لكل منهما) ويبلغ المستوى التوازني للدخل عندما تبلغ للضرائب ٢٠ مليون جنيه ، ٢٦٠ مليون جنيه وبالتالي فإن مضاعف الضرائب يبلغ ٢- ، وهذا يتناسب مع الميل الحدي للإستهلاك الذي يبلغ ٣/٢ .

ويمكن أيضاً توضيح تأثير الضرائب على الإخفاء بيانياً كما في الشكل التالي حيث يوضح الخط المتصل الدالة الإخفائية في ظل عدم وجود ضرائب ويرمز له بالرمز (د) بينما يمثل الخط المنقطع ويرمز له بالرمز (د) الدالة الإخفائية في ظل الضرائب .

ويلاحظ أن الدالة الإخبارية في ظل الضرائب تكون منخفضة عن الدالة الإخبارية في الحالة الأولى .

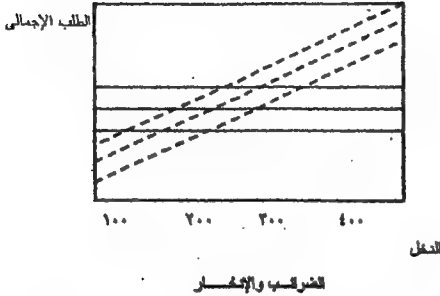
بيانات افتراضية عن الدخل القومي والإخبار في ظل عدم وجود ضرائب.

الدخل (ص = صر)	الإخبار (د)	الإستثمار (ثء)	الإنتاج الحكومي (ج)	الإستثمار + الإنتاج الحكومي ث + ج
٠	٥٠-	٢٠	٢٠	٥٠
٦٠	٢٠-	٢٠	٢٠	٥٠
١٢٠	١٠-	٢٠	٢٠	٥٠
١٥٠	٠	٢٠	٢٠	٥٠
١٨٠	١٠	٢٠	٢٠	٥٠
٢٤٠	٢٠	٢٠	٢٠	٥٠
٣٠٠	٥٠	٢٠	٢٠	٥٠
٣٥٠	٧٠	٢٠	٢٠	٥٠

بيانات افتراضية عن الدخل والضرائب بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الضرائب (ر)	الدخل المتبصر لله (صر)	الإخبار (د)	الإخبار + الضرائب (د + ر)	الإستثمار + الإنتاج الحكومي (ثء + ج)
٢٠	٢٠	٠	٥٠-	٢٠-	٥٠
٨٠	٢٠	٦٠	٣٠-	١٠-	٥٠
١٤٠	٢٠	١٢٠	١٠-	١٠	٥٠
١٧٠	٢٠	١٥٠	٠	٢٠	٥٠
٢٠٠	٢٠	١٨٠	١٠	٢٠	٥٠
٢٦٠	٢٠	٢٤٠	٢٠	٥٠	٥٠
٣٢٠	٢٠	٣٠٠	٥٠	٧٠	٥٠
٣٨٠	٢٠	٣٦٠	٧٠	٩٠	٥٠





ويستل الفرق بين الخط المتقطع للدالة الإنفاقية والخط المتصل لها مقدار الضرائب . بينما يمثل الخط المتقطع الآخر الإنفاق مضافاً إليه الضرائب (د + ر) . والفرق بين الخط الإنفاق والخط المتقطع (د + ر) يمثل أيضاً مقدار الضرائب . ويتحدد مستوى التوازن للدخل القومي عند نقطة تقاطع الخط المتصل لمجموع الإنفاق والضرائب (د + ر) مع الخط المتصل لمجموع الاستثمار والإنفاق الحكومي (ث + ج) .

وبمقارنة الجدولين السابقين بالإضافة إلى الشكل السابق يتبين أنه عند كل مستوى من مستويات الدخل يكون مجموع الإنفاق والضرائب الجديدة أعلى من مستوى الإنفاق السابق إذ أن عبء الضرائب يقع جزئياً على المستهلك ونتيجة لذلك فإن الإنفاق سوف لا يقل بزيادة الضرائب .

### المرونة الذاتية

يطلق على الميزانية الحكومية التي تتغير فيها الضرائب والمفوعات التحويلية - وفي بعض الأحيان الإنفاق الحكومي مع التغير في الدخل - بالميزانية ذاتية المرونة .

فإذا رمزنا إلى المعدل الحدى للضرائب\* بالرمز (ل) أى أن الضرائب دالة للدخل فإن النموذج الذى سنتناوله بالدراسة للحصول على مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة الذاتية سوف يتكون من المعادلات الآتية :

$$\begin{aligned} \text{ص} - \text{س} + \text{ث} + \text{ح} & \dots\dots\dots (٢٨) \\ \text{س} - \text{أ} + \text{ب} (\text{ص} - \text{ر}) & \dots\dots\dots (٢٩) \\ \text{ر} - \text{ر}^0 + \text{ل} \text{ص} & \dots\dots\dots (٣٠) \\ \text{ث} - \text{ث}^0 & \dots\dots\dots (٣١) \\ \text{ح} - \text{ح}^0 & \dots\dots\dots (٣٢) \end{aligned}$$

وبذلك فإن مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة الذاتية يرمز له بالرمز (ض د) وتمثله المعادلة رقم (٣٧) وهو يقل عن مضاعف الإستثمار فى ظل الظروف العادية .

$$\text{ض د} = ١ / (١ - \text{ب} + \text{ب ل}) \dots\dots\dots (٣٣)$$

حيث أن التبدل الجديد فى المضاعف (ب ل) يزيد من المقام وهذا يسبب إلى انخفاض قيمة الكسر ولهذا السبب فإن تأثير التغير بمقدار معين فى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى سوف يكون أقل عما إذا كانت الضرائب ثابتة ، وعند إحصاء مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة الذاتية وباستخدام النموذج الذى يفترض فيه تغير الضرائب مع الدخل وعدم وجود مدفوعات تحويلية وثبات الإنفاق الحكومى فإنه من المتوقع أن يكون التأثيرات المختلفة فى المستقبل أكثر ببطء عما هو الحال عند سيادة الظروف العادية الأخرى ، فإذا كان المعدل الحدى للضرائب يبلغ ٢٥% فإن إنخفاض الدخل المتحصل عليه بمقدار ١٠٠ جنيه سوف يودى إلى إنخفاض الدخل المتصرف فيه بمقدار ٧٥ جنيه وبالتالي ينخفض التأثير على الإستهلاك ويتوقع بذلك أن يكون المضاعف أقل ، وسيظهر ذلك بوضوح إذا تناولنا التحليل ابتداء من المعادلة رقم (٢٩) .

$$\begin{aligned} \text{س} - \text{أ} - \text{ب} ز^0 + \text{ب ص} - \text{ب ل} \text{ص} \\ \text{س} - \text{أ} - \text{ب} ز^0 + \text{ب} (١ - \text{ل}) \text{ص} \end{aligned}$$

\* مقدار التغير فى الضرائب نتيجة تغير الدخل بمقدار وحدة نقدية واحدة .

وطالما أن (ل) تمثل المعدل الحدى للضرائب ، (١-ل) تمثل النسبة المئوية التى يحتفظ بها من الدخل الإضافية ويمكن أن يخلق عليها المعدل الحدى للإحتفاظ بالدخل .  
وطالما أن (ب) تمثل الميل الحدى للإستهلاك بالنسبة للدخل المتحصل عليه فإن المقادير ب (١-ل) يمثل الميل الحدى الفعل للإستهلاك وبطبيعة الحال فإنه كلما ارتفعت قيمة (ر) كلما إنخفضت قيمة الميل الحدى الفعل للإستهلاك . ويوضح الجدول التالى قيس الميل الحدى الفعل للإستهلاك (١-ل) والمضاعف فى ظل المرونة الذاتية (ض د) المحسوبة عند قيم معينة للميل الحدى للإستهلاك (ب) وقيمة معينة للمعدل الحدى للضرائب (ل) .  
ويعزى إختلاف قيمة المضاعف عن غيرها من القيم عندما تبلغ قيمة المعدل الحدى للضرائب (ل) صفرأ إلى تأثير المرونة الذاتية على المضاعفات .

ولقد أصبحت المرونة الذاتية أحد الأدوات الهامة فى السياسة المالية فى العصر الحديث ، فإذا كان البرنامج الحكومى النقدي يتضمن خفض الضرائب وإرتفاع قيمة المدفوعات التحويلية عند كل إنخفاض فى الدخل القومى فإن ذلك يقلل من التغيرات التى تؤثر فى الدخل القومى .

ويمثل هذا البرنامج يساعد على تجنب تحول الإرتداد إلى كساد ، ولرسم الإنتاج وضرائب الدخل والتأمين ضد البطالة هذه الطبيعة (أى المرونة الذاتية) فى حين أن الضرائب العقارية والمدفوعات التحويلية والمعاملات لا تنطوى على مثل هذه المزايا .

والناحية الجوهرية فى هذا البرنامج كما سبق ، هي المرونة الذاتية بالرغم من أن المضاعف قد قل فإنه يبقى أكبر من الواحد مالم ينخفض الميل الحدى للإستهلاك إلى الصفر أو أن يرتفع الميل الحدى للضرائب إلى ١٠٠% إذ فى هذه الحالة لا يمكن إستخدام هذا البرنامج فى التغلب على كل التقلبات التى تتبب الدخل القومى .

مضاعف الإستثمار في ظل المرونة الذاتية .

الميل الحدى للاستهلاك	الميل الحدى للضرائب	الميل الحدى للمال المستهلك	مضاعف الإستثمار في ظل المرونة ضد $d = 1 / (1 + b)$
(ب)	(ل)	ب (١-ل)	
٠.٨	٠.٠	٠.٨٠	٥.٠٠
٠.٨	٠.١	٠.٧٢	٣.٥٧
٠.٨	٠.٢	٠.٦٤	٣.٧٨
٠.٨	٠.٣	٠.٥٦	٢.٢٨
٠.٦	٠.٠	٠.٦٠	٢.٥٠
٠.٦	٠.١	٠.٥٤	٢.١٨
٠.٦	٠.٢	٠.٤٨	١.٩٢
٠.٦	٠.٣	٠.٤٢	١.٧٢
٠.٤	٠.٠	٠.٤٠	١.٦٧
٠.٤	٠.١	٠.٣٥	١.٥٦
٠.٤	٠.٢	٠.٣٢	١.٤٧
٠.٤	٠.٣	٠.٢٨	٠.٤٩

ولكن يمكن الإقلال من التقلبات الدورية للنحل القومى باستخدام برنامج مناسب لتغير معدلات الضرائب أو الإنفاق الحكومى ومع ذلك فهذه التغيرات تحتاج إلى تدخل إدارى أو تنفيذى وموافقة من السلطة التشريعية الأمر الذى يقضى مرور فترة طويلة من الزمن ويحتاج إلى استخدام أساليب خاصة بتقدير التغيرات المتوقعة . هذا فى حين أنه إذا استخدمت المرونة الذاتية من البداية فلها تمل بصفة أوتوماتيكية للتقلل من أثر التقلبات الداخلية .

الميزانية المتوازنة

فى مجال المناقشات العامة فى النشاط الحكومى قد يقول البعض أنه يمكن التغلب على التضخم والإكتمال إذا ما صاحب التغير فى الإنفاق الحكومى تغير مماثل فى الضرائب . وفى ظل الإستعراض السابق يتضح أن ذلك غير جائز طالما أن مضاعف

الإتفاق الحكومى لا يتساوى مع مضاعف الضرائب . فلذا ملأت الحكومة على برنامج للإتفاق الحكومى وتحقق لها عائد من الضرائب ينطى الإتفاق فإنه يمكن أن يطلق على هذه الحالة أن الحكومة لها ميل حدى للإستهلاك يبلغ واحداً وطالما أن الميل الحدى للإستهلاك لدفع الضرائب يكون أقل من ذلك فإن تيار الإتفاق الحكومى سوف يزداد حتى إذا ما واجهته بزيادة الضرائب . ويمكن إحتساب التأثير التخصصى بالضبط من المضاعفات، فإذا تصورنا أن كلاً من الإتفاق الحكومى والضرائب سوف يزداد مقدار (ك) فيمكن أن تمثل ذلك بالمعادلة رقم (٢٤) ، وبذلك فإن الزيادة فى الدخل تبلغ مجموع تأثير الزيادة فى كل من الإتفاق الحكومى والضرائب وبالتالي فإن الزيادة فى الدخل (ص) يمكن أن توضح بالمعادلة رقم (٢٥) .

$$ح - ر = ك ..... (٢٤)$$

$$ص = ضح + ضز ك ..... (٢٥)$$

حيث تمثل (ضح) ، (ضز) مضاعف الإتفاق الحكومى ومضاعف الضرائب على التوالى وبالتعميم بقيمة (ضح ، ضز) فى المعادلة رقم (٢٥) ينتج المعادلة رقم (٢٦) وهى :

$$ص = ١ / (١ - ب) ك - ب / (١ - ب) ك ..... (٢٦)$$

$$= (١ - ب) / (١ - ب) ك - ك$$

ويمكن أن نستخلص من ذلك أن مضاعف الميزانية المتوازنة يبلغ واحد بصوف النظر عن الميل الحدى للإستهلاك ، ويمكن أن نتصور ذلك بتتبع الحالة التالية ، فلو تصورنا أن الحكومة فرضت ضريبة خاصة على المحاسبين وأنها إستخدمت حصيلة هذه الضريبة فى إستجار نفس المحاسبين لفحص السجلات الحكومية ، فإن المحاسبين سوف يتأثرون بما يدفعون فى صورة ضرائب إذا عادت إليهم فى صورة أجور ، وبالتالي لايتأثر إستهلاكهم أما الزيادة الصافية فى الناتج القومى فهو يمثل فى زيادة العمل التى قام بها المحاسبين للحكومة . وبالتالي فإن الأثر الصافى لزيادة الضرائب والإتفاق الحكومى سيكون زيادة الدخل القومى بنفس المقدار .

وينبغي أن ننوه في النهاية أن التحليل الذي يتضمنه هذا الباب يتركز حول تأثير التغير في العوامل المالية الحكومية مع افتراض ثبات جميع العوامل الأخرى ، وكما سيتضح ذلك فيما بعد فإنه غير المحتمل أن لا يتأثر الإستثمار بالتغيرات في العوامل المالية الحكومية ومع ذلك ولتبسيط التحليل في هذه المرحلة فإننا افترضنا أن الإستثمار لا يتأثر بتغير المتغيرات الحكومية المالية وفي ظل هذا إطار المحد لتحليل السياسة المالية فإن يمكن أن نستخلصه من توصيات يعتبر محدوداً ويتتالي ينحصر مجال هذه الدراسة في توضيح ميكانيكية السياسة المالية الحكومية وتوضح ما يمكن للحكومة أن تفعله ويمكن لا يمكن أن تستخلص منه ما ينبغي لها أن تقوم به .

# تطبيقات عملية





أصله على الباب الأول

١- عرف علم الاقتصاد ثم وضح علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

٢- "لعلم الاقتصاد قسمين رئيسيين يمثلان فروع هذا العلم" يشرح ذلك مبيدا الفروق الأساسية بينهما وفروع كل منهما .

٣- "لعل الاقتصاد مجموعة من الأدوات التحليلية التي تستخدم في بحث الموضوعات التي يتناولها هذا العلم" لشرح ذلك .

٤- وضح بإختصار المقصود بالمشكلة الاقتصادية وخصائصها .

٦- إنكر مع الفسوح خصائص كل من النظام الإقتصادي الرأسمالي ، والنظام الإقتصادي الاشتراكي والنظام الإقتصادي الشيوعي ، والنظام الإقتصادي المفتاح ، والنظم الإقتصادي الإسلامي .

٧- وضح كيف يمكن حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي المختلطة.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٨- عرف كل من :

- الرأسمالية

.....

.....

.....

.....

- الاشتراكية

.....

.....

.....

.....

٩- وضع بإختصار الخصائص المميزة لكل من :

## النظام الرأسمالي

## النظام الإمتراكي

**النظام الشيوعي**

النظام المختلط

## النظام الإسلامي

۱۰- وضع باختصار مساوی کل من :

## النظام الرأسمالي

النظام الاشتراكي



۲- وضع مستعینا بالرسم :

### أ- إنكماش وتمدد الطلب •

**ب- تنوير الطالب**

[illegible]









٦- وضح باختصار العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب .

### ٧- حرف المنة وماهي أنواعها :

1  
 2  
 3  
 4  
 5  
 6  
 7  
 8  
 9  
 10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525

٨- عرف كل من : المنفعة الحدية - المنفعة الكلية- كأون تتألف المنفعة.

٩- وضح باختصار شروط تعظيم المنفعة المستهلك وكيف يمكن اشتقاق دالة الطلب ولما لمنهج المنفعة التقليدية .



١٢- وضح باختصار شروط تولد المستهلك وفقا لنظرية محتويات السواء.

١٣- صرف خط الميزانية - منطى الاستهلاك المعمرى - منطى الاستهلاك الدخلى .

3-1 . وضح بالرسم كيف يمكن اشتقاق منحنى الاستهلاك المعزى ومنحنى الاستهلاك الذاتي.

[illegible]





١٦- إذا علمت أن دالة الطلب على السلعة أ

هي :  $48 - 48 = 0$  ميا

حيث  $Q$  الكمية المطلوبة من السلعة  $A$

سأ أخبركم عن الصلوة أ

### المطلوب :

### ١- اشتق جدول الطلب على السلعة أ

٢- ارفع منحنى الطالب على هذه السلسلة .



١٨- إذا علمت أن السلعتين أ، ب هي سلع الاستهلاك المتاحة للفرد ما وأن المنفعة الكلية لهما عن مستويات الاستهلاك المختلفة كما بالجدول التالي :

الكمية المستهلكة	سعر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
المنفعة الكلية	سعر	١٦	٣٠	٤١	٥١	٦٠	٦٨	٧٥	٨١	٨٦	٨٩	٩٠
المنفعة الكلية	سعر	١٥	٢٨	٤٠	٤٨	٥٤	٥٩	٦٣	٦٦	٦٨	٧٠	٧٠

#### المطلوب :

- ١- إثبات المنفعة الحدية للسلعتين أ، ب .
- ٢- حدد توازن المستهلك إذا علمت أن الدخل المتفق على هاتين السلعتين = ٢٠ وحدة نقدية. وأن سعر الوحدة من السلعة أ = سعر الوحدة من السلعة ب = ٢ وحدة نقدية.
- ٣- حدد توازن المستهلك إذا علمت أن سعر السلعة أ ينخفض من ٢ وحدة نقدية إلى وحدة نقدية واحدة في ظل ثبات سعر السلعة ب ودخل المستهلك المتفق على هاتين السلعتين .
- ٤- إثبات دالة الطلب على السلعة أ .

.....

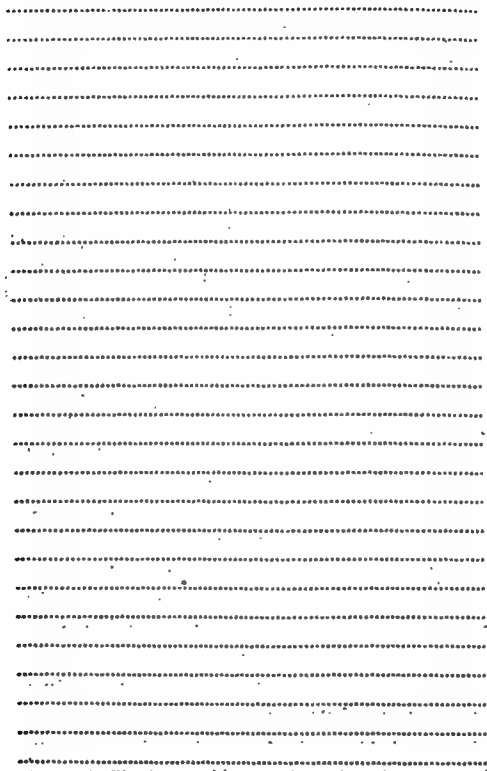
.....

.....

.....

.....

.....



١٦- بفرض أن السلميّن أ ، ب هي السلع المتاحة للاستهلاك وأن المنفعة الكافية  
لهم عند مستويات الاستهلاك المختلفة كما بالجدول التالي :

الكمية المستهلكة	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
المنفعة الكافية للسلعة أ	صفر	١١	٢١	٣٠	٣٨	٤٥	٥١	٥٦	٦٠
المنفعة الكافية للسلعة ب	صفر	١٩	٣٦	٥١	٦٤	٧٦	٨٦	٩٤	١٠٠

### المطلوب :

- ١- إثبات المنفعة الحدية للسلميّن أ ، ب
- ٢- حدد توازن المستهلك إذا علمت أن الدخل المنفق عليه على هاتين السلميّن = ٨ وحدة نقدية . وأن سعر الوحدة من السلعة أ = سعر الوحدة من السلعة ب = وحدة نقدية واحدة .
- ٣- حدد توازن المستهلك إذا علمت أن سعر السلعة أ ينخفض من وحدة نقدية إلى نصف وحدة نقدية في ظل ثبات سعر السلعة ب ودخل المستهلك المنفق على هاتين السلميّن .
- ٤- إثبات دالة الطلب على السلعة أ .

.....

.....

.....

.....

.....











٢٢- أحسب مرونة الطلب الدخلية إذا علمت الأتي :

٢٠٠٠	١٦٠٠	١٠٠٠	الدخل
٧٠٠	٣٠٠	٤٠٠	الكمية المطلوبة
			مرونة الطلب الدخلية

ثم حدد نوع هذه السلعة .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٢٣- إحسب مرونة الطلب التفاضلية بين السلع أ ، ب ، جـ مع تحديد العلاقة بين السلعة أ ، السلعة ب ، و السلعة أ ، والسلعة جـ مؤشرا ما إذا كانت هذه العلاقة تكاملية أم تنافسية مع السلعة أ .

١٢٠	١٠٠	٥٠	٣٠	٢٠	الكمية المطلوبة من السلعة أ
٥	٨	١٠	١٢	١٨	سعر السلعة أ
١٥	١٨	٢٠	٢٥	٢٠	سعر السلعة ب
١٢	١٠	٦	٤	٢	سعر السلعة جـ

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٢٤- أحسب مرونة الطلب التقاطعية بين السلع أ ، ب ، جـ موضحا ما إذا كانت السلعة ب ، جـ سلع تكاملية أم تنافسية للسلعة أ .

الكمية المطلوبة من السلعة أ	أ	١٠	٢٥	٢٠
سعر السلعة ب	ب	٦	٥	٣
سعر السلعة جـ	جـ	٨	١٠	١١

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٢٥- بين كيف يمكن إثبات مرونة الطلب السعرية للسلعة أ ، إذا كانت دالة الطلب على هذه السلعة كما بالمعادلة التالية :

$$Q_A = 18 - 2A - 4B$$

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....



٢٧- حدد نقطة توازن المستهلك إذا علمت أنه ينفق ١٦٠٠ وحدة نقدية على

شراء سلعتين أ، ب وسعر الوحدة من السلعة أ = ٧٠ وحدة نقدية وسعر

الوحدة من السلعة ب = ١٠ وحدة نقدية في ظل جدول منحنيات السواء التالي :

المنحنى الأول		المنحنى الثاني		المنحنى الثالث	
كمية السلعة	كمية السلعة	كمية السلعة	كمية السلعة	كمية السلعة	كمية السلعة
أ	ب	أ	ب	أ	ب
٢٠	١٣٠	٢٠	١٢٠	٥٠	١٢٠
٣٠	٦٠	٤٠	٨٠	٥٥	٩٠
٤٠	٤٥	٥٠	٦٢	٦٠	٨٣
٥٠	٣٥	٦٠	٥٠	٧٠	٧٠
٦٠	٣٠	٧٠	٤٤	٨٠	٦٠
٧٠	٢٧	٨٠	٤٠	٩٠	٥٤

٢٨- ارسم منحنى الاستهلاك المنحني من بيانات التمرين السابق إذا علمت

أن دخل المستهلك المنفق على السلعتين أ، ب يرتفع من ١٦٠٠ وحدة نقدية إلى

٢٠٠٠ وحدة نقدية .

## أصله وتعاريف على النابج الثالث

١- حرف الأرض ثم بين الأهمية الاقتصادية لها كنصر من عناصر الإنتاج •

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٢- حرف العمل وما هي خصائصه •

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

## ٢- وضع باختصار الاعتبارات التي يتم على أساسها تقسيم العمل .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

## ٤- لتقسيم العمل عدة مزايا وبعض المشاكل والعيوب ، تناول ذلك بالشرح .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

## ٥- حرف رأس المال وضع تصنيفاته المختلفة .

.....

.....

.....

.....

.....

.....



٦- عرف المنظم وما هي المهام الرئيسية التي يجب عليه القيام بها .

٧- حرف : دالة الإنتاج - المدى القصير - المدى الطويل - الناتج الحدي - الناتج المتوسط - ائرونة الإنتاجية - قانون تناقص العلة - منحني الناتج المتناهي - المعدل الحدي للأحلال الفني - خط التكاليف المتساوية - العمر التوسمي الأمثل





١٠- وضع بالرسم نقطة توازن المنتج في حالة العلاقة بين موردين :

[illegible]

١١- لحسب كل من الناتج الحدى ، والناتج المتوسط ومرونة الإنتاج من بيانات الجدول التالى :

عنصر العمل	الناتج الكلى	الناتج الحدى	الناتج المتوسط	مرونة الإنتاج
صفر	صفر			
١	٢٠			
٢	٥٠			
٣	٩٠			
٤	١٢٠			
٥	١٤٠			
٦	١٥٠			
٧	١٥٠			
٨	١٤٠			
٩	١٢٠			

ثم وضع مراحل الإنتاج الثلاثة مستمينا بالرسم •

Fig. 1

١٢- لحسب كل من الناتج المتوسط والناتج الحدى ومرونة الإنتاج من البيانات التالية:

عنصر الممثل	الناتج الكلى	الناتج المتوسط	الناتج الحدى	مرونة الإنتاج
صنفر		صنفر		
١		٧		
٢		٥		
٣		٩		
٤		١٢		
٥		١٤		
٦		١٥		
٧		١٥		
٨		١٣		
٩		١١		

ثم حدد مراحل الإنتاج الثلاثة مع التوضيح بالرسم .

T. Y.

1  
 2  
 3  
 4  
 5  
 6  
 7  
 8  
 9  
 10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525



١٢- أكمل بيانات الجدول التالي :

ن ح	ن م	ن ك	عناصر العمل
-	-	-	صفر
-	٢	-	١
-	-	٨	٢
٤	-	-	٣
-	-	١٥	٤
٢	-	-	٥
-	٤١	-	٦
-	٦	-	-
-	-	١٦	٧
٣	-	-	٨
-	-	-	٩

ثم حدد مراحل الإنتاج المتعلقة موضحاً ذلك بالرسم .

7-1

[illegible]



٢- وضع مستعينا بالرسم العلاقة بين منحنيات الإنتاج ومنحنيات التكاليف.

٢- وضح مستعينا بالرسم المقصود بكل من فانورات ولا فانورات المسعة .

٤- وضح مستعينا بالرسم منحنيات التكاليف الكلية .

[illegible]

١- عرف كل من : العرض - قانون العرض - جدول العرض - منحنى العرض - العرض الفردي - عرض السوق - مرونة العرض - دالة العرض .

٦- وضع مستعينا بالرسم :

### أ- إكماش وتمدد المرض

ب- تغير المرض

ج- أشكال المختلفة لمنحني العرض بناءاً على قيمة معامل مرونة العرض السعرية .

This image shows a full page of dot grid paper. It features horizontal ruling lines spaced evenly down the page. Small dots are placed at regular intervals along each line, creating a guide for writing or drawing. The paper is otherwise blank, with no margins, text, or other markings visible.



۷- بماذا تلخص كل من :

أ- مرونة العرض السعرية = ١

ب- مرونة العرض السعرية < ١

ج - مرونة المرض السعرية > ١

This image shows a full page of dot grid paper. It features evenly spaced horizontal lines across the entire page. Small dots are placed at regular intervals along each horizontal line, creating a guide for writing or drawing. The paper is white, and the lines and dots are printed in a light gray color. There are no margins, text, or other markings on the page.









## ١٠- أكمل البيانات الواردة بالجدول التالي :

كمية الانتاج	التكاليف الكلية	متوسط التكاليف الكلية	التكاليف الثابتة	متوسط التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة الكلية	متوسط التكاليف المتغيرة	التكاليف الحدية
(ك)	(ت ك)	(م ت ك)	(ث ت ك)	(م ت ث)	(ت م)	(م ت م)	(ث ح)
صفر	١٢٠		١٢٠				
١	١٨٠		١٢٠				
٢	٢٠٠		١٢٠				
٣	٢١٠		١٢٠				
٤	٢٢٥		١٢٠				
٥	٢٤٠		١٢٠				
٦	٢٦٠		١٢٠				

ثم ارسم - أ- منحنيات إجمالي التكاليف .

ب- منحنيات متوسطات التكاليف





١١- اكمل البيانات الواردة بالجدول التالي :

كمية الانتاج	التكاليف الكلية	متوسط التكاليف الكلية	التكاليف الثابتة	متوسط التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة الكلية	متوسط التكاليف المتغيرة	التكاليف الحدية
(ك)	(ت ك)	(م ت ك)	(ت ث)	(م ت ث)	(م ت م)	(م ت م)	(ت ح)
١٥٠	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	٢٠	-	-
٧	-	-	-	٥٠	-	-	-
٢	-	-	-	-	-	٩٠	-
٨	٧٨٠	-	-	-	-	-	-
٥	-	٩٠	-	-	-	-	-
٩	١٠٠	-	-	-	-	-	-



١٢- إذا علمت أن دالة التكاليف الكلية لمنشاء هي :

ت-۸-۸۰+۲۰-۲۱

- ١- يبتق كل من التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية ،  
٢- لحساب التكاليف المتغيرة عند مستوى إنتاج مقداره خمس وحدات •  
٣- لحساب مرونة التكاليف في هذه المعاملة عند نفس المستوى من الإنتاج •
- كيف تثبت أن مرونة معنى العرض كـ ٥ = ٥ منسوى الوحدة ، وأن مرونة  
مفاجى العرض كـ ٤٠ = ٢٠ من كل من الوحدة •





١٤- إذا حلت أن جدول عرض المنتج أ ، والمنتج ب ، والمنتج جـ كما هو مبين في الجدول التالي ، لاسب عرض السوق ثم وضع متحنيات العرض للمنتجين كل على حدة وعرض السوق .

الكمية المعروضة			المعر
المنتج →	المنتج ب	المنتج أ	
١٠	صفر	صفر	صفر
٢٥	صفر	صفر	١
٣٥	٢٠	صفر	٢
٤٧	٢٠	١٠	٣
٤٦	٢٦	١٦	٤
٥٠	٤٠	٢٠	٥
٥٢	٤٧	٢٢	٦

## أحداث وتمارين على الباب الخامس

١- عرف التتود وما هي وظائفها .

.....

.....

.....

.....

٢- وضع باختصار عيوب كل من

أ- التتود المعدنية

ب- نظم المقايضة

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٣- ينقسم الطلب على التتود إلى قسمين تناولهما بالشرح

.....

.....

.....

.....



أعزلة على الباب الخامس

١- وضع بالرسم الفرق بين العرض والطلب على عناصر الإنتاج

٢- عرف اللتج البعني وماهى طرق قياسه وحسابه

۳- فرق بین کل من :-

### 1- إجمالى الناتج المحلى وإجمالى الناتج القومى

ب- للنتائج بمعدل السوق والنتائج بمعدل عوامل الإنتاج

ج- قيمة الناتج الإجمالي وقيمة الناتج الصافي

[illegible]



٤- عرف كل من :

أ- إهلاك رأس المال

.....  
 .....

ب- الدخل الشخصي

.....  
 .....

ج- الدخل المتاح

.....  
 .....

د- الدخل المتصرف فيه

.....  
 .....

هـ- ثروة

.....  
 .....

و - الدخل

.....  
 .....

ز - الضرائب

.....  
 .....

ح- مدفوعات التأمين

.....  
 .....

ط- الإعانات الإنتاجية

.....  
 .....

## أخذت على الباب السابع

١- ' ينطوى النموذج المبسط للمقصد القومي على أربعة علاقات أساسية ' أشرح هذه العبارة موضحاً هذه العلاقات الأربعة بالمعادلات .

## ٢- فرق بين الدالة الاستهلاكية والدالة الإنشائية

A 10x10 grid of 100 small squares, each containing a single character. The characters are a mix of uppercase and lowercase letters, digits, and symbols, arranged in a seemingly random pattern. The grid is used for a visual search task.

٣- فرق بين :

أ- الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك

ب- الاستثمار والميل الحدي للاستثمار

٤- وضح مستعينا بالرسم كيف يتم تحديد مستوى الدخل التوازلي في الاقتصاد

٥- عرف المضاعف وماهى أنواعه وكيف يمكن إستنتاج كل نوع منها

٦- وضع العوامل المحددة للإستثمار

٧- وضع كيف يتم حساب الكفالية الحدية لرأس المال



٩- تناول بالشرح المقصود بالسياسة المالية وما دورها في المقصد

۱۔ عرب کل من :

### أ- المرونة الذاتية

**ب- الجمرات:**

## المراجع

- يزاريم مسوقي أبانقة - الاقتصاد الإسلامي، مقاومته ومناهجه، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٤.
- أحمد جامع - موجز في التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.
- أحمد سعيد حسنين - مبادئ في النظرية الاقتصادية - الجزء الثاني، دار الهنا للطباعة، ١٩٧١.
- أحمد محمد توفيق القل (ولغرون) - أساسيات علم الاقتصاد الجزئي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧.
- أحمد محمد توفيق القل (ولغرون) - مبادئ علم الاقتصاد (التحليل الجزئي)، الإسكندرية، ١٩٧٦.
- أحمد محمد توفيق القل (ولغرون) - معاضرات في الاقتصاد الشامل، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية ١٩٧٥.
- أسامة محمد القولي، مجدى محمود شهاب - أساسيات الاقتصاد السياسى، دار الجامعات الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- إسماعيل محمد هاشم - الاقتصاد التحليلي، الكتاب الثاني، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠.
- إسماعيل محمد هاشم - فندقل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلي (الكتاب الأول)، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤.
- إسماعيل محمد هاشم - فندقل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلي، (الكتاب الثاني)، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤.
- السيد محمود بشرقوى - مقدمة في النظام الاقتصادية، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية ١٩٨٦.

السيد محمود الشوكري، عبد الكريم، عبد القوي - النظرية الاقتصادية، المعهد القوي  
التجاري بجنه، ١٩٨٦.

جون م. كتر - النظرية العامة في الاقتصاد، دار مكتبة الحياة، بيروت، ترجمة نهاد  
رضا.

دونا آيس. واتسن، ماري أ. هولمان - نظرية السعر وإستراتيجياتها، مؤسسة شابل  
للجامعة، الإسكندرية، ترجمة ضياء مجيد.

شوقي محمود خليم، محمد حلم السعدني - مبادئ النظرية الاقتصادية، الجزء الأول،  
كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٨٢.

صبيح تالرس قريصة (والخرون) - مقدمة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية،  
الإسكندرية.

عبد التواب الرباعي - محاضرات في مبادئ الاقتصاد - الجزء الثاني، كلية الزراعة،  
جامعة طنطا.

عبد الحيد يوسف سعد - أساسيات النظرية الاقتصادية، كلية الزراعة، شين الكوم،  
جامعة عين شمس.

عبد الحيد يوسف سعد - مفكرات في مبادئ الاقتصاد الدقيق، شركة الطباعة الفنية  
المتحدة، كلية الزراعة، شين الكوم.

عبد الرحمن يسري أحمد - أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شابل للجامعة للطباعة  
والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٤.

عبد النعم نوارك - انقود والصيرفة والصناعات التقنية، مؤسسة شابل للجامعة للطباعة  
والنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.

عبد الرهاب عطر قاهرى - أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد،  
الطبعة الثانية، ١٩٧٥.

على يوسف خليفة، أحمد زبير جملة - النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي  
الجزئي)، مطبعة العالي، بغداد، ١٩٧٨.

لأيز بن إبراهيم الحبيب - مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع الفرزاق التجارية، قريصات،  
يناير ١٩٩٤.



- كامل بكري - مقدمة في الاقتصاد الجزئى والتجسيى، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨١.
- كامل بكري، محمد محروس إسماعيل - مبادئ الاقتصاد الجزئى، مركز الدلتا للطباعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.
- ليب شقير - تاريخ الفكر الاقتصادى، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- مبادئ الاقتصاد الجزئى - مركز التعليم المفتوح، وحدة التعليم المفتوح، كلية للتجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.
- مبادئ النظرية الاقتصادية (تدريبات عملية)، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
- محمد إبراهيم دكرورى، محمد جلال أبو الذهب - أصول علم الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.
- محمد إسماعيل فرح (وأخرون) - محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩.
- محمد إسماعيل فرح، محمد حلمى الصولى - محاضرات في مبادئ الاقتصاد الجزئى، مكتب فلتنج للطباعة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- محمد إسماعيل فرح، محمد حلمى الصولى - محاضرات في مبادئ الاقتصاد الجزئى، مكتب فلتنج للطباعة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.
- محمد صلاح الدين الجندى، جميل عبد الحميد جاب الله - أسس الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ١٩٩٧.
- محمد عبد الونود خليل، كمال سلطان سالم - مبادئ علم الاقتصاد (نظرية القيمة والتوزيع)، دار الزهراء للنشر والكتابة والطباعة، الإسكندرية، ١٩٧٨.
- محمد كمال العتر - مبادئ الاقتصاد، المكتبة الاقتصادية، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠.
- محمود صادق العوضى - محاضرات في النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
- محمود عبد الهادى شامى - مدخل إلى الاقتصاد الزراعى، جمعية عمال المطابع للتقوية، صان.

محمود عبد الهادي شالمى - مقدمة لى مبادئ الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

محمود محمد شريف - الاقتصاد، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٧١.

محمود محمد شريف - علم الاقتصاد (الجزء الأول)، دار المطبوعات الجديدة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٩.

مختار بهاول - كيف يعمل الاقتصاد، كتاب الرياض (٢٢)، المكتبة العربية السعودية، ١٩٩٥.

مصطفى رفعت عبد الظاهر - اقتصاديات الإنتاج، المعهد العالي للتعاون الزراعى، ١٩٨٧.

مصطفى رفعت عبد الظاهر - مبادئ الاقتصاد الجزئى، الجزء الأول، ١٩٨٧.



Bibliotheca Alexandrina



1212761

